

1901

شرح دليل الطالب

٢١٢هـ
ن . ت

نيل المآرب بشرح دليل الطالب للكرمي ، تأليف
التفليسي ، عبدالقادر بن عمر - ١١٣٥هـ . بخط
عبدالرحمن بن منصور بن خميس بن سليم الحنبلي
سنة ١٢٣٦هـ .

٢٢ x ١٦ سم

٢١ س

١٤٣ ق

نسخة حسنة ، بأثنا عشر نقص ومضطربة الأوراق
الأولى ، خطها نسخ معتاد ، طبع بالكريت سنة
١٩٨٣ (نسخة في المكتبة) .

١٩٥١

الاعلام ٤ : ١٦٢

الأزهرية ٦٥١:٢

أ - المؤلف ب - النسخ

١ - المذهب الحنبلي

ج - تاريخ النسخ د - شرح دليل الطالب للكرمي

٦٤٢
٣١٦ xcc

شرح دليل الطالب للمرحوم كعباني

لصبي القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد بن أبي نقيب السبائي
المدني الكوفي المعروف سنة ١١٣٥

هدية الفاضل

٦٠٣/١

ف ٤١٢ / ١
 ٩٨٧٦٥٤٣٢١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **شرح دمن الغالب** للرقم ١٩٥١

اسم المؤلف **عبد القادر بن عمر بن أبي تقي الدين**

تاريخ النسخ ١٢٦٦

عدد الأوراق ١٤٣

ملاحظات **فقه صلي**

٢١٤

١١٣٥٠

دولت

دولت

دولت

دولت

دولت

دولت

دولت



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المتقرب وخصائص الكمال المنعوت بنعوت الجلال
المتجيب الى خلقه بالابواب والافعال والعطاء والنوال
والحسن على محراب ايام والديار **أحمد** حمد لا تغير له ولا تزل
واسكوه شكر لا تحوّل له ولا تفصل **واسم** شهد ان لا اله الا الله
وهو لا شريك له ولا مثل ولا مثال **فشهد** اذ هو اله
لا يبيع فيه ولا يخلد **واسم** شهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله
الداعي الى الصالح الاقوال والافعال **الحكم** الاحكام والهمم
الحرام والحلال **صلى الله عليه وعلى آله وصحبه**
وخير ال **صلوة** داعية بالغدو والاصال **اما بعد**
فان الاشتغال بالعلم من افضل القربات واجل الاعمال
واكد العبادات **خصوصا** علم الحلال والحرام الذي
ملا نام ويوصل به الى العلم بالاوّل والاخرى
به السعادة في الاوّل والعقبى **ولما** رتب الكتاب
بدليل الطالب لنيل المطالب تاليف الشيخ الامام
الهما **ولما** رتب الكتاب للموسم **مرعي** ابدق
المقدسى بحسبى فعمد الله فكاهة ورضوانه
فسيح جناحه **تج** غاية الرفع واعظم النفع من سائر
لم يات احد بمثاله ولا تشبه على منواله **غير انه**
الى شرح عن وجوه مختلفة الثواب **ويبر**

عن خفي

او غيره لان السوائك مشروع لنطيب الغم وانزاله
واجبت فتأكد عند غيره واشار للسادس بقوله
وكذا عند وقوله **مسجد** من زمرة الزكشي واسا والسبا
يع بقوله **ومثله** اختاره الحمد لقوله عايشة رضي
الله عنها وعن ابيها كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا دخل بيته يبدأ بالسوائك واشار للثامن
بقوله **وطال** **سكوة** لانه مظنة تغير راحة الغم و
اشار للثامن مع بقوله **وصفة اسنان** لان اسنانها
والعاشر خلوا المعدة من الطعام والسنة ان يكون
السوائك باليسرى ويمشي بالسيف الايمن ويكون
عرضا بالكتيبة الى الاسنان ومن اعظم فوائده انه يذ
كده الشهادة عند الموت ويرضى الرب ويهضم الطعام و
يغذي الجايح **ولباس** ان يتسوك بالعود الواحد ثمان فيها
عدا الحد يث عايشة رضي الله عنها وعن ابيها **فصل**
يسن خلق العانة وهو الاستعداد وله قصه وانزاله
بما شاء من تنوير وغيره وتكره كثيرة التنوير قال الغزالي
في قبل ان النورية في كل شهر مرة فيصفي حواشي وتنقي البدن
وفي نسخة اللون وتنز يد في الجماع ولم يذكر الا بغير
فظاهرة ابقاءه ويتوجه اخذه اذا فوض قاله
في الفروع **ويسن تنق** **لا يبط** فان شق حلقه
او تنور **ويسن تقليم الاظفار** لقول النبي صلى
الله عليه وسلم العظرة خمس اثنان والاستعداد

وقصر الشارب وقليم الاطفار وتنف الا بطامتفق
عليه ويسن مخالفا فيبدأ بمختصر اليدين ثم الوضوء ثم الا بهام
ثم لينتصر ثم السبابة ثم لبهام اليسار ثم الوضوء ثم المختصر ثم
السبابة ثم لينتصر ثم الاضفاف ومروي من قصر اضفاره
مخالفا لم يرا في عينية راما وفسر الحديث ابن بطه
بما ذكره ويستحب غسلها بعد ويكوف ذلك يوم
الجمعة ويسن **النظر في المرأة** وقول الله كما حسنت
خلقى فحسن خلقى وصرم وجهي على النار **ويسن التطيب**
بالطيب فالرجل بما يضر راحته ويحذف لونه كالعود
والعنبر والعود في يديها بما تشاء وتوفي غيره بما
يضر لونه ويحذف راحته كالياسمين والورد **ويسن**
الاكتحال كل ليلة قبل النوم **في كل عين ثلاثا** بائد مطيب
ويسن حق الشارب قال في النهاية حق الشارب
ان تبالغ في قصرها **ويسن اعفاء اللحية** بان لا ياخذ
منها شيئا قال في لذهيب ما لم يستعمل طولاها
وحرم حلقها ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى
والباس باخذ ما زاد على القبة منها هكذا قال امام
والختان واجبي على الذكر باخذ جلدة الحشفة **واجبي على**
الانثى باخذ جلدة فوق محل الايلاج تشبه عرق اليد
ويستحب ان لا تؤخذ كل ما منها وختمشي في ذلك
جها **عند البلوغ** لانه ليس اهل للتكليف
قبله ما لم يحق على نفسه قيباح
والختان

فيباح **الختان قبله** اي البلوغ **افضل** فيعايا بها والافضل
ان يختتن يوم حادي عشره فان فات ترك حتى يشتد
ويقوي قاله في المستوعب في العقيقة **باب الوضوء**
اي هذا باب ذكر فيه فروض الوضوء وشروطه واجباته
تجب فيه اي الوضوء **التسمية** وتجب ايضا في الغسل والتميم
وغسل يدي قائم من نوم ليل فاقض لوضوء اي قول بسم الله
وعلى الوجوب تسقط بها وجهه لا قاله فيختل البلباني كغسل
وغیره مما تجب له التسمية **وان ذكرها** اي التسمية **في اثان** اي الوضوء
والغسل **ابتدا** لانه امكن ان ياتي بها على جميع فوجب كما لو ذكرها
في اوله وعلم منه انه اذا لم يذكرها حتى فرغ لم تلزمه الرعادة
وقال في الاقناع سمي وبنا **فروضه** اي الوضوء ولو مستحبا
سته الاول غسل الوجه ومنه المضمضة والاستنشاق **والثاني**
غسل اليدين يجمع المرفقين **والثالث** مسح الرأس كله ومنه الزوال
والرابع غسل الرجلين مع الكعبين **والخامس** الترتيب بين
الاعضاء المذكورة كما ذكره تعالى **واما الترتيب** بين اليمنى
واليسرى من اليدين والرجلين فله يجب حكمي اثنان المند وال
جماع على ذلك فانكس وضوءه بان بدأ بشي قبل غسل
الوجه فلا يحسب **السادس** **الموالاة** وهي ان لا يؤخرو
غسل عضو حتى يجف ما قبله من معتدل فلو لم تجب
لاجر اغسل المعة فقط وانما لم تشترط في الغسل لا المغسول
فيه بمنزلة العضو الواحد **وشروطه** اي الوضوء **ثمانية** ولو مستحبا

الاول **انقطاع ما يوجب** من حيثى ونقاسه ونحوهما **والثاني**
النية لغير انما الاعمال بالنيات اي لا عمل جائز الا بالنية فان
 قيل الاسلام عبادة ولا يفتقر الى نية فقال ابو البقا ليس
 بعبادة لصده ورسول الكافر سلمنا لكن للضرورة واما النية
 فلقطع التسلسل **والثالث الاسلام** **والرابع العقل** **والخامس**
التمييز لان من التمييز اذني يعتبر قصد الصغير فيه شرا
والسادس الما الطهور المباح **والسابع ان الله ما يمنع وصوله**
 اي الما الطهور المباح من شمع او عجين ونحوهما **والثامن**
الاستنجاء والاستجمار فصل **فالنية** هنا اي في الوضوء قصد
 رفع الحدث بذلك الوضوء او قصد استباحة ما اي فعله
 تجب له الطهارة كاستباحة صلاة واستباحة طواف واستبا
 حة من مصحف وتعني نية الاستباحة اي حدثه دا ثم
 كاستحاضة ومن به سلس بول ونحو ذلك ويرتفع حدثه
 ولا يحتاج الى تعيبي نية الفرضي او قصد ما قول او فعل
 تنس له الطهارة كان نوى الوضوء لقراءة وذكر وادان ونحو
ورفع شك بان يستوي عنده الامان فيس في حقه
 رفعه بالوضوء **وغضب** لان من الشبهة ان والسيطات
 من النار والما يطفي النار **وكلامهم** كغيبه ونحوها
وجلس بمسجد وتدريس علم قدمه في الرعاية **والكل**
 وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم **فتي نوي شيئا**
 ذلك **ارتفع حدثه** اذ انوى التوجه به المستوي بان

مات من وجب عليه حقه فانه لا يسقط ثبوته ثم اعلم ان شهادة
 الزور من اكبر الكبائر وقد نهى الله تعالى عنها في
 كتابه الكريم مع نهيه عن عبادة الاوثان فقال سبحانه وتعالى
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور ولا تتبعوا
 تعزير بل يكون **بما يراه الحاكم** ان رعا لك بالجلد فعلمه وان
 رآه بحبس او كشف راسه او توبيخه فحل **ما يحالف**
 في ذلك **نصا** او يعنى النص **وطيف** اي بشاهد الزور
في المراضع التي يشهد فيها فيوقف في سوقه ان كان من
 اهل السوق او في قبيلة ان كان من اهل القبائل وفي مسجد
 ان كان من اهل المساجد **وينادي** عليه **فيقال** انا وجدناه
شاهدا زورا فاجتنبوه يعنى بقول الموكل به ان الحاكم يقرئ
 عليكم السلام ويقول هذا زور فافروه **بتبليغ**
 لا يعز رشاهد يتعارض البينة ولا يغلط في شهادته او حجه
 ومتى الدعي شهده قود خطا عزروا **باب اليمين**
في الدعوى اي ذكر ما يجب فيه اليمين وذكر صفتها
 ولفظها وهي تقطع الخصومة حاله لا تسقط حقا فتسمع
 البينة بعد اليمين **البينة على المدعي واليمين على من انكر**
 هذه قطع حديث خرجه النووي عن ابني عباسي وقال اي
 المنذر اجمع كل اهل العلم على ان البينة على المدعي واليمين
 على المدعى عليه **ولا يمين على منكر** **دعي عليه** بحق الله سبحانه وتعالى
 تعالى **كالحد** ولو كان ذلك الحد **فاو التعزير والعبادة**

واخراج الصدقة والكفارة والنذر اما المحدثون فلا خلاف
 انها لا تشرع فيها يميني لانه لو اقرتم رجع عن اقراره قبل منه
 وخلق سبيله من غير يميني فكذا يستخلف مع عدم الاقرار
 اولى ولا نذر يستحب ستره والتعريف للمقرر ليخرج عن اقراره
 وللشهود ترك الشهادة بالحد والستر عليهم واما ما عدا
 ذلك من حقوق الله سبحانه وتعالى فاشبه الحد ولان ذلك
 نوع عبادة فلا يبدل بيمين عليها كالصلوة **لا يمين على شاهد**
انكر شهادته اي انكر تخلفها **ولا على حاكم انكر حكمه** ولا وصي
 على نفي ديمي على موصى وان ادعى وصيته وصية للفقير
 فانكر للورثة حلفوا فان نكلوا قضى عليهم بما ادعاه الوصي
ويحلف المنكر في كل حق ادعى يقصد منه المال كالدين
والجنبايات والادلقات فاما نكل المنكر عن اليمين قضى
عليه بالحق اي بما ادعاه عليهم به **واذا حلف على نفي فعل**
نفسه او حلف لا على نفي ديمي عليه حلف على البت لما روي
 ابى عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل حلف فخل والله
 الذي لا اله الا هو ما له عند يميني رواه ابو داود **وعدوان**
حلف دعوى على غيره كورثته ورقيقه ومولى حلف على
نفي العلم فمنا دعى على انسان ان عبده جني عليه فانكر واراد
 تخليفه حلف انه لا يعلم ان عبده جني على المدعي **ومني اقام**
شاهدا بما ادعاه مما يثبت فيه شأهه ويميني حلف معه
 اي مع الشاهد **على البت** ويجب تقديم الشهادة على اليمين

ولا يشترط

استقاطها فان التيسير يعني عنها قول كما لو نزل صيفا اي ولو يقع خمسة عشر
 يوما قال في البحر وفي الوقفات خلق له يساكن فلو ما نزل منزله فمكث فيه يوما او
 يومين او يحنث لانه لا يكون ساكنا معه حتى يتم معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا
 بمنزلة لو خلق له يساكن انكوفه فضر بها ساكن في اثنوي اربعة عشر يوما كما
 يحنث فان نوي خمسة عشر يوما يحنث **قوله** لعدم امتدادها قال في البحر ولو لم
 خلق له يساكن فلو ما شمر كذا انساكنه ساعة في ذك الشهر يحنث لانه المساكين
 مما يحنث ولو قال له اقيم بالرقعة شهرا او يحنث ما لم يقيم جميع الشهر انتفى بكنه
 ناقص نفسه قبل هذا حيث قال فاذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار خلقا احدهما
 ان له يساكن صاحبه فانه اخذ في القلعة يحنث في مكانه والاحث والنقل على الحلة
 المتقدم فان لم يستقل للحال يحنث لانه البقاء على المساكين مساكين ويحاث
 بجميع منزل واحد انتفع فان قوله لانه البقاء على المساكين مساكين يقتضي ان
 المساكين مما عند وهو الحق كما لا يخفى **قوله** فضر بها من غير قصد له يحنث
 لما ياتي في باب اليمين بالضرر من انه يشترط في الضرر القصد على ال
 فضر من المسجد قدره تبعاً للضرر حيث قال بعد تقريره وفي البدائع الخروج
 من الدور المسكونة ان يخرج الخائف بنفسه ومناعه وعياله كما اذا خلق له يسكن
 ومن البلدان والقري ان يخرج بيدته وخاصة وعلى هذا فمن صور المسئلة
 في البيت يحمل كل واحد على ان الخائف كان تبعاً لغيره في السكن انتفع وانت خبير
 بانه لا يشترط اخراج الاهل والمناخ في حلفه لا يخرج زاعما ذلك في حلفه كما
 يسكن وقول البدائع كما اذا خلق له يسكن تمثيله بتظير تامل **قوله** بان
 حمل مكوها الصواب استقاطه لانه كراه له يجمع الرضى وكان عليه ان
 يقول لو رايتها او غيرها وقيد بالحمل لانه لو لم يحمل لم يردده حتى يخرج

بنفسه حيث لا نأكل كراه له بعدم الفعل عندنا كذا في البحر وهو من أقص لما
 قدمه من أن الكراه يؤثر في إعدام الفعل فنذكر **قوله** له يخل عينه أي يفتن
 إذا دخل تحت راي بعد ذلك **قوله** وكذا كل عين مطلقة هذا إذا كانت على ألبان
 فإن كانت على النقي لا يفتن في آخر حياته ويمكن ختمه حاله كما لا يخفى **قوله** بطله
 عينه باليد أشار به إلى أن عينه لو كانت بالطلوق لم يطل بالردة لأنه لا يكره
 في الخارج التعليق بغير القرب ابتداء فكذلك **قوله** فيم استطلاعة الصحة وهي
 سلامة الأثر الفعل المخلوق عليه وصحة أسبابه لأنه هو المنفارق والمراد باله
 الجوارح فالمرضى ليس يستطيع وصحة الأسباب تنبئته له دارت الفعل
 على وجه الاختيار يخرج الممنوع وعن هذا فالإله اختيار ويعتبر سلامة
 الإله لا يرفع الموانع كذا في النهر **قوله** على الإله وهو واحد الروايتين
 وفي رواية يصدق قضا أيضا لأنه نوري حقيقة كله من يصدق كيف كان
 وهذا لأنه إذا نوب الحقيقة له يخلوا ما أن يكون خلوه فالظاهر ولا
 فإن لم يكن خلوه فالظاهر يصدق ديانته وقضاها باتفاق الروايات وأما
 كان خلوه فالظاهر يصدق ديانته وقوله واحد وهل يصدق قضا فيه روايتان
 وعلى أحدهما يخرج قوله له يصدق الخافى وهذا خلوه ما إذا نوي الجاز
 حيث له يصدق فيه قضا مطلقا الإله فيما فيه تشدد يد على نفسه على ما عرف
 كذا في التبيين **قوله** وقد أظهرنا هادي اعتزاله في المجتبى حيث
 قال في قوله حقيقة الإله استطاعة فيما يقارب الفعل نظر قوي له أنه بناء
 على مذهب الإله سرية والسنية أن القدرة تقارب الفعل والله بالطل
 أو لو كان لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر

قادر

كذلك وإن كان بمعنى الواجب الموسع إلى الموت يفتن في آخر
 جزء من الحياة فالوقت كذلك لأنه لا يفتن إلا في آخر جزء من الوقت
 الذي ذكره فذلك الجزء بمنزلة آخر جزء من الحياة فله في معنى تبطل
 العين عند آخر جزء من الوقت في الوقفة ولم تبطل عند آخر جزء من الحياة
 في المطلقة انتهى قال في النهر وجوابه يعرف بما قالوه في الفرق
 بينهم وكذلك أن الناقية إنما يفيد بطله فها في الوقفة باله خرافات
 الخالق لم يلزم نفسه بالفعل إلا فيه والتأخير وإن لم يكن له امرضا
 إذا لم يكن فيه ما أوجب الإله أن الملوفا ثم يوجب يقين الفعل الإله في ذلك
 الوقت وطل في المطلقة لأنه لا فائدة في التأخير وتيقن الختم فيها
 بموت أحدهما مقيد بما إذا كان البرمرجوه وله رجاله بها فنذكر
قوله ملوفا فأيده الرد عليه بخيار الرؤية **قوله** وتقبضه هذا ليس
 بقيد فإنه مجرد الشراء ثبت له في ذاته الثمن فالنفا قضا صا فالزليل
 في باب الإيمن في الضرب والبيع به قضا أي البيع الدين قضا للدين
 حتى يبر في عينه لو حلف بيقضين دينه لأن قضا الدين طريقة المقاضية
 وقد تحقق بمجرى البيع وهذا لأن الديون تقضى بأما لها ونفس الدين
 له عكس قبضه لأنه وصف في الذمة والمقبوض عين فكان غيره مضمونا
 على القايض فيلتحقان قضا ما لعدم الفائدة بقبضهما فكان آخرهما
 قضا لله ولا يفتن حيث الإله خرفي عينه له يقض دينه دون الأول
 وهذا المعنى قد تحقق بمجرى البيع هنا نتفع المقاضية به فيبر في عينه
 واستتراها قبض البيع في الجامع الصغير وقع اتفاق له أنه شرط بغير
 له يقال شرط القبض لتقرر الثمن لأنه بقرينة السقوط بطلوك البيع

قبل القبض **قوله** ما نقول البر المتحقق لا يرتفع بظهور الثمن وانخفاض
الخاصة وعود الدين على ما كان له **قوله** ما نقول انما نقول انما نقول انما نقول
بعد هذا او لم يشترط القبض **قوله** وله الزوج قال المفدي في شرح
نظم الكفر اقول يشكك على هذا قولهم ان الدين اذا قبض لا يسقط عن
ذمة المديون حتى لو ابراه الدين يرجع عليه بما قبضه منه وقسم
رى امر السراء ان يكون كذب فيه **قوله** في غير المفذور اي عادة **قوله**
هو المختار ولو لم يشترط المفذور ويصح الشرخس لما ذكره محمد في
السير الكبير اذا نودي المسلم اهل الحرب بالاله ان من موضع يستحق صوت
اله انهم لا يستمعون اسفلح بالحرب فقامان انتهى وقد فرق
اله ان يحاط به اثنان كذا في البحر **قوله** لا ستفاد الودع اي استغافا
كبير كماله النهر قبله من الودان اي وهو له عليه **قوله** اوله يشتر نكر ربح
قول المنت والشارة تكون بالكتاب **قوله** فتأمل له حاجة الى التامل
فان الله اراد العرف **قوله** به يعني بهذا قول ابي يوسف وقال محمد حيث
وهو الموافق لعرفنا كما لا يخفى **قوله** حلف له يكلم فله ما اليوم
هذا المثال غير صحيح فقالوا ان الحكم فيه ان اليمين على باق اليوم قال في
البحر فان قال في بعض اليوم والله **قوله** اكتمك اليوم فاليمين على باق
اليوم فاذا غربت الشمس سقطت اليمين انتع والذم الذي مثل به في الكفر
كهامة التوث يوم اكتم فله ما فعل الجديد **قوله** صدق اي ديانة
وقضا كماله البحر **قوله** لعدم استعماله مفردا اشار به الى الجواب عما اورده
بعضهم من قول الشاعر **قوله** وكنا حسبا كايضا شجرة يابا لا قينا جذا انا وحيروا
سقيناهم كما ساقونا بعثنا **قوله** ولكنهم كانوا على الموت اصبر **قوله**

فان البيات لو كانا جماعة
اي يام وقرضاة النبي
المفروم

وحيروا وحيث تراصيا اي المتقاسمان على القسمة اعيانا
بالقيمة تحت القسمة وكما نت بيعا يثبت فيهما ما يثبت
في اي في البيع **قوله** الا حكم قال القاضي في التعليق وصاحب
البرهجة والموفق في الكافي البيع ما فيه رد عوضه فهي اقرار
النصيبي او تميز الحقي وليست ببيع او اختاره الشيخ
وان لم يتراضيا على ذلك فلهما احد **قوله** ما شرى بملكه الجبيع
في ذلك اي في الدور والصغار والشجر المفرد والحيوان
وتحريمه والدعي شرى بملكه الي بيع عبد وبهيمة او سيف
ونحوه كتاب مما هو شركة بينهما اجبر على البيع **قوله**
انتع فانه اي شرى بملكه ان يبيع معه ببيع عليهما يعني بامه الحاكم
عليهما **قوله** وقسم الثمن عليهما على قد رخصهما قال في الفروع
نقله الميموني وحبل **قوله** اجبار في قسمة المنافع على الا
صحيح لان المهايأة معاوضة حق بحق فلا يجزي لها المتع
فان اقسماها اي المنافع مهايأة بالزمن كهننا شرى
او عاها ونحوه **قوله** الاخر مثله اي شهر او عاما او نحوه
او اقسماها مهايأة بالمكان كسكنى **قوله** في بيت
سكنى الاخر في بيت مع جازي اي غير لازم سواء كان
مكة او لم يعينها حالها عارية هي الجهنني يعني كماله
استعار كل واحد من الاخر شيئا لكل منهما الرجوع
مضى شأنا فلو رجع احدهما بعد استيفاء وتوابعه غير
ما انفرد به ونقصه الحيوان المشترك مذق كل واحد

من الشر يكتسب المتهايبين في ثوبه عليه لتراضيهما على
المهاياة **فصل النوع الثاني** من نوعي القسمة
قسمة اجبار وهي ما لا ضرر فيها على احد الشر يكتسب
ولا فيها رد عوض من واحد من الشركا وسمية قسمة
اجبار لان الحاكم يبرر الممنوع منهما اذا حلت هذه شروط
الاجبار **وتأتي قسمة الاجبار في كل مكيل** جنس كالحبوب
كلها او المعايمة وما يكال من الثمار كالتمرة والزبيب واللوز
والفستق والبندق او يكال من غير الثمار كاللثان **ومر**
زور اي موزون جنس كالذهب والفضة والخالص
والرمضاص والمحد يدون نحوها من الجاملة وسوا كان
ذلك مما سمنه نازلك بسن وخل وتمر او كدهى وليكن
وكذا تأتي قسمة الاجبار في **دار كبيرة** ودهان **وارها**
واسعة وسبايتي ولو لم تساوي اجزا هذه المذكورة
اذا ملكي قسمها بالتعديل بان لا يجعل شيئا معها **ويدخل**
الشجر في القسمة **تبعاً للدمى** كالأخذ بالشفعة **وهذا**
النوع من القسمة وهو قسمة الاجبار **ليس** بغير
الحاكم **اخذ الشر يكتسب ان الممنوع** عن القسمة ونسب شرط
لحكم الحاكم على الاجبار على القسمة ثلاثة شروط وطاها
او يثبت عنه الحاكم ملك الشراك لذلك المقتسم بالينة
الثاني ان يثبت عنه ان لا ضرر فيها الثالث ان يثبت
عنده امكان تعديل السهام في العين المقتسمة من غير
شي

حلف اثنتان من اوليا الموصى بالله لشهادتنا حق من شهادتهما
ولقد خافنا وكتماننا وقيضي لهم **السادس** **العدالة** ظاهرة او با
طنا وهي استوعا حواله في دينه واعتداله اقواله وافعاله
له **ويعتبر لها شيطان الصلح في الدين وهو اهل القراض**
يرد اي يستنفاها الراية في الاصلح او ما الى ذلك
احمد بقوله فيمن يواطى على ترك سنن الصلاة رجل
سوء فلا تقبل ممن داوم على تركها الفسقة قال القاضي ابو ابي
ممن داوم على ترك السنن الراية تبرا ثم وعلم منه ان الشهاد
تركها في بعض الايام مقبولة **واجتناب المحرم** لان من ادى
القراضى واجتناب المحارم عد صالحا **فان لا ياتي**
كبيرة ولا يد من على صغيرة والكذب صغيرة الا في شها
دة زور وكذب على بنى ورمي فتى وكذب على احد
الرعية عنه حاكم ظالم فكبيرة فيه ويجب لتخلص مسلم
من قتل ويباح لاصلاح وصرح بوزوجة فقط والكبيرة
ما فيه حد حد في الدنيا كالزنا والسفارة او وعيد في الا
خرة كالربوا لكل مال اليتيم وشهادة الزور وعقوق
الوالدين وما اشبه ذلك زاد الشيخ او غصب او لعن
او نفى ايمان **الثاني** مما يعتبر للعدالة **استعمال المروة**
ويكون استعمالها **بفعل ما يحمله ويرينه** في العادة كالسما
وحسن الخلق وبذل الجاه وحسن المجاورة ونحو ذلك
وترك ما يد نسمة ويشين في العادة من الامور

الدين المزمع به **ولا شهادة مقبولة لمن سحر وورق قلص**
ومشعبك ومغني ويكره الفنا واستماعه وطغيلي ومتري
يسخر منه ولا لشاعر يفرط في مدح باعطا ويفرط في ذم
يمنع او يشيب بدمع خمر او عرد او بامرأة معينة محرمة
يفسق بذلك **ولا لعبد** **بشطر نج** غير مقلد كعروض
او ترك واجب او مع فعل محرم اجامعا **ونحوه** كلعبد
يبرد **ولا شهادة مقبولة لمن يمد رجله بحضرة الناس**
او يكشف من يده **بتيغيطه** كصدرة وظهره او يحدث
بمياضعة زوجته او امره او يخاطبها بخطاب فاحش يبي
الناس **ولا شهادة ايضا مقبولة لمن يضحك الناس**
بحكي المضحكة **ولا شهادة مقبولة ايضا لمن ياكل**
بالسوق شيئا كثيرا **ويقتف البسبرك القمحة والنفقة**
ونحوهما من الاشياء اليسيرة **فصل** **ومتن وجه**
الشرط اي شرط قبول الشهادة ممن منعنا قبولها قبل
وجود الشرط بان بلغ الصغير وعقل المجنون **واسلم**
الكافر وتاجد الناس قبلت الشهادة **ممن** **ولا**
لان ردّها انما كان لما منع وقد رد وعنه يعتبر في التائب
اصلاح العمل سنة **ولا تشترط في الشاهد الحرية**
فتقبل شهادة العبد والامتنع من كل ما يقبل فيه شهادة
الحرة **لعموم اية الشهادة** وهو داخل فيها فانه
من جاءنا وهو عدل تقبل روايته وفتواه واخباره **والشبه**

ولا

ولا العبد اذا كان عدلا غير متهم فان شهادته تقبل كالحرة
ولا يشترط كونه الصانع اي صناعة الشاهد **غير دينية**
عرفا فتقبل شهادة حجام وحداد ووزبال وقمام وكناس
وكباش وقراد وصباغ وديباغ وحمال وجزار وحائك وحارس
وصايغ اذا احسنت طريقتهم وتقبل شهادة ولد الزنا
حتى يولد ويقر ويقر ويقر **ولا يشترط كونه ايا الشاهد**
بصيرا فتقبل شهادة الاعمي في المسموعات **بما سمعه**
حيث تيقن الصوت اي صوت المشهود عليه روي عن
علي وابي عباس انهما اجازا شهادة الاعمي ولا يعرض لهما
مخالف في الصحابة لحصول العلم له بذلك **وباره قبل ما**
اذا راي الفاعل باسمه ونسبه فان لم يره فله الا بغير قبلت
شهادته اذا وصفه الاعمي للحاكم بما يتميز وتجاوز شهادته
الاعمي ايضا بالاستفاضة **باب** **موانع الشهادة**
الموانع جمع مانع من منع الشيء اذا حال بينه وبين مقصوده
فهذه الموانع تحول بين الشهادة ومقصودها فان المقصود
من الشهادة قبولها والحكم بها **ومنها** موانع قبول الشهادة
سنة **احدها كون الشاهد او بعضه ملكا لمن شهد له**
لان نفقته على سيده اذ كان واحدا وعلى جميع المشركيين فيه
فهو كارب مع ابنه **ولذا لو كان زوجا له ولو في الماضي**
يعني ولو كانت شهادته احد الزوجين للاخ بعد الطلاق البا
ي والحلع قال في الشيعي ولو بعد الفراق وقال في المذنب وظاهر

والقول الحسن لا يفك ما لم تعد به يدك ولسانك قال
الشيخ رحمه الله دينا لا يعين من ظلمه ولا يقوم بما يجب من حق
العدا إذا دمه أحد لم يوافق ولا يدكر بحامله وكذا لو مدحه
أو سكت وهذا مذنب في ترك المأمور لا معتبر وأما
ما اعتدى بقول أو فعل فذلك يعاقب ومما اتقى وصبر
تفكر الله بنحوه وفي الحديث ثلاثة لا ينجو منهم أحد
الحسد والظن والطيرة وسأحدثكم بالخبر من ذلك إذا
حدثت فلا تبغ وإذا ظننت فلا تحقق وإذا نظرت
فامض أنتهي **فلا تقبل شهادة على عدوه** والآخر عقد نكاح
لأن العدو منهم في حق منكر عدوه وفاقا لما لك الثاني
الحاسن من الموانع العاصية فلا شهادة لمن عرف بها
كتعصب جماعة على جماعة وإن لم تبلغ رتبة العداوة والا
فراط في المحبة قال في الانصاف من صاحب الترغيب ومما
موانعها العصبيية فلا شهادة لمن عرف بها وبالأفراط في
المحبة كتعصب قبيلة على قبيلة وإن لم تبلغ رتبة العدا
وهو السادس من موانع الشهادة أن ترد شهادته
أي الشاهد لفسقه **يتوب** أي يبتعد عنها فلا تقبل لزمته
في إذا لم يكونه يعبر بردها فربما قصد لها أن تقبل لئلا
العار الذي بالحقة بردها **ويشهد** أي أن لا يورد به شيء
بشره ثم ترد ثم يعبر بغيره أي الشهادة أو ترد شهادته
لأنه في ذلك يفتق أو عداوة أو ملك ثم يقول ذلك لاغ

وتعاقب

ولغاؤه فلا تقبل شهادته في الجميع لأن ردّها كان باجتهاد الحاكم
فلا ينقض باجتهاد الثاني ولا ينفردت للزعة أشبهت المروءة
للفسق بخلاف ما لو شهد وهو كافر أو شهده وهو غير مكلف
أو شهد حال كونه أعمى ثم زال ذلك المانع بأن أسلم الكافر
أو بلغ الصغير أو زال الخوصي **وأعاد** أي أعاد بعد ذلك فإنها
تقبل للزرد الشهادة في الحالات المذكورة لا غضاضة
فيها فلا يقع نهي بخلاف المسائل التي قبلها **باب**
أقسام المستشهد من جهة عدد الشهود لأن عدد الشهود
يختلف باختلاف المستشهد قال الله تعالى واستشهدوا
شهيدي من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتاه هذا
في الأموال وفي الزنا قوله تعالى عليه بل بغير تشهد أفرد
ذلك على اعتبار العدد في الجملة **وهو ستة** أحدها وهو
موجب حد كاللواط **فلا بد** في ثبوتها من أربعة رجال عدول
ظاهر وباطن **يشهد** أي بالزنا واللواط **وأفهم** أي
ذكره في فرجه أو يشهد أي يشهد الأربعة **الرأي**
المشهود عليه بذلك **أقرار** أي أربع مرات بذلك
القسم الثاني أن ادعى من عرف به **بغير** أي بغير يداخذ
في الزكاة **فلا بد** من ثلاثة رجال القسم الثالث القوداي
ما يوجب والدعا **ويوجب الحد** كحد القذف وحد
الشراب **وطي** يوجب القذف **كوطي** بهيمة أو امرأة مشتركة
فلا بد من رجلين ومثله أي مثل ما ذكر من اشتراط شهادة

التيير والاصوط ان يكتب كل اسم شرك في رقعة
ثم تدرج في بنادق شمع او طيب متساوية قد راووزنا
ثم تقطع في حجر من لم يحضر ذلك ويقال اخرج بنسبة
على هذا السهم في خرج اسمه كان له ثم لكثاني كذلك السهم
الباقى للثالث ان كان ثلثه واستوفت سهامهم وان كانت
السهام الثلاثة مختلفة كنصف وثلث وسدس جزا المقسوم
ستة اجزا واخرج الاسماء على السهام لا غير فيكتب باسم كل
النصف ثلاث رقعات ورب الثلث رقعتين ورب السدس
رقعة ويخرج منه قد على اول سهم فان خرج عليه اسم
ربه النصف اخذه مع الثاني والثالث وان خرج اسم
صاحب الثلث اخذه والثاني ثم يقع بين الاخرين كذلك
والباقي للثالث **وان خير احد هما اي احد الشريكين الاخر**
بان قال لشريكه اختر بيني وبينك ما شئت فيما تقاسما
بانفسهما **بل فرع وتراضيا الزمت بالتفرق** بانها
كتفرقا مبتايعين قال في الفروع وان خير احد هما الاخر
فبرضاها وتفرقا فها ذكره جماعة ولم يذكره وما
يخالف ذلك **وان خرج في مضيب احد هو عيب جهل**
خير بين فسخ او اسكات للمعيب وبما ذكره في العيب
لان ظهور العيب في نصيبه فله ان يفسخ او يكتسب
والفسخ كالاستعري **وان كان عيبا فاحشا بطلت** قال
الشافعي في غلط فيما تقاسما بانفسهما او شرا

نكاح فختلف فيه **مع ولم يفارق** المتكوجة **بتغير اجتهاده** اي
اجتهاد المجتهد الذي قلده في الصحة **فالحكم بذلك** اي كما
لو حكم به مجتهد يرا حال الحاكم ثم تغير اجتهاده بخلاف مجتهد
كما اذا اجتهاده الى صحة ثم رى بطلانه فانه يلزمه
ان يفارق لعنفاده بطلانه وحرمة الوطي **فصل**
وتفصح الدعوى بحقوق الادبيات على الميت وتصح الد
عوى على غير المكلن وعلى المسافر مسافة قصره ولو لم
عمله وكذا تفصح الدعوى على غائب دونها اي دون مسافة
قصره اذا كان مشترا بشرط البينة في الكل اي فيما المدي
على ميت او غيره مكلف او غائب مسافة قصر او مستتر ثم اذا
كلف غير المكلف ورشد بعده الحكم عليه او حضر الغائب
بعده الحكم عليه او ظهر المستتر بعده الحكم عليه فهو على
محتم فان جرح البين بامر بعد اداء الشك او بامر ويطلق
ولم يقل قبل الشهادة ولا بعد الشهادة لم يقبل صرحه
ولم يبطل الحكم وان جرحه بامر قبل الحكم قبل جرحه وبطل الحكم
والغائب دون مسافة القصر لم يسمع دعوى ولا بينة
عليه حتى يحضر كما ظر الا ان يمنع فيسمعها ثم ان وجد له مالا
وقامته وان لا قال للمدعي ان عرفت له مالا وثبتت غنيته
وفيتك منه **ويصح ان يكتب القاضي الذي ثبت غنائه**
الحق في قرض او غصب وبيع واجارة ورهن ووصية مال
وطلاق ونكاح ونسب وتوكيل في غير مال وايضا على



اولاده وحده قد فوكل ما فيه حق ادعي الى قاضي اخر معين
او غير معين كان يكتب الى من يصل اليه كتابي هذه هي قضات
المسلمين وحكامهم **بصورة الدعوى الواقعة على الغائب**
بشرط ان يقر ذلك على عدلين ويعتبر ضبطها المعناه
وما يتعلق به الحكم من غير يقول القاضي الكاتب الى غيره
هذا كتابي الى فلان ابن فلان اولى مني يصل اليه من القضية
ويذكر لهما اي العدلين الذي شهد عليه بما في الكتاب
ويقول فيه وان ذلك قد ثبت **عندي** ويقول فيه ان
انك تآخذ الحق للمستحق فيلزم القاضي الوصل اليه **فذلك**
الكتاب **العمل به** قال في المتن واذا وصل الكتاب واحضر
المخصم المذكور قيه باسمه ونسبه وحليته فقال ما انا بالذكر
قبل قوله بيمينه فان نكل قضى عليه وان اقر بالاسم والنسب
او ثبت بيمينه فقال المحكوم عليه غيري لم يقبل الا بيمينه
تشهد ان باليك اخر كن لك ولعميتا يقع به اشكال فيثبو
قف حتى يعلم المخصم انتهى **باب القسمة** تميز
بعض الاقساما عن بعض واخرها **هي** اية القسمة
نوعان قسمة تراض وقسمة اجبار فلا قسمة اجبار في
شي مشترك الا برضا الشريك كلهم حيث كان في القسمة
ضرر ينقص القيمة كحما وود ورسفان اولاد لا تستعد
اجزائه لا بالتجزيد وهو جعلها اجزاء ولا بالقيمة و
ذلك كـ **شجر مفرد** وارض ببعضها بنا او بغيره

وصير

على رضاها لم يلتفت اليه وتقبل بيمينه فيما قسمه قاسم
حاكم والاحلف منكر وكذا قاسم رضيا انتهى **وان**
الدعي كل من الشريك ان هذا من سره وانكره الاخر
تحالفا اي حلف كل منهما على ما له عاه للاخر ونقضت
القسمة لان الملك المدعى به لم يخرج عنهما ولا سبيل الى
دفعه لمستحقه منها باب ونقض القسمة **وان حصلت**
الطريق في حصتها هما اي احد الشريكين مثل ان
يقاسما نصفين فيحصل لاهما ما يلي الباب ويحصل
للاخر النصف الاخر **الحال** انه لا منفذ للاخر الذي جعل
له النصف الاخر كما اذا لم يكن للمدار طريق من جهة
اخرى ولا لمن حصل له النصف الاخر ملك يجاورها
ما ينفذها اليه **بطلت** **باب الدعوى والبيان**
الدعوى اضافة الاثبات الى نفسه استحقاق شيء في
يد غيره او في يد متروك المدعي هو من يطالب غيره بحق
يد كواستحقاقه عليه والمدعي عليه المطلب فيفتح اللام
والبيان العلامة الواضحة كالشاهد فاكثروا تصح
الدعوى **الامني** ان جاز التصرف وان اتبعها
اي الدعوى واحد من اثنين مينا انما له لم يقل من اربعة
احوال احدها ان لا تكون العين بيد احد ولا ثم يفتح
المثلثة **ظاهري** اي ولم يوجب امر ظاهر يعمل بمقتضاه ولا
تبيين لواحد منهما والدعي كل واحد ان كانا له **تجرا**

لثان اي فيخلف كل واحد منهما انما له ولاحق للاخر **وتينا صناه**
اي يقتسمانها بينهما نصفين قد مر في المحرر والرعائيتين
والحاوي لانهما استريا في الدعوى وليس احد هاهنا
اولى من الاخر لعدم اليد فوجب ان يقتسماها كل لو كان
بايديهما وان وجد ظاهر **لأحد** هاهنا لو كانت من الصنعة
عمل اي بهذا الظاهر فياخذها ويخلف للاخر **الثاني ان**
تكون العين المتنازع فيها بيد أحد هاهنا اي احد المتنازعين
عين قوي له بيمينه اي يجلف ان لاحق للاخر فيها **فان لم يجلف**
قضى عليه بالنكول ولو اقام بينة قال في المنتهى والا
قناع اذا لم تكن بينة **الثالث ان تكون العين المتنازع فيها**
بيد بهما اي يد في المتنازع بينهما كشي كل مسكه لبعضه
فيتحالفان اي يجلف كل واحد منهما انما له ولاحق للاخر فيها
ويتناصنا اي المدة على به الا ان يدعي احد هاهنا نصفا واكل
والاخر جميع او اكثر مما بقي عما يدعي عليه الاخر فيجلف مدعي
الاقل فياخذ **فان قرئت يد أحد هاهنا** اي صاحبه المتنازع
عليه في عين بايد بهما **حيوان** يد عليه كل من اثبت **أحد**
سابقه واخر راكبه فهو للثاني الذي راكبه بيمينه
لان اقرى تصرفا وان على ان الدابة للراكب والدعي
كل منهما ما عليه ما في المحل فهو للراكب بيمينه لان يد على
الدابة والمحل معا **او قيمه واحد** بكمه **واحد** لا يسم
فهو للثاني الذي هو لا يسم بيمينه لان تصرفه اقرى

وهو

وهو المستوفى لمنفعة فان كان كيد احد هاهنا وباقية بيد الاخر
خرا وتنازع على عمارة صرفها في يد احد هاهنا وباقية بيد
الاخر فهما سواء فيها لان يد الممسك بالطرف عليها **وان**
تنازع صانعا في التذكا **منهما** يعني فانه تكون **التذكا**
صنعة لصانعهما كخار وحدا يكونا يد كان ويتنازعان
في التهما او في بعضهما فان التذكا ربي تكون للتجارة
واله الحداد يملكون للحدادة سواء كانت ايديهما على الا
له من طريق الحكم او من طريق المشاهدة لان هذا هو
الظاهر وكل من قلنا هو له بيمينه **وستى كان لأحد هاهنا**
بينة قال عين له ولم يجلف على الاصح لان البينة احد الدعوى
فيلتقي بها كاليمنى وهذا قول اهل العتبات الامصار
فان كان لكل منهما اي من المتنازعين في شي بينة به وتسا
وتسا اي بينتاها **من كل وجه تعارضتا** **وتسا قطتا** يعني
ان البينتين يسقطان بالتعارض لان كل بينة تشهد بعكس
ما تشهد به الاخرى فلا يمكن العمل بواحد منهما ويتساقطان
ويصيران كمن لا بينة لهما على الاصح **فيتحالفان ويتنا**
صفا **ما بايد بهما** والاصل في هذا الباب حديث
ابي موسى ان رجلا من الانبياء بعير على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فبعث كل منهما بشاهدين فقسم النبي صلى الله
عليه وسلم بينهما نصفين رواه ابو داود **وتحترقان**
فبما عله يعني يقرع بين المتنازعين في شي ليس بيد احد وسيد

ثالث ولم يتنازع واحد من المتدعيين **في خرجت القرعة**
فهو له بجميعه كل لو لم يكن لواحد منهما بينة وان كانت العيى
المتنازع فيها **بند احد هما** اي احد المتنازعين فيها وقد
اقام كل واحد منهما بينة انها له **فهو اي الذي بيده العيى**
داخل والاخر خارج وبينه الخارج مقدمه على بينة الداخل
لكن لو اقام الخارج بينة انها ملكه و اقام الداخل بينة انه
اشتراها منه اي من الخارج **قد مت بينة اي بينة الداخل**
هنا لا تشهد بامر حادث على الملك **مضى ولا معها**
من زيادة العلم و اقام **احد هما اي احد المتدعيين بينة**
انه اشتراها من فلان و اقام الاخر بينة كذلك اي انه
اشتراها من الذي اشتراها منه الاول **عمل باسبغها**
ربح الحال الرابع ان تكون العيى المتنازع فيها بينة ثالث
اي عيى المتنازعين فيها **فان ادعياها على الثالث**
عاهها الثالث لنفسه حلف لكل واحد من المتدعيين عينا
بغير خلاف لان المدعى اثنان فوجب ان يحلف لكل واحد
عينا **فان نكل عن اليمين اخذها اي اخذ العيى المتنازع**
فيها من اي من الثالث مع يد لها وهو قيمتها ان كانت
مقومة ومثلها ان كانت مثلية لان العيى تلفت بتفريطه هو
ترك اليمين الاول فوجب عليه رد لها كما لو تلفها **واقتر**
عاهها اي على العيى وبه لها لان المحكوم له بالعيى غير
معنى فوجبت القرعة لتعيينه **وان اقربها اي اقربا لثالث العيى**

لها

لها بان قال هي لشيء اخذها منه **واقسمها نصفين وحلف**
لكل واحد منهما عينا بالنسبة الى النصف الذي يقرب لصاحبه
لان ذلك واحد منهما يده عيى الزيادة على ما اقر له من النصف
فهو في الاخر مقر الغيرة فيجب عليه اليمين لصاحبه **حلف**
كل واحد من المتدعيين لصاحبه على النصف المحكوم له به
وان نكل المقر بالعيى لها عن اليمين كل منهما اخذها منه
لها واقسمها ايضا وان اقر لاحد هما بعينه حلف المقر له
ان لاحق لغيره فيها واخذها وحلف المقر للاخر فان نكل اخذ
منه به لها **وان قال من العيى بيده هي لاحد هما اي احده**
المتدعيين واجهله بقصد قاعلى جهله يستحقها منهما **الحلف**
لانها مقصده فان لم يفي دعواه **والا اي وان لم يصدق قاه**
حلف لهما عينا واحد لان صاحب الحق منهما واحد غير
معنى ولا يلزمه اليمين الا بطلبها جميعا لان احدهما اليمين
مستحقا لليمين **وتقرع بينهما اي بين المتدعيين للعين**
فمن قرع صاحبه حلف واخذها لان صاحب اليد اقربها
لاحد هما لا بعينه وضارده لك المقر له هو صاحب اليد
دون الاخر القرعة بتعيين المقر له فيحلف على دعواه
فليستحق ثم ان بينى من كانت العيى بيده المستحق لها بعد
قوله هو لاحد هما واجهله قبله لتبينه ابتداء **كتاب**
الشهادة واحد ها شهادة وهي حجة شرعية مظهر الحق
ولا توجيه فهي كالاجبار بما علمه بلفظ الشهد او شهد

تحمل الشهادة في حق من لا يدين له مال وغيره فرض
كفاية اذا قام به من يكفي سقط عن بقية المسلمين فان لم يوجد
الا من يكفي تعيى عليه وان كان عبدا لم يجز لسيده منعه ولا
صل فيه ذلك قوله تعالى ولا ياتى الشهادة اذا ما دعوا
وقد قال ابي عباس وقتادة والربيع المراد به التحمل للشهادة
واداهما فرضي عني لقوله تعالى ولا تكلموا الشهادة وتي
تحملها اي الشهادة الواجب وجبت كتابتها وبيأكدك
لك في حق اداي لحفظ الدين ما لا يتم الواجب الا به فهو
واجب **ويجب اخذ اجرة على الشهادة واخذ جعل**
عليه ولو لم يتعيى عليه في الاصل لان فرض الكفاية انما
قام به البعض وقع منه فرضا وذلك لا يجوز اخذ الاجرة
والجعل عليه كصله الجنازة **لكي ان عجز من دعي الشهادة**
عن المشي الى محلها او نأذى به اي بالمشي فله اخذ اجرة
قال في الاضاف حيث قلنا بعدم الاخذ فلو عجز عن المشي
او نأذى به فله اخذ اجرة مكروب **ويجب كتم الشهادة**
اي الشهادة بحق اداي لقوله تبارك وتعالى
يكتمها فانما ثم قلبه **ولا ضمان ويجب الا شهادة في عقد النكاح**
خاصة لان الا شهادة شرط فيه فله ينعتقه به ونحوه
الشهاد في كل عقد سواه اي سوا النكاح كالبيع والا
جارة والرهن ونحو ذلك لان ذلك ليس من شرط
الشهاد ويحمل قوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم على الاتحباب

لانه

لانه قال بعده فان امي بعضكم بعضا فليؤدئ الذي ائتمى
امانة وهذا انما يكون مع الشهادة **ويجب ان يشهد احده**
الا بما يعلم به ليل قوله سبحانه وتعالى ولا عليك الذي يدعون
من دون الشفاعة الا من شهد بالحق وهم يعلمون قال المفسرون
هنا وهو يعلم ما شهد به عن بصيرة وتقان **برويته او**
اسماع غالب الجوازها ببقية الحواس كالذوق واللمس **وتي**
رعي شيئا بين ان يتصرف فيه مدة طويلة عرفا
كتصرف المملك في املاكهم من تقصير بنا واجارة **وعاقر**
فله اي جاز له ان يشهد له بالملك لان التصرف فيه على ركة
الوجه من غيب منازع يد ل على صحة الملك فجاز ان يشهد
به كعائنة السبب من بيع وارث **والويع ان يشهد**
باليد والتصرف لانه احوط خصوصا في هذا الزمة
وان لم يره يتصرف كانه كرملة طويلة يشهد باليد والتصرف
فصل وان شهد اي شهد شاهدان ان اطلق من
تسايم واحدة او اثنتين او اطلق من وصاياه واحدة
ونسبها عينها لم تقبل هذه الشهادة لانها شهادة بغير
معين فلا يملك العمل بها فلم تقبل كما لو قال اشهد ان احدا
تبي الامتني معتقه قاله في شرح المنزى **ولو شهد احدهما**
ان اقر له بالف وشهد الاخر ان اقر له بالفي كملت البينة
بالف واحد لا تفاتها عليه وله اي والمشهد له ان يحلف



على الالف الاصح مع شاهدة **وتحتمل** وهذا فيما اذا اطلق
الشهادة او لم تختلف الاسباب والصفات **وان شربك اي شربك**
شاهدان على ان **ان عليه الف الزيد** وقال **احدهما**
قضاة بعضهم بطلت شهادته مضى عليه وذلك لانه شربك
بان الالف جميعه عليه فاذا قضاها بعضه كنى الالف كله عليه
فيكون كلامه متناقضا فتفسد شهادته **وان شهد انه**
اقترضه الفائم قال احدهما قضاها نصفه صح شهادتهما
لان ذلك رجوع عن الشهادة بخمس ما به واقرار يخلط
نفسه وهذا لا يقول ذلك على وجه الرجوع والمبصرون
عن احد انما شهادته تقبل بخسماية فانه اذا شهد
بالف ثم قال احدهما قبل الحكم قضاها منه خمسا به افسد
شهادته يعني في الخمسا به والمشهد له ما اجتمع عليه
فصح شهادته في نصف الالف وابطلها في النصف الذي
ذكره انه قضاها لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة به ولو
جاء بعد هذه المجلس فقال انه قضاها منه خمسا به لم يقبل
منه لانه قد مضى الشهادة قال في شرح المقنع هذا يحتمل
ان اراد اذا جاء بعد الحكم فشهد بالقضا لم يقبل منه **ولا**
يحل لي تحمل شهادة بحق اذا **اخبره عدل باقتضا الحق**
او استأله ان **يشهد به** قال في الانصاف ولو شهد عندنا
هك عدلنا او عدل اخر اقضاه ذلك الحق او قد باع

ما اشتره

19
العبد بل على الف والقول قول السيد فيه **او** اختلف السيد
والعبد **في جلس** اي جلس مال الكتابة بان قال السيد كما
تبينك على الف درهم وقال العبد بل عشرة دنانير **او** اختلفا في
اجلها بان قال السيد كما تبينك على الف على شهرين كل شهر الف
وقال العبد بل على سنتين كل سنة الف فقول سيد يمينه
او اختلفا في **وقاما لها اي** وقاما مال الكتابة للسيد بان قال العبد
وفينك مال الكتابة وعتقت وانكر السيد **فقول السيد اي**
يمينه لان الكتابة عقد معاوضة وكذا الوادي العبد فان السيد
ابراه من مال الكتابة وانكر السيد فان القول قول السيد يمينه
والكتابة الفاسدة كمالها كماله على خرا او كما تبين على خرا
و كما تبين على شيء **بحمول** كما لو قال كما تبينك على ثوب او حمار او
بخواهما يغلب **فيها حكم الصفة في الداي** ان العبد **اد اد**
ما سمي في الكتابة **عتق** سواء صرح بالصفة بان يقول اذا ادت
الي فانتحرا ولم يقبل ذلك لان معنى الكتابة يقتضي هذا
فيصير كالمصريح به فيعتق بوجوده كالكتابة الصحيحة
وان اعتق بالاداء لم يلزم قيمة نفسه ولم يرجع على سيد
بما اعطاه **لا ان ابري** العبد من العموم الفاسد فانه لا يعتق
لعدم صحة البراءة لانه غير ثابت في الف مئة **ولكل من السيد**
والعبد **فسخرا** لانها عقد جائز فاصل الكلام ان الكتابة الفا
سنة تساو في الصحيحة في اربعة احكام احدها ان يعتق
بأداء ما لو تب عليه مطلقا الثاني ان يعتق بالاداء لم يلزمه

قيمة نفسه ولم يرجع على سيده بما اعطاه له الثالث ان المالك
يملك العتق في كسبه وملك اخذ العتقات والزكوة الرابع
ان المالك جماعة كتابية فاسلة فادى اليه احد هم حصة عتق
على قول من قال انه يعتق في الكتابة الصحيحة باحاصته
ومن لا فلا وتعارف الصحيحة في ثلاثة احكام احدها اذا ابرى
من العوض لم يصح الا برأ ولم يعتق الثاني ان لكل واحد من السيد
والعتق نسخها سواء كان ثم صفة او لم تكن لان الفاسد لا يلزم
حكمه والصفة هاهنا مبينة على المعاوضة وتابعة لها لان المعا
وضه هي المقصود فلما بطلت المعاوضة بقي هي الاصل بطلت
الصفة المبينة عليها بخلاف الصفة المجردة الثالث انه لا يلزم
السيد ان يودي اليه ربح الكتابة ولا شيئا غيرها **وتنسخ**
الكتابة الفاسدة بموت السيد وجنونه ونحوه عليه لفسه
باب احكام ام الولد واصل الام امية ولها ذلك
جمعت على امهالة باعتبار الاصل وهي ام والولد شرعا
ما ولدت من المالك فكلها او بعضها ولو كانا ولو كانت
منه عليه كبنته وعمته من رضاع **ما فيه صورة ولو كانت**
الصورة خفية فلا نصير ام ولد بوضع جسم لا تخطيط
فيه كالمضغرة والعلقة **وتعتق بربته وان لم يملك غيرها**
اما كونها عتق وان لم يملك غيرها فلظواهر الاحاد
ولان الاستيلاد لظنلا وحصل بسبب حاجة اصلية وهي
الوطني فكان من ربح المال كالاكل ونحوه **ومن ملك امه حلالا**

من غيره

من غيره **فوطئها قبل وضعها حرم** عليه **بيع ذلك الولد** ولم يصح
ويلزمه عتقه نصا قال احمد رضي الله تعالى عنه فبمى اشترى
جارية حاملا من غيره فوطئها قبل وضعها فان الولد لا يلحقه بالمشترى
ولا يبيع بكمه يعتقه لانه قد شارك فيه لان المايز يد في الولد
نقله صالح وغيره وان اصابها في ملك غيره نكاح او شبهة لا يبرأ
ثم ملكها حاملا عتق المحل ولم يضر ام ولد نصي عليه **ومن قال لانه**
انت ام ولدي اريدك ام ولدي صارت ام ولد لانه اذا اقر
ان جزاها مستولك سري اقراره بالاستيلاد الى جميعها
كما لو قال لعبده يدك حرة فان العتق يسري الى جميعه **وكذا**
الحكم لو قال لابنها اي امة انت ابني او قال لزيد ابني
ذكر لك في الانتصار **ويثبت النسب فان مات القابل ولم**
يبيّن هل حملت به في ملكه او حملت به في غيره اي غير ملكه لم يضر
ام ولد له الا بقريته ولا يبطال الا يلد بحال ولو بقتلها اي ام الولد
لسيد ها وولد ها اي وحكم ولد ها الحادث بعد ايلادها
اي بعد ان صارت ام ولد **كهي** سواء انت به من نكاح او شبهة
او ناسوا عتقت بموت سيد ها او ماتت قبل سيد ها
ويجوز فيه من التصرف في كل ما يجوز في ام الولد ويمتنع فيه
من التصرف في كل ما يمتنع في ام الولد وذلك لان الولد ينبع امه
في الحرية والرق فكذلك في سبب الحرية **لكن لا يعتق ولد ها**
باعتاقها يعني ان السيد اذا اعتق ام ولده وكان لها ولد انت
به بعد استيلادها من غير سيد ها لم يعتق باعناقه لانه اعتقه

بغير السبب الذي يتبعها فيه ويبقى عنقه موقوفاً على موت
سيد هاكلاو اعتق ولد ها فانها لا تعتق بعقته ويبقى معتقها
على موت سيد ها **او موتها قبل السيد** يعني انه لو ماتت لام
الولد قبل سيد ها لم يعتق ولد ها بموتها كما لو قتلت قبله
ولا تبطل تبعية ولد ها لها في الحكم **بل يعتق بموته** اي يبقى معتق
موقوفاً على موت سيد ها **وان مات سيد ها وهي حامل منه**
فنفقت المدة حملها ما له اي مال حملها على الاصح لانه الحمل
له نصيب من الميراث فتجب نفقته في نصيبه ومحل ذلك
ان كان للحمل مال والا اي واما لم يخلو السيد شيئاً يرث منه
الحمل فنفقة الحمل **على وارثه** وتعلق ارش جناية ام ولد
برقبها **وكما جنت ام الولد** على غير سيد ها **لزم السيد**
فلاوها بالاقول من الارش اي ارش الجناية **او بالاقول من**
قيمتها على الاصح اي قيمتها **يوم الغدا** لانه الوقت الذي ينفق
الارش قيمتها فيه فلو كانت يوم الغدا من رضى او من زوجة او نحو
ذلك اخذت قيمتها معيبة بانه لك **الغدا** قال في شرح المتن قال
في شرح المتن وينبغي ان تجب قيمتها معيبة **في الاستيلاء** لانه
ذلك ينقصها فاعتبر كالمريض وغيره من العيوب انتهى
اما كونه يلزمه ملك ها فلا فلها مملوكة له يملك كسبها وقوله
تعلق ارش جنايتها برقبها فلزمه فلاوها كما لقن ولما كونه
يلزمه فلاوها كلما جنت قال ابو بكر ولو الف مرة فلاها لم ولد
جنت جناية فلزمه فلاوها ولما كونه لا يلزم اكثر من قيمتها

انما كان

اذا كان ارش الجناية اكثر من مالها لم يجز من تسليمها او تمامها لشرع منع من ذلك
ليكونها لم تنق بحال البيع ولو ينقل الملك فيها بخلاف القن **وان اجمعة ارش**
يجازيات صدر منها قبل اعطائها منها اي من الارش **تعلق الجمع** اي جميع
الورش **برقبها ولم يكن على السيد فيها كلها الا بالاقول من الارش** **الجمع** اي جميع
الجنايات **او الاقول من قيمتها** يشتركون في رباب الجنايات **وان ينف الواجب**
بارباب الجنايات فانهم **يحتاجون بغير حقهم** الون كسيد لو يلزمه اكثر من ذلك
كما لو كانت الجنايات على شخص واحد **وان اسلم ام ولد الكافر مع من عشيها** اي من
وطاها وكذا بهما ليلو يفعل كما في ذلك بالمسئلة **وحمل بغيرها** ليلو يظن
عدم المحاولة الى كوطي الحرم ولم تعتق بذلك بل بقي ملك عليها على كان عليه قبل اسلامها **و**
نفي سيد ها على نفقتها ان عدم كسبها اما وجوب نفقتها عليه ان لم يكن لها كسب
لونه مالها لها ونفقت المحكوم على مالها فان كان لها كسب منع نفقتها فيه ليلو ينفق
عليها ولو لم ينفق كسبها والوفاء عليها وبقي فضل من كسبها شيء من نفقتها
كان لسيد ها ذكره كفا في تبعه **فان اسلم حلت له** اي حل له ما جعل
للمسلم من ولده لانه لا ينفق من ذلك ثباته على كونه قد زال **وان مات حال**
كونه **كافر اعتقه** لو نها ام ولد وشان ام كولد بالعتق بموت سيد ها **انتخاب**
الكفا وهو حقيقة في كعدة جاز في كوطي والوتر مشترك وعلم ان
الكناس في كفا على ثلاثة اقسام احدها ما اشار اليه بقوله **يسن لربي**
شعوت لو عفاف كزنا من كوطي وكذا لو نفق عا جاز في الوفاق نص
عليه واشتغال في كسبه با كفا على افضل له من كفا ليلو اقل كفايات
الفسم مخاني ما اشار اليه بقوله **ويجب على من عفاف** اي كزنا بترك كفا
ولو طنا من رجل وامرات ويقدم **عفاف** على واجب زاهر لحشة كوطي
من كعدة بآخر بخلاف كوطي ولو يكتفي بممن بل يكون في مجموع كفا

قال الامام ابو القاسم
في كسبه
انما كان
انما كان

وهو ينفق
انما كان

القسم الثالث ما اشار اليه بقوله **رباح النكاح** **المشهور** له
 اصله كالعيسى او كانت له شهوة ون هبت لعرضه كالمريض والكبير
 لان العلة التي يجب لها النكاح او يستحب وهي خوف الزنا او وجود
 الشهوة غير موجودة فيه ولان المقصود من النكاح الولد وتكثير
 النسل وذلك فيمى لا شهوة له غير موجودة فلا ينصف اليه
 الخطا به الا ان يكون مباحا في حقه كسائر المباحة لعدم منع
 الشرع من النكاح **بما لا يضر** **بغير ضرر** **ورق** **وغيره**
 يدرك بغير ضرر لغيره من غير ضرر وهو بانهم نكاح وان لو
 استحب قاله في المفتي في آخر الجهاد واما الزبير فمما هو كالمهر لوجاله
 اكثر ويصح ما دام اسيرا **وبين نكاحه في كبره** **الولد** ويعرف كونه
 كبره ولو امكنها من نساء يعرف بكثرة الولد **كبره** الزان تكون
 مصلحته في نكاحه كغيب راح فيقدها على كبره **كسبية** وهي النسبة
 اي طبت الوصل ليكون ولدها نجيبا من بيت معروف بالكدى وكهلول
الوضعية فان ولدها يكون نجيب ولو لم يكن طلقها فينفق في العترة الى
 قطيعة الحرم المأمور بصلتها والعدوة ويسن له ايضا ان يختار الجيلة **ويجب**
غض كبره عن طهر ما حرم الله تعالى اخرج الشيخان وغيرهما عن ابي هريرة روى
 انه سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذب على ابن ادم عقره الزنا من
 ذلك لرحمة النبي في زناها نظر والودان زناها الاستماع واللسان
 زناها الكلام وكبر زناها كبر فشر من زناها الخطا والقلب هو بالحديث
فلا ينظر **الرجل** **الزنا** **اي كذب** **ورد كشره** **عجوز** **والنظر** **في**
 هو ثمانية اقسام **الزنا** **نظر الرجل** **البالغ** **ولو كان** **مكره** **يجوز** **قال** **الزنا**
 استعظم الزنا من غير زنا الله تعالى عند اذلاله كقبيصة على كسبا قال ابن قتيبة
 لو ياب

و يستحب تغليظ جوارح
 في خراجه

الخصيان

الخصيان

لا يباح خلوة النساء بالخصيان ولا بالجبين بين لذة العطف وان
 يعطل او علم فشهوة الرجال لا تزول من قلوبهم ولا يوجب القبح
 بالقبلة وغيرها فهو كفعل ولذلك لا يباح خلوة الفحل بالرفقا
 من النساء **الحرة البالغة** احترمت به عن الرقيقة **الاجنبية** **لغير**
حاجة **ولا يجوز** **له** **اي للرجل** **نظر** **في** **سرها** **حتى** **شعرها** **النظر**
 اما الشعر المنفصل عن الاجنبية فيجوز لمسها والنظر اليه وان
 كان على محل العورة نزوا الحرمة بالا تفصال **الثاني** **ينظر** **اي**
 الرجل **من** **اي** **لا** **مراة** **لا** **تستحي** **تجوز** **وبسبب** **وبرزة** **وبر**
 بيضة لا يرمى بسوها **فيجوز** **نظره** **لوجهها** **اخامسة** **الثالث**
نظره **اي الرجل** **المراة** **للشهادة** **عليها** **تخلو** **واذا** **ولمعا**
ملكها **فيجوز** **لوجهها** **قال** **احمد** **رحم** **الله** **تعالى** **يشهد** **على**
 امراة الا ان يكون يعرفها بعينها **وكذا** **الرجل** **ينظر** **الى** **كفها**
 ايضا **لحاجة** **روي** **كرهه** **في** **ذلك** **عن** **احمد** **في** **حق** **الشابة** **الرجل**
نظره **اي الرجل** **لمراة** **بالغة** **يخطبها** **ان** **اغلب** **على** **ظن** **اجابته**
فيجوز **اي** **يباح** **على** **الصحيح** **قاله** **في** **شرح** **المفتي** **وقال**
 في الاقناع ليس **لوجهها** **والرقبة** **واليد** **والقدم** **ويكر** **النظر**
 ويتأمل الحاسي ولو بلدان فان ابن ثوران الشهوة من غير
 خلوة **الخامسة** **نظره** **اي الرجل** **الى** **وقت** **محرمة** **وهي** **من**
 تحم على ابله بنسب كاخته وعمته وخالته وسبب مباح كاخته
 من رضاع وام زوجته وربة نحل باهها وحليلة اب او اب
تلبسه **يحم** **على** **زنا** **النظر** **الى** **ام** **الزنا** **بها** **وبنتها** **لا** **ت**

تجدهم بسبب محرم وكذا المحرم من باللعان على الملعون وبنت
الموطوءة بشبهة وامها **اوليت تسع** قال في المتن تسع
مع رجل كم انتهى لان عورتها خالفة لعورة البالغة **اولية**
وبلكتها سواء كانت مستامة او لا **وبلكت بعضها** وكان لا شهوة
لأجنبي وكبير ونحوه اي شبهة اليك الثاني في الخلقة حتى
يشبه المرأة في اللبس والكلام والهيئة والنظر والعقل فاذا كان
كذلك لم يكن له في النساء ريب **او كان ميمرا وله شهوة** قال في
الافتاء وشرحه والميزان والشهوة كذا في رحم محرم **او كان**
رقيقا غير بعض ومشتري ومظن لسيدته **فان دعي**
له ان ينظر لستره اعضا للرجل والرقبة واليد والقدم والراس
والساق **السادس نظره** اي الرجل المرأة **الحداوة فيجوز** له
النظر **للمراضع التي يحتاج اليها** ولمسها حتى الفرج وظاهره
ولو لم يبق في المبدع وليكن ذلك مع حضور محرم او زوج
وليس منها ما عدا الحاجة ومثل الطبيب مما يلي خدمة مريض
او مريضته في وضوء واستنجا وغيرها وتخليصها من غرق
وحرق ونحوها وكذا الوطئ عانة من لا يحصى خلق عانت منها
السابع نظره اي الرجل **لا منة الحرة** كالمروجة ونظره **لحرة**
مميزة دون تسع سنين ونظر المرأة للمرأة ولو كافوة مع
مسلمة ونظر المرأة للرجل الاجنبي ونظر الميمر الذي لا شهوة
له للمرأة ونظر الرجل للرجل **المباحة** له دون المحرم عليه كذا
وثنية او منوجة ولو كان نظره لهما شهوة ونظر المحرم دون

من غلبت له راس ان يقبلها
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق

وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان
وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان
وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان

من غلبت له راس ان يقبلها
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق

وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان
وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان

سبع فيجوز لكل نظر جميع الاخر ولمسه بل كراهة حتى الفرج لان الفرج
محل الاستمتاع فجاز النظر اليه كبقية البدن والستر ان لا ينظر كل منها
الى الفرج الاخر قال القاضي يجوز تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره بعده
وكذا سيده مع اعتر **فصل في محرم النظر لشهوة** ومعنى الشهوة
الملكذ بالنظر الى الشيء **او مع خوف ثوابها** اي الشهوة فانه يحرم
النظر في هاتين الحالتين **الاحد من ذكرنا** ذكرنا في غير زوجة
وسميتها **وليس كنظره** **والثاني** **الملكذ بصرة الاجنبية** مع انه
ليس بعورة **ولو بقرعة** قاله في الفروع قال احد في رواية يميل نسيجي
للرأة ان تحف في صوتها اذا كانت في قرانتها اذا قرأت بالليل **وتحرم**
خلوة رجل غير محرم بالنساء **وعكسه** اي خلوة امرأة غير محرم بالرجال
وتحرم التصريح وهو ما لا يحتمل غير النكاح **بخطبة المعتدة البائنة**
كقول ابن ابي اريد ان تزوجك واذا انقضت عدتك تزوجك وزو
جيتي نفسك **لا التعريض** اي لا يحرم التعريض في عدة وفاة **الا**
خطبة الرجعية فانه يحرم الوصية في حكم الزوجات اشبه التي في صلب
النكاح **وتحرم خطبة** بكسر الخاء المعجمة **على خطبة مسلم اجيب** ولو كانت
اجابة تعريضها علم الثاني باجابه الاول وان لم يعلم الثاني باجابه
الاول او ترك الاول واذا كان الاول جاز الثاني ان يخطب والتعويل
في رد واجابه على يولي محرم والا فعليها **ويصح العقد** مع حرمة
الخطبة **فليس** يستأنا ان يكون عقد النكاح مسايوم الجملة
وان يخطب قبله بخطبة اي مسعود وهي ان المهر ليس نكاحا ونسقين
ونستغفر ونعود بالله من شرور أنفسنا وسيئات اعمالنا اني اطلب

من غلبت له راس ان يقبلها
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق
المرأة انما الشرا من فوق

وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان
وحيثما انظر في فروع النظر لوجه وكذا
اجنبية لغيره فانه مع استئذان

الله فلا مضل له ومن يفضل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وشهد
ان محمدا عبده ورسوله ويجزي عن الخطبة ان يشهد ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم **باب ركني النكاح** **باب شرطه** **باب ركني**
شرط النكاح اركان النكاح اجزا ماهيته والماهية لا تتم به وت
حيزها فكذا الشيء لا يتم به وذكر **ركناه** اي ركني النكاح احدها
الايجاب وهو اللفظ الصادر من الولي او من يقوم مقامه بلفظ
النكاح او التزويج **والركن الثاني القبول** بلفظ قبلت او وضيت
هذا النكاح او قبلت او وضيت فقط او تزوجتها **مرتبين** فلا يصح
اذا تقدم قبول على ايجاب وان تراخي القبول عن الايجاب حتى تغرقا
او تشاملا بما يقطع عرفا بطل الايجاب **ويصح النكاح** **هنا** اي
يصح الايجاب والقبول في هاتين **كل لسان** بلفظ
يؤدي معناها الخاص **من عاجز عن الاتيان** بهما **بالعيب** لا يصح
ايجاب ولا قبول **بالكتابة** **والا بالاشارة** المفهومة **الاخرى**
فيصحان منه بالاشارة نص عليه لان النكاح معنى لا يستفاد الا
جهته فصح باشارته كسبحه وطلاقه **وسمى** **وطه** اي شرط النكاح
خمس واحدة شرط باسكان المراء وهو ما يلزم من انتفايه انتفا
المشروط بمعنى انه يلزم من عدم صحة النكاح احد الخمس **نبي**
الزوجي لان النكاح عقد معاوضة اشبه ببيع في البيع
ولان المقصود في النكاح التعيين فلم يصح به ونه اذا انقر هذا
فلا يصح النكاح ان قال الولي **زوجتك بنتي** **وله** بنتان **غير هاتين**
يصح النكاح ان قال **قبلت نكاحها** اي نكاح موليتك **فلا بد** **لاني**
وله

وله **غيره** حتى يميز كل منهما اي من الزوج والزوج **باسم** كفاطمة
واحدة **وصفة** التي لم يشاركه فيها غيره من اخوته كقول الكسبي
او الصغير او الوسيط او البسيط او الحر او السود او الكبير او
الصغير او البسيط او الاسود **الثاني** من شرط صحة النكاح **رضي**
زوج مكلف وهو البالغ العاقل **ولو كان المكلف رقيقا** فلا يملك
سيده اجباره لانه يملك الطلاق فلا يجبر على النكاح **ليجبر الاب**
لا الجدة **غير المكلف** من اولاده **فانه** لم يكن اب فوصيه اي وصي
الاب لقيامه مقام الاب **فان لم يكن** للاب وصي **فالحاكم** **زوج**
لحاجة **ولا يصح** من غيرهم ان يزوجه **غير المكلف** **ولو رضي** لان
رضاه غير معتبر **ورضي** **زوجه** **عاقلة** **تليق** **لها**
تسع سنين **لها** **اذن** صحيح معتبر فيشترط مع ثبوتها وليس
مع بكارتها قال في الفصافي للصغيرة بعد تسع سنين اذن صحيح
معتبر **فيجبر الاب** **لا الجدة** **ثبنا** **دون ذلك** اي دون من تم لها
تسع سنين لانه لا اذن لها معتبر **يجبر الاب** **بكر** **او لو كانت بالغة**
لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذنهما صحتها رواه
ابو داود وفيما قسم النساء قسميها وثبت الحق لاحد هاتين
فتبر عن الاخر وهي البكر فيكون وليها احق منها بها وادل الحديث
على ان الاستئمار هاهنا والاستئذان في حد ينهم مستحب
غير واجب لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
امر النساء في بناتهن رواه ابو داود **ولكل ولي تزويج** **شيمة**

فقد علم ان
كوب شيادون تسع
كذا وصيه

من العبد
مدره ام
مدره ام
مدره ام

بلغت تسعاً **بأدائها** لا نها تصلح بتمام التسع سنين للنكاح وتحتاج
 إليه اثبتت بالغة **لا بد منها** أي دون تسع سنين **بما** أي سوا
 اذ نت أم لا **لا بد منها** قال في شرح المنتهى فيجب الوصي
 متى جبره الموصي لو كان حياً من ذكر وانثى انتهى **وإذا الشيب**
 أي من صارت ثيباً بوطي في قبل ولو كان وطوها بزنا أو مع
 عود بكارة بتعد رازاتها **الكلام** لقوله صلى الله عليه وسلم والثيب
 تقرب عن نفسها ولا نقول صلى الله عليه وسلم ولا تنكح الريم حتى
 تستامح ولو تنكح البكر حتى تستاذن وإن نها ان تسكت
 يد له على أنه لا بد من مطلق الثيب لأنه قسم النساء قسمين فجعل
 البكرت اذن لاجلها فوجب أن يكونه الآخر بخلافه والموطوءة
 بزنا ثيب موطوءة في القبل لأنه لو وصى للثيب دخلت في الوصية
 ولو وصى للبكر لم يترك خل **وإذا البكر** ولو وطئت في غير
الصمات ولو وضعت أو تكبت ونظرت بأب لا بد أن يبلغ من صماتها
وشرط في استيذانها أي استيذان من يشترط استيذانها
تسمية الزوج لها بحيث تكون تلك التسمية **على وجه شرعي**
المعروفة أي معروفة بان يدكر لها نسبه ومنصبه ونحو ذلك
 لتكون على بصيرة في اذنها في تزويجه قال في الاقناع وشرحه
 ولا يشترط في استيذان تسمية المهر **وبجبر السيد ولو كانت**
فاسقاً عبده غير المكلف أي الصغير والمجنون لأن الانسان
 اذ املك تزويج ابنه الصغير والمجنون فعبده الذي كنه ذلك
 مع ملكه اياه وتمام ولايته عليه اولى **وبجبر السيد ايضا ولو**
 كانت

وشي من الموصي ان يكون
 وصياً في المالك ولو كان
 وصياً في المالك لم يثبت

قال في شرح القواعد
 على انفسه ان يزوج
 بغيره بغيره

كانت **مكففة** سوا كانت بكراً أو ثيباً وسواء كانت فدا أو مدبرة أو أم
 ولد لا منافعة لها مملوكة له والنكاح عقد على منافعها فاشبه عقد
 الجارية ولا فرق بين كونها مباحة أو محرمة متعلية كما لو كانت لعم
 واخته من رضاع أو محوسبة فإن له تزويجها وإن كانتا محسنتين
 عليه لأن منافعها مملوكة له وانما حرمتا عليه لعارض **الثالث** من شرط
 صحة النكاح **الولي** الداعي النبي صلى الله عليه وسلم **وشرط فيه** أي في
 ثبوت الولاية له سبعة شروط على خلاف في بعضها **الاول ذكره**
 لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها فعلى غيرها اولى **والثاني**
عقل لأن الولاية إنما تثبت بنظر المولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه
 ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فغيره اولى وسواء ذلك
 من لا عقل له لصغر أو ذهوب عقله مجنون أو كبر فاما النكاح فلا
 تزول الولاية به لأنه يزول عن قرب فهو كالنكاح ولا يملك له
 تثبت الولاية على المعنى عليه ويحجب على الانبياء عليهم السلام
 ومن كان ينفق في الاحيان لم تزول ولايته **والثالث بلوغ** لأن الولاية
 لاية يعتبر لها كمال الحال لأنها تفيد التصرف في حق غيره والصبي
 مولاه عليه لتصوره فلا تثبت له ولاية كالمراة **والرابع حرية** يعني
 كالمال لأن العبد والمجس لا يستقلان بالولاية على انفسهما فعلى
 غيرها اولى ويستثنى من ذلك صورة وهي ان المكاتب يزوج
 امته وتقدم **والخامس اتفاق ديني** أي اتفاق ديني المولى والمولى
 عليها فلا يثبت لكافر ولاية على مسلمة ولا لنصراني على مجوسية
 ونحو ذلك ويستثنى من ذلك ثلاث صور الاول ام ولد الكافر

لقوله تعالى البكرات
 منهن من انفسهم
 ومنهن من انفسهم
 ومنهن من انفسهم
 ومنهن من انفسهم

مطلب
ولو بلغ اذنها لم يفسخ
التوكيل بل لا بد من اذن
جده في التوكيل ان كان
غير مجرب

بذلك في الايجاب فانه لا
يصح من غير اذن والغير
مطلقا ويصح توكيل الغير
في القبول باذن وليه
واما الغير فلا ينعقد بغير
اذن الايجاب ولا القبول
في غير

والا لا ينعقد وانما ينعقد
شبه

جاء

وعنه **لكن لا بد من اذن** موثقة **غير المجبرة للتوكيل** اي وكيل وليها
فلا ينعقد اذنها لو لم ينعقد في تزويجها بل لا بد من اذن وكيل
غير المجبرة واذن الموثقة غير المجبرة لو وكيل وليها انما يكون **بعد تو**
كيله اي توكيل وليها لانه قبل ان يعطيه الولي اجنبي وبعد توكيل
ولي **ويشترط في وكيل الولي ما يشترط فيه** اي في الولي من ذ
كورته وبلوغه وغيرها لانه لا ينعقد الا ببلوغه ان يباشرها غير
اهلها **ويصح توكيل الفاسق في القبول** للتكاح لان الفاسق
يصح قبوله التكاح لنفسه فيصح لعينه ومن يجوز ذلك للمسلم بغير
النصر في قبوله تكاح زوجته الكتابية لصحة قبوله لنفسه
قاله في شرح المتن **ويصح التوكيل** اي توكيل الولي في ايجاب
التكاح توكيل مطلقا كقول وكيله **زوج من شيت** روي ان جلا
من العرب ترك ابنته عنه عمر رضي الله عنه وقال اذا وجدت
كفوز فزوجوه ولو بشر لك فاعلم فزوجها عثمان ابني عفان رضي
الله عنه فربي ام وابني عثمان واشتهر ذلك فلم ينكر ولا نه اذن
في التكاح فجاز مطلقا **ويشترط** هذه التوكيل المطلق **بالكفر**
ولا يملك بان يزوجه من نفسه من غير اذن الموكل **واقيد**
كزوج زبلا او زوج هذا **ويشترط** لصحة التكاح مع وجود
التوكيل في الايجاب والقبول او في احدهما **قول الولي لو قيل**
زوج او قول وكيله اي وكيل الولي لو قيل **زوج زوجة فلانة**
فلانا او زوجت فلانة **فلانا** ويشترط **قول وكيل الزوج** **فلانة**
اي قبلة التكاح **لموكله** **فلانة** او قبلة **فلانا** ولا يصح ان لم يقل
فلانة

مطلب
لا بد من تعيين
التكاح الو

فلان في الاصح **وهو الولي** ايا كان او غيره **في التكاح** اي في ايجاب
التكاح **بمنزلة** اي بمنزلة الوصي اذا اخص له عليه **فيجب** الوصي
من يجبره الموكل لو كان حيا **من ذكره** **انما** وقال مالك ان على الاب
الزوج ملك اجبارها صغيرة كانت او كبيرة وان لم يعين الزوج
شيئا كبيرة صحته الوصية واعتبر اذنها وان كانت صغيرة انظرنا
بلوغها فاذا اذنت جاز ان يزوجه ابان ذنها ولنا ان ملك
التزويج اذا عين له الزوج ملكه في الاطلاق **وان استوى وليان**
لاكثر لا مراة **في درجة** كاخوة لها كلهم لا يزوج او كلهم لا ي
او اعمام كذ لك او بنى اخوة كذ لك **صح التزويج من كل واحد**
من المستويين لان سبب الولاية موجود في كل واحد منهم
ان اذنت لهم اي لكل واحد منهم **فان اذنت** لا ينعقد **تعيين**
للتزويج من اذنت له **ولم ينعقد** **تعيين** اي لا يصح ان يزوجه
من لم تاذن له **ومن زوج حفصة** **شاهدين** **الصغير** **بامته**
جاز ان يتولى طرفي العقد بالشرع لانه عقد بحكم الملك لا بحكم
الاذن او زوج ابنة بغير اذن اخيه او زوج وصي في تكاح صغيرا
بصغيره تحت حجره ونحوه صح ان يتولى طرفي العقد وكذا
ولو امرأة ما قلته تحل له كاتني عم ومول وحكم اذا اذنت
له في تزويجها **او وكل الزوج** **الولي** اي ولي المخطوبة في قبول
تكاح الزوج من نفس الولي يعني فانه يجوز للولي ان يتولى
طرفي العقد **او عكسه** وهو ان يعزل الولي الزوج في ايجاب
التكاح لنفسه فاذا فعل ذلك جاز للزوج ان يتولى طرفي العقد

ولو طهر في العقد
بجانبه والقبول لا ينعقد

بغونه تزويج فلانة

او رطل ايه الولي والزوجه رجله **واحد** بان يوكر الولي في الا
 يجاب ويوكله الزوج في القبول فاذا فعل ذلك **مصحح** للوكيل عنهما
ان يتولى طرفي العقد قال في شرح المتن ويكتفى ان يقال ولجوز
 النكاح من العقود كما لو وكل البائع والمستشري واحدا والموجر
 والمستاجر واحدا فان يجوز له ان يتولى طرفي العقد ولا يشترط
 فيمن يتولى طرفي العقد ان ياتي بالاجاب والقبول في الاصح **ولكن**
 قوله **زوجت فلانا فلانة** من غير ان يقول قبلت له نكاحها او يقول
تزوجتها اي تزوجت فلانة **ان كان هو الزوج** من غير ان يقول
 ونكاحها نفسي ويستثنى من ذلك صورتان الاولى ان يثبت عمره ويقيم
 المحبوسين فيلشترط لصحة النكاح اذا اراد ان يتزوجها ولو غير
 او حاكم انتهى ملخصا **ويقال لا منه** التي يحل له نكاحها اذ لو
 كانت حرة من قبل او مدبرة او مكاتبه او معلق عتقها بصفته
 او ام وله **اعتقك وجعلت عتقك سلافا** او جعلت عتق
 انني صلاقتها او جعلت سلافا متي عتقها او قال قد اعتقها
 وجعلت عتقها صلافا او قال اعتقها على ان عتقها صلافا
 او قال اعتقك على ان اتزوجك وعتق صلافا **عتقت**
وصارت زوجة له ان توفرت شروط النكاح منها ان يكون
 الكلام متصلا وان يكون بحضرة شاهدين فلو قال اعتقك
 وسكت سكوتا يمكنه الكلام فيه او تكلم بكلام اجبي ثم قال
 وجعلت عتقك صلافا لم يصح النكاح لانها صارت بالعتق
 حرة فيحتاج ان يتزوجها برضاها جملها **جاءه** في شرط

انه اذا اولى
 عليه ولا يملك
 كعتق
 النكاح
 انفسه
 ابيه
 لعتق

ولا يملك
 على
 عتق

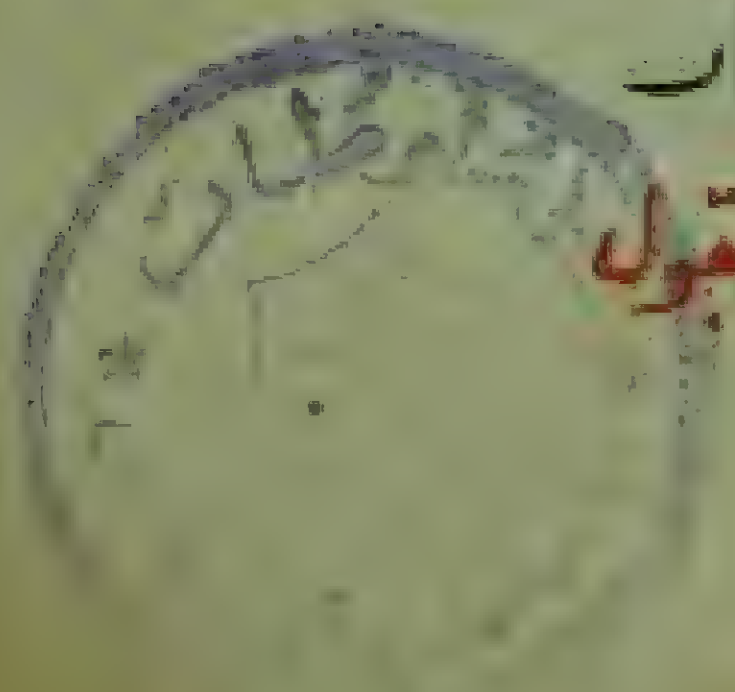
ومنه ان
 عتق
 من
 عتق

صحة النكاح **الشهادة** عليها احتياط للنسب خوف الانكار ولان الغرض
 من الشهادة اعلان النكاح وان لا يكون مستورا ولهذا يثبت بالنسب
 مع **فلا ينعقد النكاح الا بشهادة ذكوريين** اي بالعتق ما
 فليق ولورقيني **تكرين سمعي سلمي** ولوان الزوجه مدعية
عدي ولو كانت عدالتها ظاهرا لان النكاح في القرى والبادي
 وبين عامة الناس من لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك شق
 فالتفت بظاهر الحال فيه فلا ينعقد لو باننا فاستقي **غير اصلي الزوجين**
وفرعيهما كاي الزوجه او الزوج او ابناهما لانهم لا تقبل شهادة
 للزوجين سواء كانا اباهم او ابناهم ولا يشترط كونه الشاهدين
 بمعيين فيصح ولو انهما ضريان او عده والزوجه او احدها
 او الولي **الخامس** من شروط صحة النكاح **خلو الزوجين من الموانع**
 الا تتر في باب الموانع **بان لا يكون بهما** اي بالزوجين **واحد**
ما يمنع التزوج من نسب او سلب كرضاع ومصاهرة واختلاف
ديان بان يكون مسلما وهي بحرية او كونهما في علق او احدهما حرا
والكفاة في الزوج ليست شرطا لصحة النكاح بل شرط للزوجه
 قال في شرح الاقناع هذه المذهب عند اكثر المتأخرين قال في المصنف
 والشرح وهما صحيح فهنا قول اكثر اهل العلم فعلى هذا يصح النكاح
 مع فقدها وقدم في المنتهى ان الكفاة شرط للصحة قال في شرحه
 وهي المذهب عند اكثر المتقدمين **لكن** **ان زوجت بغير كفوعه**
ان عتقه العقد ان تنسخ نكاحها ولو كان الفسخ تراضيا او بغير
 لنقص في العقود عليه السبب خيار الفسخ ما لم يرض اي الزوجه **يقول**

وفيه ان
 النكاح

وكذا عمود
 في
 في

ولو ان
 في



او فعل كما لو كانت عالمة بانة غير كفوء **وكذا** يكون **لا وليا لها** كلهم
 القريب والبعيد الفسخ حتى متى يجدت منهم بعله العقل لتساوهم
 في حقوق الطار بفقده الكفاة **ولو رضيت** او رضي بعضهم فلن يرضى
 الفسخ ويملكه الا بعد مع رضه الاقرب **ولو زالت الكفاة بعد العقد**
قلها اي الزوجة فقط **الفسخ** دون اولياؤها كعتقها قتلها عليه ولان
 حق الاوليا في قبله العقل لاني استلكت مته **والكفاة** لغة المماثلة و
 المساواة **معتبرة في خمسة اشياء** الاول الديانة فلا يكون الفاجر ولا
 الفاسق كفوا العفيفة عدل لانه مرمود الشهادة والرواية وذلك
 نقص في انسانيته فلا يكون كفوا **العدل** والثاني **الصناعة** فلا
 يكون صاحب صناعة دينية كاللحام والحائك والربال والتقاط
 كفوا لئلا يفتن من هو صاحب صناعة جليلة كالقاهر والبراز وهو
 الذي يتبع في القماش **والثالث المبسر** بالمال بحسب ما يجب
 له من المهر والتفقة وقال ابن عتيق لا تغير ما دلتها عند
 ابيها في يمين ولا يكون العبد ولا المبعوث كفوا **الحرة** ولو عتقت ونكح
النسب فلا يكون العبي وهو من ليس من العرب كفوا **العرب** ومن كان
 على ولي المرأة تزويجا بغير كفوا بغير رضاها او يفسق به الرعي
باب الحركات في النكاح بان ضرب على الابك وهو اقسام
 خمسة الاول ما اشار اليه بقوله **نكح** **ابلا الام** وهي الوالد **وعدة**
من كل جهة اي لاب او ام وان علت **والبيت** ولو كانت من زنا
 او شبهة ويكفي في تخيير ان يعلم انها بنت ظاهر وان كان النسب
 لغيره **وبنت الولد** ذكر كانه او انثى وان سفل **والاخوة** من كل جهة

على امره
 لا بعد مع رضه
 من قريب وجوارها
 الفسخ
 فيكون في
 في الفسخ
 في الفسخ

يكونه
 فاسق لا يستوفى

وكعرب ترش وغيرهم
 بعضهم لبعض كفوا
 العرب بعضهم لبعض كفوا
 الدماء اربعة قبل لا
 وكيف انما به وانما
 تنفذ في اربعة عشر
 يوافق العرب ثمانيه باع

اي سوا

اي سوا كانت شقيقة اولاد اولاد **وبنت** **والله** ان ذكر كان او انثى
وبنت كل اخ اي سوا كان شقيقا اولاد اولاد **وبنت** **والله** ذكر كان
 او انثى **والعد** من كل جهة **والعالة** من كل جهة الثاني من الحيات
 على الابله ما اشار اليه بقوله **ويجوز بالرضاع** ولو لم يكن ما كفى غصب
 امرأة على ارضاع طفل **ما يحرم بالنسب** ان كل امرأة حرمته من النسب
 حرم مثلها من الرضاع حتى في مصاهرة فتحرم زوجة ابيه وولده من
 رضاع كمن نسب **الا** انه لا يحرم على الرجل ام اخيه من رضاع **والا**
اخة ابنه من الرضاع فتحل كما تحل **ببنت عمه** وبنت عمه **وبنت**
خاله وبنت خاله الثالث من الحيات على الابله ما اشار اليه بقوله
ويجوز ابلا بالمصاهرة **ارجع** **ثلاث** **يحيى** **من** **بني** **والعقد** قال في حاشيته
 الاقناع مقتضى كلام القاضي في الجدل لافرق في ذلك بين العقل
 الصحيح والفاقد فانه قال يثبت به جميع احكام النكاح الاحل والا
 طلال والاحصاء والذبح وتنصف الصديق بالفرقة قبل المسيس
 وظاهر كلامه في التعليق خلافه انتهى **الاول زوجة ابيه والاعلا**
والثانية زوجة ابنه وانما سفل **والثالث** **ام** **زوجته** وان علت من
 نسب ومثلها من رضاع لقوله تعالى وامهات نسائك والمعقود
 عليهما من نسائه قال ابن عباس ابهموا ما ابهم القرائ اي عموا
 حكمها في كل حال ولا تفصلوا بين المدة خول بها وغيرها **فان وطئها**
حرمت عليه ايضا **بنتها** فلا يحرم الريلية الا الوطي دون العقد
 والخلو والمباشرة **دوه** **الفرج** **الاية** **وحرمت** **عليه** **ايضا** **بنت**
ابنها **وبغير العقد** فيما ذكر **لا حرم** **الا بالوطي** في قبل اصلي

لقوله تعالى
 كونه لبيبة
 ودية الثالثة
 لا بد من فحالة
 لا بد من فحالة
 لا بد من فحالة

وقوله
 وقوله
 وقوله
 وقوله
 وقوله

او **دبر** لانه فرج يتعلق به التحريم اذا وجد في الزوجية والامه
ان كان الذي غلب ذكره الاصيلي **ان** **مشرقي** **بليت** **تسع** فلوا دخل
 اثنتي عشرة سنين حشفته في فرج امرأة او ادخل كبير حشفته في فرج بليت
 سبع سنين لم يورث في تحريم المصاهرة اما ثبوت تحريم المصاهرة
 بالوطي كحلل فاجماع ولما بوطي الشبهة والزنا فعلى الصحيح من
 المذهب **وكا** اي الواطي والموطوء **حي** فلما ولو لم يورث حشفته
 في فرج ميتة او ادخلت امرأة حشفته بليت في فرجها لم يورث في تحريم
 المصاهرة **ويحرم** **بوطي** **الذكر** **بوطي** **الانثى** فلا يحل لكل من
 اللابيط والموطوء ام الاخر ولد بليت ووجهه اندوطي في فرج
 ففشر الحمة كوطي المرأة **ولا تحرم** ام زوجة ايسر **ولا بليت** **زوج**
ايسر **ولا تحرم** ام زوجة ابنه **ولا بليت** زوجة ابنه **فصل**
ويحرم **الجمع بين الاختيين** سواء كانا من نسب او رضاع حرمتي كانتا
 او اميتي او حرة وامت وسوا في هذا ما قبل الدخول او بعد الموت
 قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختيين الا ما قلناه سلفا ويحرم الجمع
 ايضا بين المرأة وعمتها او خالتها وان علمتا من كل جهة من نسب او
 رضاع وبين خالتيها او عمتي او حرة وخالتهم وصورة الجمع بين خالتيها
 ان يتزوج كل من رجلها بليت الاخر وتلك له بنتا فالمراد بان
 كل واحدة منهما خالة الاخرى وصورة الجمع بين العميتين ان يتزوج
 كل من رجلين ام الاخر وتلك بنتا فالمراد بان كل واحدة منهما
 عمه الاخرى وصورة الجمع بين العمه والخالة ان يتزوج الرجل
 امرأة ويتزوج ابنه امها وتلك كل واحدة بنتا فبليت الابن خالة

ومن المحرمات على الابن زوجته
 بنتا امه او خالته او عمته او حرة
 بنتا امه او خالته او عمته او حرة
 بنتا امه او خالته او عمته او حرة
 بنتا امه او خالته او عمته او حرة

لان المصاهرة اختمت
 فكل من اختمت المصاهرة
 فكل من اختمت المصاهرة
 فكل من اختمت المصاهرة

بليت الاب

لانه بنت كذا بن خالة بليت كذا
 كذا بنت اختمت زوجته وبليت
 كذا بنت كذا بن كذا بنت
 اختمت ابها لانه بنت

بليت الاب وبليت الابنة بليت الابن ويحرم الجمع بين كل امرأتين
 لو كانتا احدهما ذكرا والاخرى انثى حرم نكاحهما لقربا او رضاعا
فمن تزوج **بخطيئة** **في عقد** **واحدة** **او عقدت** **بها** **او تزوج** **خسا**
 في نكاح واحد **لم ينجس** في الجمع **فان جهل** استبقهما فعليه فرتعهما
 بطلاق فان لم يطلق **نسخ ما حكم** دخل بهما او واحدة منهما
 او لم يله دخل بها واحدة منهما وعليه **لا حد** **لها** **نصف** **مهرها** **بقرة**
 وان كان دخل باحدهما اقرب بينهما فان وقعت القربة لغير
 المصاهرة فلهما نصف المهر والمصاهرة بمهر المثل **وان وقع العقد**
مرتين **واحدة** **بعده** **واحدة** **وعلم** **السابق** **مع** **الاول** **فقط** **اي** **دون**
 الثاني **وهو** **ملك** **الاختين** **او نحوها** **كأمرأة** **وعمتها** **وخالتها** **في**
 عقد واحد **مع** **العقد** **قال** في شرح المقنع ولا يعلم خلاف ذلك
 انتهى وكذلك لو اشترى جارية ووطيها حل له ثل اختها وعمتها
 وخالتها كما يحل ثل العقدة من فيك والزوجات مع كونها لا يحدن له
وله ان يطأ ابنتها لانه الاخرى لم تصف فراشا كالزوجة **فان**
 احدها واحد **واحد** **واحد** **عليه** **الاخت** **اي** **التي** **يطأها** **حتى** **يجز**
الموطوءة **منها** **بأخراج** **من** **ملك** **ولو** **بيع** **لها** **باجة** **التفريق** **لانه**
 يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تنكح احدها
 وطلاق الصداقة والتفريقا بحرمه يقتضي هذا قاله الشيخ وابن
 رجب **او تزوج** **ببنت** **الاستبراء** **قال** في الاقناع وشرحه وقضى
 يعلم هذا السبع ونحوه انها ليست بها مل ولا يكتفى استبراءها
 وه زوال الملك ولا تحريمها ولا زوال ملكه به وان استبراءها

من تزوج بغير النكاح بين امة
 لا طهر من امة ولا طهر من امة
 لا طهر من امة ولا طهر من امة

فان وقعت القرعة المصاهرة
 فلا شيء لعن المصاهرة
 ولا طهر من امة ولا طهر من امة

فان المصاهرة يجوز شرها
 ولا يحل له وطئها حتى
 تم عدتها كالمعدونة

لا بد من طهر
 لا بد من طهر
 لا بد من طهر

ولا كتابتها ولا رهنها ولا يكتفي بيعها بشئ طائفة منهم هبتها
لنفسك استرجاعها منه كهبته لولده فلولا ذلك ووطئها واحدة
بعد واحدة فوطئ الثانية يحرم لاحد فيه ونزله ان يحسد
منهما حتى يحرم احدها ويستبرأ بها فان عادت الى ملكه ولو قبل
وطئ الباقية لم يصب واحدة منهما حتى يحرم الاخرى قال ابن
نصر انه هله ان لم يحسد استبرأ فان وجب لم يلزم ترك احتها
فيه وهو حسن انتهى ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم في
زمن مدتها كحاج احتها وكذا عنتها وخالقتها والله اعلم عليه وهو
ها ان كانت زوجة او امه له وحرم عليه ايضا ان يزني على ثلاث
غيرها اي غير الموطوءة بشبهة او زنا بعته فان كان معه ثلاث
زوجات لم يحل له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدة موطوءة
بشبهة او زنا او وطئ يعني انه لو كان معه اربع زوجات ووطئ
امراة بشبهة او زنا لم يحل له ان يطأ اكثر من ثلاث منهن حتى
تنقضي عدة موطوءة بالشبهة او الزنا ليليجتمع ما هو في اكثر من
اربعة نسوة وليس لمراجع اي ان يجمع اكثر من اربع اي اربع زوجات
وقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ثلثي وثلاث وربع اربعا
التخيير بين اثنتي وثلاث واربعة كما قال تعالى او ياتي اجتمع ثلثي
وثلاث وربع ولم يرد ان لكل تسعة اجتمعت ولو اراد ذلك
لقال تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير ذلك فقد جهل
اللفظة العميقة ولا لعبد يعني وليس لعبد جمع اكثر من ثلثي
زوجتين وفاقا للشافعي ومن ينفقه حرقا اكثر من ثلاث اي ثلاث

ولا يجوز لك ان تبيعوا بغيره
 من ثيابكم الا ان تبيعوا بغيره
 ان تبيعوا بغيره فان تبيعوا
 التبايع ان تبيعوا ان تبيعوا
 الجباية وان تبيعوا ان تبيعوا
 وحقها ما تبيعها ان تبيعها
 بغيره

زوجات **ومن طلق واحدة من نكاحه** كما لم يطلق واحدة
 من أربع والعبد يطلق واحدة من نسائه والبعض يطلق واحدة
 من ثلاث **حرم نكاحه بد لها حتى تنقضي عدتها** نص عليه لأن
 المعتق في حكم الزوجة لأن العدة أثر النكاح وهو باق فلما جاز له
 أن يتزوج غيرها كان جامعاً بين أكثر مما يباح له **وانما مات واحدة**
 من نكاحه **فلا** أي فلا يحرم عليه أن يتزوج بد لها في الحال فلو
 قالوا خبرتني بانقضاء عدتها في مدة يمكن انقضاؤها فيها لكنه
 لم يقبل قولها عليه في عدم جواز نكاح غيرها فلو نكح اختها وب
 لها في الظاهر ولا تسقط الكسرة عنه بد عواها أخبارها انقضاء
 عدتها مع انكارها **فصل** **وتحرم الزانية على الزاني**
غيره حتى تتوب بأن تراود على الزنا فتتبع وتنقضي عدتها
 فإن كانت حامل من الزنا لم يحل نكاحها قبل الوضع فإذا تاب
 وانقضت عدتها حل نكاحها للزاني وغيره **وتحرم** أيضا على
 الرجل **سطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره** وتنقضي عدتها
 من الزوج الذي نكحته **وتحرم الحرة حتى تحل من أحوالها ما روي**
 عثمان ابن عفان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة إلا البخاري و
 تحرم **السليمة على الكافر** حتى يسلم لقوله تعالى ولا تنكحوا المش
 ركة حتى يؤمنوا وقوله سبحانه وتعالى فإن علمتموهن مؤمنات
 فلا ترجعهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولهم ولهم يحلوه لهن و
 تحرم **الكافرة غير الكتابية على المسلم** ولو عبد فإن قيل قوله سبحانه

[illegible]

اولا تزويج ولها كصغير او بطلان خبرها او بيع امته لان لها في ذلك
فصل صحتها كالحال واشترطت ان لا يتزوج عليها وفي القابلة الموفية للبعث
لا يخرجها او شرطت عليه نفقة ولها وكسوة وصح وكانت من المهر انتهى
قال ابن نصر الله وطاهر انه لا يشترط مع ذلك تعيين ملكة كنفقة الزوجة
وكسوة فانها ذكرها بعد هاتين كلام ابن نصر الله في قوله **لم يفال الزوجة**
بما شرطت عليه كان لها **النسخ** لانه شرط لازم في عقده فيثبت صحتها
النسخ بترك الوفي كالمهر والضمين فها **البيع على التام** لانه
خيار ثبت لدفع الضرر فكان على التام في تحصيل المقصود
كخيار القصاص **تنبيه** انما يثبت الخيار لها بفعل ما شرطت عليه ان لا
يفعله لا غير من على فعله خلافا للقاضي **ولا يسقط** ملكها النسخ بعدم
وفائه لها بما اشترطت **الا بما يدل على رضاها من قول او يمكن** اي بان
تمكن من نفسها **في العلم** اي مع علمها بعدم وفائه لها بما اشترطت
عليه لان لم تعلم لان الاختيار والاستمتاع والتمكين منه قبل العلم به
وفائه لا اثر له لان موجب لم يثبت فلا يكون له اثر كما لم يسقط للشفقة
قبل البيع ومن شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فاحات احدهما بطل
الشرط **والقسم** الثاني من الشرط وفي النكاح الشرط **الفاقد** هو
نوعان نوع منها **يبطل النكاح** من اصله وهو **اي والنوع** الذي يبطل
النكاح من اصله احده ثلاثة اشياء نكاح الشغار مثاله **ان تزوجه**
اي تزوج الرجل رجلا **وليس بشرط** ان تزوجه **لا يجوز** وليس **ولا يبرأ**
قيل انما سمي هذا النكاح شغارا تشبيها في الفج برفع الكليد ط
يقال شغار الكلب اذا رفع جلم يوك ولا تختلف الرواية عن اجماع

م
ويرد في صحة الشرط في النكاح
الزوج لا يملك ذلك من غير موافقة
بنت ابن قاصم وغيرهما ويؤيد به
حديث ابن ابي اسحاق ما اوضحه
الشرط ما استلزم بقاء الزوج
مستحق عليه من مهر

م
وكذا ان تغفر سكن المنزل
فلا يملكه ان يسكن بها حيث اريد
سكنه او لا يملكه ان لا يسكنه
غار من وقت حال فزعموا ان ذلك
لا يملكه من وقت حال

ان نكاح الشغار فاسد وله عدة جماعة **او يجعل يبيع كل واحد مع دوا**
هم معلومة مهر الاخرى قال في الانصاف لو جعل يبيع كل واحد
ودراهم معلومة مهر الاخرى لم يبيع على الصحيح وقيل يبطل الشرط
وحده انتهى فان سموها مهر مستقل غير قليل ولا حيلة صح النكاح
وان سمي لاحدهما صح نكاحها فقط الثاني من الثلاثة اشياء المبطله
للنكاح نكاح المحلل وهو ما اشار اليه بقوله **او يتزوجها رجل** للطلقة ثلاثا
يشترط ان لا اهلها او اذا اهلها فلا نكاح بينهما وهذا باطل شرعا
في قول عامة اهل العلم منهم المحسبي والنجاشي وقناعة ومالك والليث
والثوري وابن المبارك والشافعي **او يتزوجها** او يتزوجها
تقبل ولم يذكروا في العقد يعني انه متى نوى الزوج التحليل من غير
شرط في العقد فاما النكاح باطل ايضا على الاصح قال اسماعيل ابن
سعد سالت احمد عن الرجل يتزوج المرأة وفي نفس ان يحللها
وجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هو محلل اذا اراد بذلك الاول
فهو ملعون وقال ابن مسعود المحلل والمحلل له ملعونان على لسان
محمد صلى الله عليه وسلم **او يتفقا عليه** اي على انه نكاح محلل **قبل العقد**
ولم يذكروا في العقد ومحل ذلك اذا لم يرجع عن هذا لا تناق على انه
محلل حتى العقد فان رجع عن ذلك ونوى عند العقد انه نكاح غير
صح العقد لانه خلا عن نية التحليل فصح كما لو لم يتفقا عليه قبل الثالث
من الثلاثة اشياء المبطله للنكاح المتعة وهو ما اشار اليه بقوله **او يتزوجها**
وجها اي يتزوج الرجل المرأة **الى مدة** او يتزوجها **او يتزوجها**
طلقة في العقد متعلق بشرط **كذا ابو حنيفة** **كذا ابو حنيفة** انتهى

م
ولا يبرأ من النكاح وان كان
الزوج لا يملك ذلك من غير موافقة
بنت ابن قاصم وغيرهما ويؤيد به
حديث ابن ابي اسحاق ما اوضحه
الشرط ما استلزم بقاء الزوج
مستحق عليه من مهر

م
فلمكان جدا العقد فاما النكاح
باطل لو كان محلا فزعموا ان ذلك
الفرد يملكها بشرط

م
فلمكان جدا العقد فاما النكاح
باطل لو كان محلا فزعموا ان ذلك
الفرد يملكها بشرط

وتأمل
لو نزلنا
الطلاق قبل
الخطبة

شهر او سنة او الى انقضا الموسم او الى قدوم الحاج او الى قدوم
زيد فانه النكاح في هذه الصور باطل **او ينوي اي يتوهم الزوج**
طلاقها في وقت كذا قلبه او يتزوج الغريب بغير طلاقها في حق
قال في الانصاف لو نوى بقلبه فهو كما لو شرط على الصحيح من
المذهب نفي عليه وعليه الاصحاب **او يعلق النكاح على شرط غير**
زوجته وقبلت انشا الله مستقبل كقول **زوجك اذا جازي**
الشهر او ان رضيت امها او ان وضعت زوجتي ابنة ففعلت **فكلا**
فهذا كله باطل من اصله لانه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على
شرط مستقبل كالبيع ولا ذلك وقف للنكاح على شرط ولا يجوز
وقفه على شرط ويصح تعليق النكاح ماض وحاضر كان كانت بنتي
وكنيت وليها وانقضت عدتها والزواج والزوجة يعلمان انها بنت
وانه وليها وان عدتها انقضت او زوجها ان شئت فقال شئت
وقبلت ونحوه النوع **الثاني** في الشرط الفاسد وهو ما يصح معه
النكاح ولا يبطله كانه **يشترط ان لا يهر لها ولا نفقة لها وان يقسم**
لها اكثر من ضرقتها وان يقسم **قل** من ضرقتها وان يشترط عدم
الوطي او ان يشترط احد هما عدم الوطي او نحو ذلك **او ان فارقتا**
رجع عليهما بما اتفقا او خيارا في عقده او خيارا في مهر او ان جازها
بالمهر في وقت كذا والا فلا نكاح بينهما او شرطت عليه ان يسافر بها
ولو الى بلد معين او ان تستقيم الجماع عند ارادتها وان لا تسلم
نفسها الى مقلد او نحوه **ويصح النكاح دون الشرط** ومن طلق بشرط
خيار وقع طلاقه **فصل** **لان شرطها اي الزوج والزوجة مسلمة**

صحة
وان لا يكون عندها في الجاه
ليعلمه او شرط لها ان يهرها
او شرطت عليه مهرها ولو لم
يقسم النكاح دون الشرط في
صحة الصور كلها في الشرط
بما يصح

اقول

او قال الولي للمنفق زوجته هل هذه المسلمة او ظنها الزوج مسلمة ولم
يعرف بغيره كغير **قبالة كتابية او شرطها الزوج بكرا او حيلة او**
نسبية اي ذات نسب **او شرط الزوج في العقد في عيب في الزوجة**
لا يفسخ به النكاح كما لو شرطها سمعية او بصيرة او طولية او بيضا
فبانت بخلافه فله اي فللزواج **الخيار** في الامح لانه شرط صفة مقصودة
فبانت بخلافها فثبت له الخيار اشبه ما لو شرطها حرة فبانت امه
وكذا لو شرطها حسنا فبانت مشوها ولا يصح فسخ في خيار الشرط
الا بحكم حاكم ولا يملك الزوج الفسخ **ان شرطها ان يفي باني**
كما اذا اشترطها كتابية او امه فبانت مسلمة او بانت حرة او ثيبا
فبانت بكرا **ومن تزوج رجلا على انه حرا او ظن حرا فبان عبدا**
فلهما الخيار ان صح النكاح بان كتمت شها وطه وكان باذن سيده وان
كانت المرأة حرة وقلنا الكفاة شرط للزوم لا للصحة فان اختاره الا
مضا فلا وليا لها الاعتراض عليها لعدم الكفاة وان كانت امه فيسفي
ان يكره لها الخيار ايضا لانه لما ثبت الخيار للعبه اذا غاب بامته اذا غاب
بعبه **وان شرطت الزوجة في اي الزوج صفة** ككونه نسبيا او عفيفا
او حبيلا او نحوه **فبانت اقل** مما شرطت **فلا يفسخ بها** لانه لا يملك الفسخ معتبر
في صحة النكاح اشبه ما بشرطه طويلا او قصيرا **وتلك الفسخ من**
اي امه ومبعضه **عنتت كلها تحت رقيق كره بغير حكم حاكم** بل انزاع
في المذهب فان لم تعتق كلها تحت رقيق كره فلا يفسخ وكذلك
اذا اعتقا معا فتقول فسخت نكاحي واخترت نفسي **فان مكنته**
اي مكنت المعتقة زوجها العبد **وهو طيبها او يباشرتها او مكنته من**

تقني مع

ولا يفسخ عليه ان فسخ قبل الدخول
ويجوز تزوج بالمرء على الفار ولان
هذا لا يملك الفسخ له في ذات
جامع

لو
وانما تقضى عليها تحت رقيق كره
فقد فسخت او عنتت حرة فيفسخ
جامع

هذا هو النسخ في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة
فإنه من أركان الدين
التي لا بد منها
وإنه من أركان الدين
التي لا بد منها

قبلها ولو جهلت سنتها أو جهلت ملك الفسخ بطل خيارها
إذا بلغت ثامنة ولجنونته إذا عقلت الخيار حينئذ دون ولي
باب حكم العيوب في النكاح وأقسامها أي أقسام العيوب
المثبتة للخيار ثلاثة منها قسم يختص بالرجل ومنها قسم يختص
بالمرأة ومنها قسم مشترك بين الرجل والمرأة ويرى ثبوت
الخيار لكل من الزوجين إذا وجد بالآخر عيبا في الحلقة في غير الخطأ
وابنه عيبه الله ومعه الله أي عباسي وبه قال جابر بن زيد والشافعي
واسحاق وهي أي القسم المختص بالرجل ثلاثة أعشيا أحدها **كوة**
أي كوة الرجل **قد قطع ذكره** كله أو بعضه ولم يبق منه ما يملك
جماع به ومتى ادعى الزوج إمكان الجماع بما بقي من ذكره وانكروا
المرأة فأنها يقبل قولها في عدم إمكانه الثاني ما أشار إليه بقوله
أو قطع خصيتاه أو رضى بخصتيه أو **سلا** أو رضى بزوجها
أنشأ فلها النسخ في الحال الثالث ما أشار إليه بقوله **وإن كان بيننا**
لا يمكنه الوطء ولو للبراء ومضى والعيب هو العارض في أبلج ذكره
في الفرج ما خوف من عني أي أن العارض لأن ذكره يعني إذا أراد
أن يولج أي يعترض ويكون ثبوت العنة بقراره أو بينة أو
عدم الإقرار أو البينة **فطلبية يمينه فنكح** عن أبيه ولم يقع وطء
سابقا على دعواها **أجل سنة هلالية منذ ترفع إلى الحاكم** لأن
هذا العن قد يكون لعنة وقد يكون لمضى فضرر به سنة لئلا يمتنع به
العضول الأربعة فإن كان من يفسد زال في فصل الرطوبة وإن كان
من رطوبة زال في فصل اليبس وإن كان من برودة زال في فصل
الحارة

هذا هو النسخ في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة
فإنه من أركان الدين
التي لا بد منها
وإنه من أركان الدين
التي لا بد منها

وان تلع غيبا
أو سلفا
فإنه من أركان الدين
التي لا بد منها

الحارة وإن كان من احتراق مزاج زال في فصل الاعتدال **فإن سنت**
العضول الأربعة **ولم يطلها فلها الفسخ** أي فسخ نكاحها منه وإن
قال وطئها وانكحها وهي ثيب فقولها إن كان دعواه واطوها
بعد ثبوت عنته وتاجيله وإن كانت بكرا وثبتت عنته وبكرتها
أجل سنة وعليها اليمين إن قال إن لم يمتنع أو عادت القسم الثاني من
العيوب المثبتة للخيار ما أشار إليه بقوله **وقسم يختص بالمرأة**
وهو شيان أحدهما **كوة** فرجها **سدود** أي **اليس** **لكن ذكر** فإن
كان باصل الحلقة فرتقا بالمد وإن لم يكن باصل الحلقة فقد فسخا وعقد
والمرأة لم يملك يسه والعقل ولم يكون في الحلقة التي بين مسكلي
المرأة فيضيق فرجها فلدينف في الذكر الثاني من القسم
المختص بالمرأة ما أشار إليه بقوله **وبه أي بالفرج** **فخر** وهو ثبوت
في الفرج ينزور عند الوطء **أو بالفرج** **فروج** **سيالة** أو **كوتها** **أفقا**
بأفراق أي **سبيلها** أو ما بين فخج بول ومني أو **كوتها** **استحا**
ضرة في الأصح القسم الثالث من العيوب المثبتة للخيار في النكاح
ما أشار إليه بقوله **وقسم مشترك** يعني بين الرجل والمرأة وهو
الجنون ولو أحيانا يعني ولو كان ينفق في الأحياء **والجذام** **والبرص**
ونخر الفم وهو ثبوت الفم قال في الفروع قال بعض أصحابنا
يستعمل للمجنون السواك ويأخذ في كل يوم ورقة آس مع زبيب
منزوع العجم بقدر الجوزة واستعمال الكرشم ومضغ الفناء
جديده ومسالك الذهب في الفم يزيل البخر **والبا** **سور** **والناس**
وهما دان في المفردة قالها سور أي ذلك إلى ما يسيل والوهما

هذا هو النسخ في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة
فإنه من أركان الدين
التي لا بد منها
وإنه من أركان الدين
التي لا بد منها

قال في النسخ في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة
فإنه من أركان الدين
التي لا بد منها
وإنه من أركان الدين
التي لا بد منها

عمران كذا وقع اذا كان فيه
شقة متكررة قلها الفسخ
الكتاب في الزمان في البيوت والزواجر
والفسخ العاجل والاكسر الازلي
والفسخ جمع كسواءه فاما

لا يسيل والناصور قروح غائرة تحدث في المقعدة يسيل منها صديد
واستطلاق البول واستطلاق النابت فيفسخ بكل عيب تقدم
سواء كان مختصا او مشتركا لا يغيره اي غير طاهر كعورة وعرج وقلع
يد ورجل وعرج وخرس وطريش وقرع لا يرج له وكون احداهما
عقما او تحينا جدا او سمينا جدا او كسحا لا ذلك لا يمنع الاستمتاع
ولا يفسخ بقوله قال في شرح المنع ولا تعلم في هذا خلافا بين
اهل العلم الا الحسن فانه قال اذا اوجله الاخر عقما بخير واجبا حده
ان يبيد امره **فصل ولا يثبت الخيار في عيب الال بعد**
العقد ولا العالم به اي بالعيب وقت العقد قال في الفروع و
مضى زوال العيب فلا يفسخ وكذا ان علم حالة العقد والفسخ على التام
حي لانه خيار ثبت لدفع ضرر متحقق فكان على التراضي خيار
القصاص لا يسقط في العنة لا بقولها اسقطت حتى في الخيار
بعنة او رضيت به علينا او باعنا فيها بوطيئة في قبلها لا يملكها
من الوطي لانه واجب عليها لتعلم ازالة عنته ام لا ويسقط
خياره من له خيار في غير العنة كخيار شرط وخيار عيب بالقول
كقوله اسقطت الفسخ ويسقط بما يدل على الرضى من وطى اذا
كان الخيار للزوج لانه يدل على رغبته فيها او تمكين من وطى ان
كان الخيار لها لانه يدل على رغبته فيها مع العلم بالعيب ولا يفسخ
الفسخ هنا اي في خيار العيب وفي خيار الشرط بلا حكم حاكم
فيفسخ الحاكم الى ان له الخيار فيفسخه ويصح في غيبة زوج والاو
لى مع حضوره والفسخ لا ينقص عدد الطلاق وله رجعتها بلكاح

جديد

وان زاد العيب كان
بغيره قليل فافسخت في طهر
الفسخ يسيرا فبان انفسا سقط
خياره لانه من جنس ما سقط
ومن رتبته عيب آخر
من غير جنس فلكه الخيار فافسخت
او يرد له

جديد ويكون عقد على طلاق ثلث حيث لم يسبق له طلاق وكذا الفسخ
للعسار وفتح الحاكم على المولى وخونها **فان قلح** الكلام قبل القول
فلا مهر عليه سواء كان الفسخ من الرجل او من المرأة لان الفسخ ان كان
منها فالفرقة من بيعها فستطهرها كما لو ضمت حكمها برضا عن زوجته
لا ضرر وان كان منه فانما فسخ بعيب ياد لسة بالرضا قصار كفسخ كان
منها فان قيل فلو لم يجعلتم ضمتا لعنة وكان عقد له يولد بتدليس قلنا
المعوض من الزوج في مقابلته فانما ضمتا فسخ العقد مع كونه
ما عقد عليه صحيح المعوض الى كفاق مهرها وليس من جهتها عوض في مقابلته
منافع الزوج وانما ثبت لها الخيار لرجل ضرر يلحقها بالتفريق **فان قلح**
عليه في مقابلته عوضا فان قال **وقد قلح** **يستتر** **كسما**
في العقد كما لو طر العيب لانه يجب بالعقد ويستتر بالرجل فلو علم
يسقط بجهاد بعد ذلك لو سقط بردها **ويرجع** الزوج
لم اي المستألف الذي وجب عليه **على المهر** وهو من علم العيب وكتمه
من زوجة عاقلة وولي ومكيل وذلك لانه في النكاح بما ثبت
الخيار فكان المهر عليه كما لو غره بجهاد امه اذا ثبت فان كان
الولي علم غره وان لم يكن علم فالتفريق من المرأة فيرجع عليها
بجميع الصداق وقيل قول ولي ولو غره ما في عدم علمه فلا رجوع
من زوجة وولي فالضمان على الولي وحده **وان حصلت الفقة**
من غير فسخ بموت من احدهما او طلاقا فلا رجوع به على غار ولا
غيره قال في المختار وشهد وان طلق المعبنة قبل دخولها
وقبل علم بالعيب ثم علم به بعد طلاقها فعليه نصف الصداق

وان اغتار بخلقه ان تزوج محبوا
او غشيا لم يمنع لان الحق في الوطي
وان اغتار بخلقه ان تزوج محبوا
او غشيا لم يمنع لان الحق في الوطي
وان اغتار بخلقه ان تزوج محبوا
او غشيا لم يمنع لان الحق في الوطي

وكذا قلح بغير قولها في عدم
عليها به اي عيبها ان اسقط
قاله الزر كشي لان اسقط
عليها فان لم يفسخ المهر

ولا يفسخ ولا يسقط
فان كان له خيار
فان كان له خيار

ولا يرجع به على احد لانه قد رضي بالتزامه بطلان فله ان
يرجع على احد او مات احد هما اي احد الزوجين مع عيبهما او عيب
احدهما قبل العلم به اي بالعيب استقر الصلح بالموت وما الرجوع
فلا رجوع **وليس لولي صغير** او صغيرة او مجنون او مجنونة
او سيده **ريق نزع** عيبا يرد في النكاح لانه ناطق لهم
بما فيه الخط والمصلحة ولا حظ لهم في هذا العقد ولا لولي
مرة مكنته تزويجا به بلا رضاها **فلو فعل** اي زوجها بعيب
لم يفسخ النكاح **انعلم** انه عيب لانها تملك الفسخ اذا علمت
بعد العقد فامتناع صحتها ولى **والا** اي وان لم يعلم الولي انه
عيب **فسخ العقد** **لزمه الفسخ اذا علم** قال في الاقتناع ويجوز علم
الفسخ اذا علم قاله في المعنى والشرح وشرح ابي مني واوركنشي
في شرح الوجوه وغيرهم خلا لما في التفتيح انتهى فانه قال له
الفسخ وللدم للباحة وتبعه في المتن **باركك القادر** وهو
صحيح وحكمه كنكاح المسلمين فيما يجب به من وقوع الطلاق و
الظهار والايلاء وجوب المهر والقسم والربا حدة التزوج الاول
والاحصاء وتحريم المحرمات **يقروا** اي اكلفار على النكاح **بما**
يشترطهم اصد هاما اشار اليه بقوله **ما داموا يعتقدون بحالها**
اي اباحتهم لانه ما لا يعتقدون حكمه ليس من دينهم فلا يفتوا
عليهم كما لربا والسرقة الشرط الثاني ما اشار اليه بقوله **ولم ي**
تفعوا اليها لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم
وان تعرض عنهم فلا غضروك شيئا فيدل هذا على انهم يفتوا

صحيح
السابق تفصيله لان الكفار
طوبى بغيرهم الشريعة كما
عليهم ما يجوز على المسلمين
تفصيله في

انما على المسلمين ولم افسد الجزية
معهم من غير ما يفتوا في
النكاح مع علمه انهم يفتوا في
ما لا يجوز على المسلمين
ما لا يجوز على المسلمين

واحكامهم

واحكامهم اذا لم يجزوا اليها **قال** **انما يتقبل عقده مقدمه على**
حكمنا يعني لم يفسد الا على الوجه الصحيح مثل النكاح المسلمين الى الجاهل
والقبول والولي والشهود لانه لا حاجة الى عقد بخلاف ذلك
وان اسلم الزوجان الكافرات **كافا** بان نطقا بالاسلام ونعت
واحدة ليلا يسبق احدهما صاحبه فيفسد النكاح فهما على نكاحهما
او اسلم نكح **الكتابية** سواء كان كتابيا او غير كتابي **فهما على**
نكاحهما لان المسلم يتكلم الكتابية فاستقبلته اولى **وان**
اسلم الكتابية تحت زوجها الكافر قبل الدخول انفسخ نكاح
حها سواء كان زوجها كتابيا او غير كتابي **واسلم احد الزوجين**
غير الكتابيين كالوثنيين والمجوسيين **وكان قبل الدخول**
انفسخ النكاح اما اذا كانت الزوجة هي المسلمة فلقوله سبحانه
وتعالى فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون
لهن واما اذا كان الزوج وهو المسلم وليست الزوجة كتابية
فلقوله حل من قابل ولا تمسكوا بمعصم الكوا فلولان اختلاف الد
بما سبب العداوة والبغضاء المقصود من النكاح الاتفاق والا
تتلاف **ولها** اي وللزوجة **نصف المهر** **وان اسلم الزوج فقط** اي
وحده دونها لان العترة جات من قبله باسلامه فيكون لها نصف
المهر كما لو طلقها **او سبقرها** الزوج للاسلام وكف لك انما اسلم
معاوادة عت سبقه او قال سبق احدنا ولا فعل غير فان يكون
لها نصف المهر **وان كان** اسلام احدهما **بعد الدخول ونف الامر**
ان انقضا العدة لما سوى مالك في موطنه اي شهاب

وقال ابن عبد البر انهم اذا
الزوجين اذا اسلمت في طار واحدة
ان لها المقام على نكاحها
بها نسب او فسخا بالطلاق
او من زوجه او فسخا بالطلاق
او اسلمت في عقد من غير الفسخ
ولو سخطا على الزوجين
ما يمتنع من

وان قال الزوج بغيره السابقة
فانما انما السابقة بالانكاح
نفس المهر لغيره السابقة
وهو ما سبقه كان وهو حلاله

قال كان بيني اسلام صفوان ابن ميرة وامرأة بنت الوليد ابني المغيرة
 نحو من شهر اسلام يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهده حنين الطائف
 وهو كافر ثم اسلام فلم يفترق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقر عنده
 امراته بنو ذلك الفلاح **فانه اسلام الخلف** اي المتأخر عن الاسلام **قبل**
انتقائها اي العدة **فها على نكاحها والا** اي وان لم يسلم الخلف
 قبل انقضاء العدة **بيننا** اي في فسخ النكاح **منه اسلام الاول** اي الزوج
 والزوجة **ويجب المهر بكل حال** لانها استقر بالدخول فلم يسقط شيء
 فان كان مسما صحيحا فهو لها ثم ان كان عيا ما وقد قبضته فليس
 لها غيره لانها انتقض لما مضى مما تقاضاه وان لم تكن قبضته فلها
 مهر المثل ولا فرق بين كونها في دار الاسلام او دار الكفر وكان
 احدهما في دار الاسلام والاخر في دار الكفر **فصل وان اسلم**
الكافر وتحرر الكثر من اربع من النساء **فاسلمن** في عده تهنن **ولا**
 اي او لم يسلمن **وكي كتابات** لم يكن له امساكهن كلهن بغير خلاف
خيارهن اربع ولو لم يثبت ان كان **مكفرا** وان لم يكن مكفرا
 فيوقف الامر حتى **يكلف** سوا تزوجهن في عقد واحد وفي عقد
 وسوا اختلوا او ائبل او الاخر **فان لم يختار** من نسائه ما يشيخ
 وما للامسك **اجبر** على الاختيار **بحسب** ثم **تتبع** من الاختيار
 حق عليه فالزم بالزوج منه ان امتنع كسائر الحقوق **وعليه نفقته**
 اي نفقة جميعهن **الا ان يختار** لان نفقة زوجاته واجبة عليه وقبل
 الاختيار لم تتعين زوجاته من غيرهن بتفريطه فيلزمه نفقتهن
 جميعا لانه ليست احدهن اولى بالنفقة من الاخرى **ويكفي في التخييل**

وانما سلمت قبل زوالها نفقة
 العدة ولها المهر وان اسلم
 قبلها بعد نفقة وان اختار
 السابقة او جهل لا يرث نفقة
 تركها انفقته غدا

لاننا ام حكم اسلامتكم وزوجها
 بغيره قد هرب الوالدنا وارجع
 النكاح مع اختلاف الدين والدار
 فليعلم

ويصح الاختيار من المهر بخلاف ما يشترط
 الفلاح من كذا عشر رخي لا اختيار
 شيئا فكلنا للزوج ان يختار من
 البشارة له فنهن كن احياء وقت
 وليس اول خير المالك ولا اختيار له
 لان ذلك يرجع الى الشهوة
 فلو تدركه اولاد به فمهر

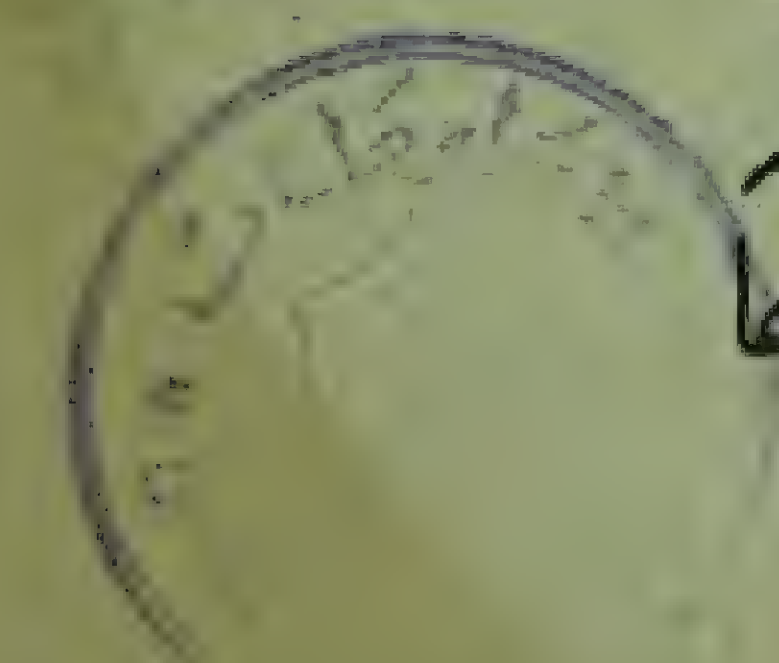
ان يقول

ان يقول **اسلمت هولا وتركت هولا** او اخترت هذه لفسخ اول
 مساك او بقيدت هذه او باعدة هذه **ويحصل الاختيار بالوطي** اي
وطي قبل التخييل بالقول **تعيين الاول** اي الموطوءة او لا للامسك
 وتعيين الموطوءة بعد اربع وما بعد هالترك **ويحصل الاختيار بالطلاء**
 لا بالظهار ولا بيلاد **فان طلقها فبني مختارة** لان الطلاق لا يكون الا في
 زوجة **وان اسلم الحى وتحرر زوجات اما اكثر من اربع فاسلمن**
 بعد او كفى ما خلا بهن او خلا بهن فاسلمن **في العدة** لان اسلامهن
 في العدة كاسلامهن بعد سوا كان اسلامهن قبل او بعد ان العدة
 حيث وجبت لا تشترط المعية في الاسلام **اختارها بعنف** منهن
ان جاز له نكاحهن اي نكاح الاما وقت اجتماع اسلامهن **باسلم**
مولى بان كان عادما للمطلو خايفا للعتق **ولم يكن له نكاح** واحدة
 منهن وقت اجتماع اسلامهن **باسلمهن** **ففسخ نكاحهن** لانهم
 لو كانوا جميعا مسلمين لم يجز ابتداء نكاح واحدة منهن فكل ذلك
 استلزمه **وان ارتد احد الزوجين او هما اي الزوجان معا قبل**
الدخول انفسخ النكاح في قول عامة اهل العلم لقوله تعالى
 ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقوله تعالى فلا ترجعوا هن الى الكفار
 لانهن حل لهم ولا هم يحلو لهن ولان الارتداد اختلاف دين
 وقع قبل الاصابة فوجب فسخ النكاح كما لو اسلمت تحت كافر **ولها**
 اي وللزوجة **نصف المهر ان سبقتها** زوجها بالارتداد او ارتد
 لان الفقرة من قبل الزوج تنصف المهر بها كالطلاق وعلم منه
 انها ان كانت هي السابقة بالارتداد او كانت هي المرتدة وحدها

اختيارها بشرط
 اختيارها بشرط
 وان ماتت من قبل
 من قبلها او بعد
 من قبلها او بعد
 من قبلها او بعد

حتى تنقضي عدة المفارقة او ان ماتت
 من المفارقة او ان ماتت
 من المفارقة او ان ماتت
 من المفارقة او ان ماتت

فان ماتت واحدة امكنه بقعة
 فان ماتت واحدة امكنه بقعة
 فان ماتت واحدة امكنه بقعة
 فان ماتت واحدة امكنه بقعة



انها لا مهر لها لان المهر قد جاء من قبلها فاستقطب ذلك مهرها كما
لو اضعفت قبل الدخول من يمينه فذلكها **وان** احد الزوجين او
هما معا بعد الدخول **تفقا** **الفرقة على** **لقتنا العدة** وتستقطب نفقة
العدة بردها وحدها **كتاب الصداق** وهو العوض للسمى
في عقد نكاح وبعده وللصداق تسعة اسماء الصداق والصدقة والمهر
والخلعة والمهرضة والاجر والعلايق والعق والحجاب **وليس تسمى**
ايه الصداق **في العقد** لا تسمى اقطع للتراخ فيم وليست تسمى
وكونه من اربع مائة درهم فضة الى خمس مائة فان زاد فلا بأس
ويصح باقل من مائة وقال في الاقناع ويحب ان يكون له نصف
يتمول عادة ويملك له العوض في مثله عا فاما المزد نصف القيمة
لان نصف عيني الصداق فانه قد يصك فيها ما لا ينقسم كعبد انتهى
فان لم يسمى الزوج للزوج صلا **قالوا** **سمي** صلا **فان** **اسم** **الحمر**
وصرح **العقد** اي عتد النكاح **ووجب** لها عليه **مهر للمثل** **بالفا**
ما بلغ لان فساد العوض يقتضي رد عوضه وقد تعد رده لفساد
النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل **وان اصدقها** اي اصدق رجل
امراة **تعلم شي من القرآن** ولو بعينا **لم يصح** وفاقا لابي حنيفة
وان اصدق من كوصة **تعلم شي** **معين** **من فقر** **او حديث** **او شع**
مباح **اراد** **او صنعة** **او كتابة** **مع** ولو لم يعرف العمل الذي اصدقها
تعلمه ويتعلم ثم يعلمها وان تعلمته من غيره لم تمت اجرة تعليمها
كما لو تعلمه رعية تعليمها **وبشرط** **علم** **الصداق** **فلو اصدقها** **دالا**
مطلقة **او دابة** **مطلقة** **او ثوبا** **مطلقا** **او عبدا** **مطلقا** **او اصدقها** **رد**

وتنظم بطلهم منها ما ثبت
صداق ومهر فله وفريضة
صداق ومهر فله وفريضة

عندها

حب **ها** **ان كان** **او اصدقها** **خذ منها** اي ان يخذ منها **سنة** **نيسا**
شأت **او اصدقها** **حل** **او ما تحل** **او اصدقها** **حل** **ما يتم** **او ما في**
بليت من متاع ولا تعلم **لم يصح** ما تقدم من التسمية لان هذه الاشياء
بجهولة قدر وصفة والغرض والجهالة في ذلك كثير وشذذ لك
لا يهتمل فان الدار والداية والثوب كل واحد منها على نوع مختلفة
بالكبر والصغر والجودة والردات واسم الدابة يقع على اسم كل
ما يليه وهو مختلف الاجناس وحمل البطي قد لا يكون حيا
والشجرة قد لا تثمر والعبدة قد لا يحصل لانه لا يعلم اي هو
والخلعة لم يعين جنسها فتك تكلف ما لا يحسنه عليه ومتاع
البيت لم يعلم ماهو **ولا يصح جعل يسير** **مع** **فذا الصداق** **فلو**
اصدقها **عبد** **من عبده** **او دابة** **من دواب** **او قبيصة**
من تصانده **او خاتم** **من خواتمه** **ومعه** **ولها** **اصطفا** **بقرة**
في المصوص فاروي عن احمد رحمه الله تعالى في رواية منها
فمن تزوج على عبدا من عبده جائز فان كانوا عشرة عبدة
تعطي من وسطهم فان تشا ما افرح بينهم قلت وتستقيم القرعة
في هذا قال نعم انتهى وبشرط الصحة فيما اذا اصدقها دابة
من دوابه فقيمي النوع كغرس من خيل او حمل من جمال او بفعل
من بقال او حمار من حميره او بقرة من بقره ونحو ذلك **واصدق**
فها **عق** **قنر** **مع** قال في الانصاف لو اصدقها عتق امته صالح
بلا شرط انتهى **لا يطلق** **زوجته** او جعل طلاقه في عصمته الى
التي يريه ان يتزوجها صلا **قالوا** **اصدقها** **خرا** **او خنزيرا** **والا**

مغسوبا يعلم انه اي يعلم الزوج والزوجة انه غصب صحيح
النكاح ولم يصحح المسمى ويجب عليه ان يدفع لها مهر المثل وان لم
يعلمه اي لم يعلم الزوج والزوجة كونه غصبا صحح النكاح ولها
قيمة يوم العقد لان العقد وقع على التسمية فكان لها قيمته ولا
نهار ضيعة بما سمي لها وتسليمه يكونه غير قابل لجعل صداقا
فوجب الانتقال الى قيمته يوم العقد لانها بدله ولا تستحق
مهر المثل لعدم رضاها به وان اصدقها شيئا فخرج مغسوبا ذلها
مثله وان اصدقها عسيرا فبان خراجه العقد ولها مثل العبد
لان من ذوات الامثال والمثل اقرب اليه من القيمة ولهذا
يفضلى به في الاتلاف وكل الواصه فيها خلا فبان خرا فان لها مثل
المثل ففصل وللأب تزويج بنته مطلقا بكم كانت
او ثلثا به وان صدق مثلها ولو كبرية وان كرهته ذلك ففرض عليه
وبه قال ابراهيم حنيفة ومالك وقال الشافعي ليس له ذلك ولنا
ان سعيه ابن السيب زوج ابنته به رهين وهو من اشرف
قرينين شرفا وعلما ودينا ومن المعلوم انه لم يكن مهر مثلها ولا له
ليس المقصود من النكاح العوض وانما المقصود السكينة والادب
والج ووضعه المراه في منصب عند من يكفها ويصونها ويحسبها
عشرتها والظاهر من الاب مع قيام شفقتة وبلوغ نظره انه لا
ينقصها عن صداقها الا التحصيل المعاني المقصودة بالنكاح
ولا يلزم احد تحتة اي تحتة مهر المثل ان زوجها الاب بدونه
لا الاب ولا الزوج على الصحيح وان فعل ذلك غير الاب

أي زوجها به وإن صدق مثلها غير الأب من أوليائها **بأنها** **بأنها**
رشد **حاص** ولم يكن لغيرها الاعتراض لأن الحق لها وقد استقطت
 أشبه بالواحدة فتبيع سلعها لها به وإن ثمن المثل وإن زوجها **بغير**
أي **بالحص** **الفكاح** **ويلزم الزوج** **تتمت** أي تمت مهر المثل لأن
 التسمية فاسدة ها هنا لكونها غير ما دون فيها فوجب على الزوج
 مهر المثل ويرجع الزوج على الولي بما غنمه لها لأنه المفط كالمواضع
 مالها به وإن ثمن مثله **فإن قدرت لوليها مبلغا** يزوجهها به
فزوجها به **ونفذ** **في** **النقص** **وإن زوج** **اب** **ابنه** **فقل** **له** **أي**
 للأب **ابنك** **فغير** **بأي** **يؤخذ** **الصداق** **فقال** **عنده** **ب** **والم** **يزد**
 على قوله ذلك **لزمه** ولو قضى الأب الصداق على الأب ثم طلق ولم
 يبدخل ولو قبل بلوغ فتنصفه للأب **وليس** **للأب** **قبض** **صدقا**
ابنته **الرشيدة** **ولو كانت** **بكر** **الأب** **بأنها** **لأنها** **المتقنة** **فد**
 في مالها فاعتبر أنه ما في قبضه كتم مبيعها **فإن** **أقبض** **أي** **أقبض**
 الصداق **الزوج** **لا** **يبيعها** **بغير** **إذن** **ها** **لأن** **بها** **الزوج** **من** **صدقا**
 زوجته ورجعت الزوجة عليه أي على زوجها **رجع** **هو** **أي** **الزوج**
على **أيها** **فإن** **كانت** **الزوجة** **غير** **رشيدة** **سلم** **أي** **سلم** **زوجها**
 صداقها إلى وليها في مالها **وإن** **زوج** **العبد** **بأن** **سيدة** **على**
 صداقها **سعى** **قال** **في** **شرح** **المقنع** **بغير** **خلاف** **علمناه** **وله** **كفاح**
 أمته ولو أمكنه حرة ومتى إذن له سيدة في النكاح وأطلق نكحه
 واحدة فقط **وعلى** **سيدة** **المهر** **والنفقة** **والكسوة** **والسكنى**
 سواء ضمن ذلك أو لم يضمنه وسواء كان العبد مازنا أو في التجارة

[illegible]

او يجوز ان يعلو الاصح فهو على ذلك لانه ذلك حتى يتعلق بعقد با
 ذن سيده فتعلق به مده السيد وجازي يعم فيه كماله وهره به في فعله
 هذا الوبا عه سيده او اعقده لم يسقط عن السيد مضي عليه لانه
 حتى يتعلق به منه فلم يسقط بليعه وعقده كاشه جنائمه **وان تزوج**
 العبد **بلا ذن** اي اذن سيده **البيع** الخكاح زوج كونه غير صحيح
 ما روى جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما عبد تزوج بغير
 اذن سيده فهو عاهر وراه احمك وابودا وودوا والترنوي وقال
 حنبل يث حبس **فلو وطئ** في النكاح الذي لم ياذن فيه سيده **وقد**
في رقبته اي رقبه العبد **مهر المثل** لانه بضع انفسه بغيره فوجب
 فيه قيمته وهي مهر المثل **فصل في النكاح بالعتق**
 اي بعتك نكاحا جميع مهرها **المسي** وعنه لا تملك بعتك انفسه
 وخافا لملك لانه النكاح عتقه يملك به العوضي بالعتق فذلك في
 العوضي كمالا كالباع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع جيمه وصية
 بالعتق الاتري انها لو ارتدت سقطت جميعه وان كانت فذلك ملك
 نصفه **ولها** اي وللزوجة **مأوه** اي ما مهرها **ان كان** عينا كالعبد
 معين ودار معينة من حيث عتقه فليكون كسب العبد ومنفعة
 الدار لها لانها تملكها **ولا** ايضا **التصرف فيه** اي في المصداق
 المعين بكل ما يجوز فيه من التصرف لانه ملكها **ومعانه** ان تلف
ونقص ان نقص **عليها** كالباع المعين اذ ائلف او نقص في الباع
 ولم ينع المشتري من قبضه **ان لم ينعها قبضه** فان منعها قبضه
 فمعه ان تلف او نقص او نقص عليه لان الزوج اذا منعها من
 ماله

فتبين ان اطلق العبد زوجته
 رجعيها لانه ارجح منها بغير اذن
 سيده لانه اذا استأمنه
 لغيره لا يستأمنه واما اذا
 ائلفها بائنا فله ان يعادها
 الا باذن سيده

واذا المذهب في انها تملك
 بيع المسي بالعتق كما ذكره
 المصنف فاعلمه بتقرير

ما ملكه كان بمنزلة الفاضل **وان قبضها** اي اقبض الزوج زوجته
المصداق **تم طلق** الزوج **قبل الدخول** بها **رجع** عليها **بنصف** اي
 بنصف عتقه **ان كان باقيا** بحاله والسوا النصف فقط ولو مشاعا
 وبه خل في ملكه فمهر او لو لم ينعها كالميراث **وان كان قد زاد المصداق**
زيادة منفصلة كالميراث المصداق غنما او نخوها فحلت عندها
 وولدت **فان زيادة لها** اي للزوجة لانه تمام ملكها حتى ولو كانت
 ولدا مة وان كانت متصلة كالسمن وهي غير محرر عليها خيرت
 بين دفع نصفه زايلا وبين دفع نصف قيمته يوم العتق ان كان
 متغيرا وغير المتغير للزوج قيمة نصفه يوم فرقته على ان
 عتقت من وقت عتقه الى وقت قبض والمجهور عليها لا تقطع
 الا نصف القيمة حال العتق **وان كان المصداق نالنا رجع**
زوج في المصداق المثلي بنصف مثله ورجع في المثل **بنصف**
قيمة وتعتبر قيمته يوم العتق **والذي بيده عتقه النكاح**
 في قوله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عتقه النكاح
الزوج الاولي الصغير على الاصح يروي ذلك عن علي راجي
 عباس وجبير بن مطعم وبنو قال سعيد بن المسيب وشريح
 وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر وجماعة واياس
 ابن معاوية وجابر بن عبد الله وابن سيرين والشعبي والثوري
 واسحاب الرأي والشافعي في المذهب فعله هذا **اذا طلق**
 الزوج **قبل الدخول** **فان الزوجية** **عفا** **لصاحبها** اي الزوج
 الاخر **عفا** **وجب له** اي عما ملكه عليه بسبب الطلاق **بن** نصف

فصل ويجب **للمرأة زوجة** اي زوجها ابوها بجملة
 اولادها فانها بملكها وزوجها غير الاب باذنها **بالمهر** صحيح العقد
 مع علم تسميته صلاته ويجب لها مهر المثل او زوجة **بمهر فاسد**
 كالوتر وجها على خمر وكلب صحيح العقد **وفرضه مهر مثلها عند الحاكم**
 اي فرض الحاكم بقدره ويلين لهما فرضه حكمه **فان تراضيا** اي
 الزوجان **فان يرضاها ولو على قليل صحيح ونزوم** وصار حكمه حكم
 المسمى في العقد قليل كان او كثيرا سوا كانا على مهر المثل او لا
 لانه ان فرض لها كثيرا فقله بان لها ما له ففوق ما يلزمه وان
 فرض لها يسيرا فقله رضيت به واما يجب لها **تلبية** عبارة
 المتن مخالفة لما في المتن قمت بما وناخيرا فان عبادتة فان تراضيا
 ولو على قليل صحيح والا فرضه حاكم بقدره وعبارة الاقناع مرتبة
 كالمتن **فان حصلت لها فرقة منصفة للصداق** من طلاق او غيره
قبل فرضه او تراضيا او جبت لها المنفعة والمنفعة ما يجب لزوج او
 سببه امه على زوج بطلاق قبل دخوله لمن لم يسم لها مهر مطلقا
على المومن قدره وعلى المقتدر قدره وذلك لان المنفعة معتبرة
 بحال الزوج في يساره واعساره نص عليه **فاعد لها خادم** اذا
 كان الزوج موسرا **وادناها اسوة بزوجها** اي تجزي المرأة في **ملا**
تھا وهي درج وخار وثوب فضلي به **اذا كان الزوج عسرا**
فصل ولا مهر في النكاح **القاسه** الا بالخلوة او الوطي
 فان طلقتها او مات عنها قبل الدخول او الخلوة فلا مهر لها فان
 حصل احدهما اي الدخول او الخلوة استلق عليه المسمى **اذا كان**
 فرض

فرضه لها مسمى **والا** بان لم يفرض لها شيئا **فيستقر** عليه لها ان
 دخل او خلدها عليه **مهر المثل ولا مهر في النكاح الباطل** كنكاح زايه
 على اربع **الا بالوطي في القبل** فلا مهر بوطيها في الدبر **وكذا يجب عليه**
 مهر المثل اذا كانت **الموطوءة** موطوءة **بشبهة** كمن وطئ امرأته ليست
 زوجة له ولا مملوكة يظنها زوجة او مملوكة قال في الشرح
 والمبدع بغير خلاف علمنا كبدله متعلق **وكذا حكم الكرخة على**
الزنا ولو كانت من محارمه كاخوته وعتمه من نسب او رضاع
 كبدله متعلق او ممتدة ولو من مجنون قال في الاقناع ومن طلق
 امرأته قبل الدخول طلقة وظن انها لا تبين بها فوطيها
 لمهر مهر المثل ونصف المسمى انتهى وانما وجب النصف ايضا
 لانه طلق قبل الدخول **الا المطاوعة** على الزنا لانه انكح للبيع
 برضا صاحبه كما لو اذنت له في قطع يد هان فقطعه **المركي**
 المسمى بها المطاوعة **امه** فانه لا يسقط مهرها بطريقيتها
 لانه ليس بها والمبعضه يسقط منه ما بقا قبل صحتها والباقي
 ليس له **ها ويتعد المهر بتعد الشبهة** كما لو وطئها بظنها
 زوجة فاطمة ثم وطئها ظانا انها زوجة غايضه ثم وطئها
 ظانا انها زوجة زيلب لمهر ثلاث مهور **ويتعد المهر ايضا**
 بتعد **الكره** على الزنا لا بتكرار الوطي في الشبهة الواحدة
 مثل ان اشبهت عليه بزوجته وحامت تلك الشبهة حتى وطئ
 مورا **ومل من الزنا بكارة اجنبية** اي غير زوجته **بلوطي**
ارثن البكارة لو خطبها مثل لانه يخلو في جنس ولم يرد الشرح

يتفق برعوضه فرجع فيه الى رثله كسائر المتلفات **وان ازالها**
 اي البكارة **الزوج** بلا وطئ **ثم طلق** من ازاله عن رثتها بغير الوطئ
قبل الدخول بها لم يكن عليه **الا نصف المسمى** لقوله تعالى وان
 طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
 ما فرضتم وهذه مطلقة قبل المسمى والمخلوة طريكوها مسورة
 نصف الصداق المسمى **ان كان والا** اي وان لم يكن لها مسمى **فلتمتع**
لها ولا يصح تزويج من نكاحا فاسدا قبل الفقة مطلقا لو نسخ
فان اباها اي اي الفقة بالطلاق او الفسخ **الزوج نسخة الحاكم**
 نفى عليه **باب الوليمة والاداب الاكل** والعشر وما يتعلق
 بذلك والوليمة اجتماع لطعام عشرين خاصة ونحوها للطعام
 على حلق صبي وعنديه واعدار لطعام ختان وخرس وخرس
 والطعام ولادة وكبرة له عوة بنيا ونقعة لقدم غائب
 وعقيقة لذبح المولود ومادة اسم لكل دعوة لسبب غيره
 ووضيمة اسم لطعام الماتم ونقعة لطعام قادم وشنلخية
 طعام املاك على زوجة ومشكخ للطعام مأكول في ضمة
 القاري وكل هذه الدعوة مباحة لا تكروه ولا تستحب ولا
 جالبة اليها مستحبة **الوليمة العرس** فانها سنة **مؤكدة** لانه
 صلى الله عليه وسلم امر بها وفضلها ويسمى ان يتنقص عن شاة والا
 ولي الزيادة عليها وان نكح اكثر من واحدة في عقد او عقد
 اجزا تدوليمة واحدة اذا نكحها عن الكل **والاجابة اليها** اي
الوليمة في المرة الاولى لا روي عن عمر رضي الله عنهما

من نكح اجبوا هذه الدعوة اذا دعيت اليها **ان كان له عذر** فان
 كان له عذر مريض او مريضا او مشغولا بحفظ مال او كان في شدة
 حر او برد او مطر يبل الثياب او وحلا او كان اجيرا خاصا ولم
 ياذن له المستأجر لم يجب **الاجابة ولا تنكر** فان علم ان في الد
 عوة منكر كزمر وخمر وامكنة الانكار حضه وانكر واللم يحض
 ولو حض فشا هذه ازاله وحسن فان لم يقدر ان يضر وان علم
 به ولم يره ولم يسمع ايجع الجلوس **والاجابة للوليمة** اذا دعى
 في المرة **الثانية سنة** كما لو دعى اليها في اليوم الثاني **وفي الثالثة**
مكرهة وانما يجب الاجابة للوليمة **اذا كان الا في مستلما**
يعم هجوع ومنع ابن الجوزي في المنهاج من اجابة طالم وسوق
 ومطبخ ونحوها فيها مباح يتكلم ببدعة الراء عليه
وكسب طيب فان كان في ماله حرام كره اجابته ومعاملة وقبول
هدية وقبول هبته وصداقة وتقوى الكراهة وتضعف
بحسب كثرة الحرام وقلة حرمه به في المغني والشرح وقاله اي
 عتيل في فصوله وغيره وقد مد الازجي **وان دعاه اثلاث**
فأكفر وجب عليه اجابة الكل ان امكنه الجمع بان اتسع الوقت
 لاجابته **والا** بان لم يمكنه الجمع **اجاب الاستيق قول** ان الا
 جابة وجبت بدعاه الاول فلم ينزل الوجوب بدعاه من
 بعده ولم يجب اجابته لانه غير ممكنة مع اجابة الاول
 فان استويا **فالذي** اي اجابه الا في ماله الدعاء لانه
 الاكرم عند الله تعالى فان استويا في الذي **فالوقر رحما**

ومن المنكر ما سئل فيه
 وروى في حرمه

المستحاج
 وان دعاه زمي
 ما سئل في اجابته لانه
 فالدعاه لانه
 مستحب ومتحضر

لما في تقديمه من صلة الرحم فان استويا في القرابة **فالأقرب جواز القول**
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع دعيان اجب اقربهما بابا اقربهما بابا
 جوارا رواه ابو داود **ودشم يفرج** يعني اذا اتياه أكثر من واحد
 واستوفى هذه المعاني افرج بينهما او بينهما لان القرعة تبيح
 المستحق عند المستحق **ولا يقصد المدة عوا بالاجابة نفس**
الاكل بل ينوي بالاجابة الاقرب بالسنة المطهرة على من سنها الف
 الف صلاة والذ الذخيرة سلام **وينوي اكرام اخيه المؤمن ولظلا**
يظن به التكبر ويكره لاهل الفضل والعلم الاسرع الى الاجابة
 الى الولد غير الشرعية والتساهل فيه لانه فيه بلاء ونداء
 وشبهه لا سيما الحاكم **وليس يجب** لمن دعي اذا حضر الطعام
الكل لانه ابلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه وان احب دعاه
ولو كان صائما تطوعا ان كان في ترك الاكل كسر قلب الداعي
 لم يكن في ترك الاكل كسر قلب الداعي كان اتمام القسم اولى
 من الفطر **لا** ان كان صائما **صوما واجبا** فلا يفطر لقوله تعالى ولا
 تبطلوا اعمالكم ولان الفطر **عشر** والاكل غير واجب **وينوي** الاكل
بالكل وشبهه التقوى على الطاعة لتسليب العادة عبادة **ويجوز**
الاكل من طعام غيره **بل اذا صار بيع او قرينة** يدل على الاذن
 حتى ولو كان الكرمي بيت قريب او صدقة حتى ولو لم يجره
 قال في الاداب الكبرى بباح الدكل من بيت القريب والصديقين
 ما لا غير من غير اذ اعلم وظن رضا صاحبه بذلك **والدعا**
الى الوليمة وتقديم الطعام اذن في الاكل لما روي ابو هريرة

رضي الله عنه

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعي احدكم الطعام
 فجاوب مع الرسول فانه لك اذن رواه احمد وابوداود وقال عبد الله
 ابن مسعود اذا دعيت فقله اذن لك رواه الامام احمد باسناده
 وليس الدعاء اذنا في الدخول وفي الغيبة لا يحتاج بعنه تقديم الطعام
 اذنا اذا جرت العادة في ذلك البلد بالاكل كذلك فيكون العرف
 اذنا انتهى ولا يملك الطعام من قدم اليه بل يملك على ملك صاحبه
ويقدم رب الضيافة **ما حضر** عنده **من الطعام من غير تكلف**
 وقال في الاقتناع ومن التكلف ان يقدم جميع ما عنده قال الشيخ اذا
 دعي الى اكل دخل بيته فاكل ما يكسر نهضة قبل دهاه انتهى **ولا**
يفرج تبديل الخبز ولا المجادات الا ما استثناه الشرع كتبديل
 الخبز الاسود ويكره ان ياكل ما انتفع من الخبز ووجهه ويترك
 الباقي منه لانه كبر **وتكره اهانته** اي الخبز لقوله عليه السلام
 امرموا الخبز ويكره **سج يديه** والسكين اي بالخبز ويكره
وضع اي الخبز **تحت القسعة** وتحت المعلقة بل يوضع الملح
 وحده على الخبز **فصل** **وليس يجب غسل اليدين قبل**
الطعام مستقلا به ربه وغسلها **بعده** متاخرا به ربه ولو كان
 الاكل على وضوء وان يتوضا الخبز قبل الاكل ولا يكره غسل يديه
 في الاكل الذي اكل فيه **وتسن التسمية جهر**ا فباليمين غير عليها
 فيقول بسم الله قال الشيخ ولو زاد الرحمن الرحيم لكان حسنا
 فانه اكل بجلده الذي يجر **على الطعام والشراب** لم يثبت عائشة
 رضي الله تعالى عنها من فوجها اذا اكل اكلهم فليذكر اسم الله فان

السنة ان يخرج مع خنفة لبا الدار
 وانما اخذ برطانية وورود الخبز
 ان من اخذ برطانية من لا يخاف ولا

شيء ان يذكر اسم الله في اوله فليقل لسم الله اوله واخره والشراب
 مثله ويستحب لكل **ان يجلس على رجله اليسرى ويضع اليمنى**
او يترج وجعل بعضهم التربع من الاتكاو بسبب ان **ياكل بينه**
 وبين ان ياكل ثلاث اصابع وما يليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 لعزائج ابي سلمة يا غلام سم الله وكل مما يليك **ويسبب ان يصق**
اللثة ويظلم المشغ لانه اجوده هضمها قال الشيخ اذا كان يكون
 هناك ما هو اهم من اللطالة **ويسبب ان يسبح الصفحة** التي ياكل فيها
وان ياكل ما تناثر منه او سقط من اللقم بعلمه ان الله تعالى
 اذى **وان يغض طرفه من جليسه** قال الشيخ عبد القادر فليس
 الله سر من الادب ان لا يكره النظر الى وجوه الاكلين **ويؤثر**
الحناج على نفسه لانه ثقافا على ذلك بقوله جل من قائل ويؤثر
 شرونا على انفسهم ولو كان بهم خصاصة **ويستحب ان ياكل مع الزوجة**
والملوك والولد والوطلا وان تكثر الايدي على الطعام ولو
 اهل وولد لتكثر المكر ولعله يضاني صالحا بالكم بعد فيفقر له
 بسببه **ويسبب ان يلقق اصابعه** قبل الغسل والمسح او يلققها
 غيره **ويظلم اسنانه** ان علق بها شيء من الطعام **ويلقى بالزبد**
المخلد ويكره ان يبلعه فان قلعه بلسانه لم يكره بلعه ويكره
تنقي الطعام ليمر قال في الانصاف على الصحيح من المذهب
 زاد في الرعاية والاداب وغيرهما والشراب قال في المستوعب
 التنقي في الطعام والشراب والكتاب من عنده وقال الامام
 لا يكره التنقي والطعام حار قلت وهو الصواب ان كان ثم حاجة

الى الاكل

الى الاكل صح

جئت انتهي ويكره اكل الطعام **حار** حار قال في الانصاف
 قلت عنه علم الحاجة ويكره **الكلم باقل** من ثلاث اصابع لانه كبر
او اكثر من ثلاث اصابع لانه شيء ما لم يكن حاجته ولا باس بالكل
 بالمفحمة **او بشماله** بل ضرورة قال في الانصاف ويكره ترك النسيئة
 والاكل بشماله الا من ضرورة ويكره **الكلم في اعلا الصفحة او وسطها**
 وكره لمن حضر ما يذوقه فعل ما يستغفره منه غيره وملاح طعامه
 وتقويه **ويكره تقديم راسه اليها** اي الصفحة عند وضع اللقمة
في فم لانه ربما يسقط من فيه شيء فيها فيستغفره رها ويكره
 اكل مع غيره **كله بما يستغفره** او يفضلكم او يخبرهم قاله
 الشيخ عبد القادر ويكره **الكلم متكيا او مضطجعا او مضطجعا**
 وفي الغيبة وغيرها وعلى الطريق ويكره **الكلم كثيرا بحيث يؤثر**
 ويجوز بحيث يؤذيه قال في الانصاف ومع خوف اذى ونحوه
 يحتمل انتهى وهذا القول نقله في الفروع عن الشيخ تقي الدين
 بعلمه ان نقل عنه الكراهة **او قليلا بحيث يضره** قال احمد في الكلم
 قليلا ما يعجبني قال في الانصاف ولا يقلل من الاكل بحيث يضره
 ذلك **وياكل ويشرب مع ابنا الدنيا بالادب والمروءة** بوزن
 سهوله **وياكل مع الفقرا بالادب** و **ياكل مع العلماء بالتعلم**
ياكل مع الاخوان بالانسساط ويتكلم ولا يكثر النظر الى المكان
 الذي يخرج منه الطعام **ويستحب ان يباسط الاخوان بالجد**
الطيب والحكايات التي تليق بالحال اذا كان منقبضين يحصل
 لهم الانسساط ويطول جلوسهم ولا يجمع بيني الخوف والتمتع

ويكره نقض اليد في القصص
 لما فيه الاستقذار صح

في طبق واحد وكذا اكل ما فيه عجم وتفل قال ابو بكر ابي حماد رايته
الامام احمد ياكل التمر ياخذ النوى على ظهره اصبره السبابة
والوسطى ويكره القران في التمر ونحوه مما وجدت العادة بتنا
وله افراد واذا شرب لبنا قال اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه واذا
وقع البعوض في النخل والزنا يبرو نحوها في طعام او شراب
سني خمس كله فيه ثم يطرحه ويفسل يديه وفيه من ثوم ويصل
وزهوته وراجه كبريهته ويتأكد عنده النوم **وما جرت به العادة**
من طعام السائل ونحوه في جوارحه وجيانه قال في الاقتاع
قال في الفروع وما جرت العادة به كاطعام سائل وسنور
ونحوه وتلقيم وتغذية بعض الضيفان الى بعض يحتمل
كلامه وجبهته وجوارحه اظهر الحديث انش في **الربا فصل**
وليس ان يجده الله تعالى اذا فرغ الاكل والشارب من الكمر وشرب
ويقوله الحمد لله الذي اطعمني هذا الطعام ورزقني من غير
حول مني ولا قوة روي عن معاذ ابي النبي بحديثي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من اكل طعاما فقال الحمد لله الذي اطعمني
هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه
رواه ابي ماجه **ويده عوا الضيف لصاحب الطعام ويصل**
الضيف منه اي من الطعام شيئا استحبابا بالاسميان كان من
يتبرك بفضلته او كان ثم حاجة الى ابقا شي منه وفي شرح
مسلم يستحب لصاحب الطعام الاكل بعد فراغ الضيف **ويستحب**
الملك الكناج والضرب في اي الكناج بدني لا ملق فيه ولا
النسا

النسا قال احمد يستحب ضرب الدف والصوت في الاملاك فقل
له ما الصوت فقال يتكلم ويتحدث ويظهر **ويكره الضرب بالدف**
مطلقا قال في الرعاية وقال الموفق ضرب الدف مخصوص بالنسا
وقال في الفروع وظاهر مضمونه وكلام الاصحاب التسوية **وقال**
بالقران في العرس لقوله صلى الله عليه وسلم ايتناكم ايتناكم فيونا
نيسكم لولا الذهب الاحمر لما حلت بوا دينكم ولولا الحب السوداء لما
سرت عند اريكيم لا على ما يصنع الناس اليوم **وقال في**
الحقان وقدم الغائب والولادة ونحوهم **قال في**
من السرور **تتم** نحم كل ملهات نسوي الدف كمن مار طنبور
ورباب وجنك وناعي ومغرفة وجفانه وعود ورمارة
الراعي ونحوها سوا استعملت لخرق او سرور وباتي لهذا
تتم في كتاب الشهادات ان ساء الله تعالى **باب عشرة الف**
والعشرة بكسر العين اصلها الاجتماع وهي ما يكون بين الزوجين
من اللفة والانضمام اذا عرفت ذلك فانها **يلزم كل من الزوجين**
معاشرة الاخر بالمعروف في الصلابة الجميلة وفي الادب وان
لا يظلم بحقه مع قدرته ولا يظلمه الكراهة ليله بل يمش
وطلاقة وجهه ولا يبقعه اذى ولا منعه لان هذا من المعروف والمأ
مور به **وحق الزوج عليهما** اي على زوجته **اعظم من حقها عليه**
لقوله تعالى وللرجال عليهن درجة وليس لكل منهما تحصيل
الحلق لصاحبه والرفقة به واحتمال اذاه قال ابن الجوزي معا
شرة المرأة بالتلطف مع اقامة هيئته لئلا تسقط حرمة

عندك **هاوليكين** الزوج **فيولا** من غير اقرار طلاقا شرعي بالشرع
 اجله وينبغي اسساكها مع الكراهة لها وادام العقد **وجب على**
المرة ان تسلم نفسها **بيت** زوجها **الاطلبها** لانه بالعقد يستحق
 الزوج تسليم المهر في حق المرأة تسليم العوض وقوله **وجوب**
 لان الامنة لا يجب تسليمها الا ليل وقوله **يكفي الاستمتاع بها** لانها
 ان لم يكن الاستمتاع بها لم يجب على اهلها تسليمها اليه ونفس
كبت فتشع فاكثروا لو كانت نضوة الخلقه ويستمتع بهن بحش
 عليها كما في وقوله **ان لم تشتتر طارها** او ببلد هالها اذا
 اشترطت دارها او ببلد هال لم يكن للزوج طلبها الى بيتها او ببلد
ولا يجب عليها اي الزوجة ولا على وليها قبل الدخول **التسليم**
طلبها او من **محرمة** كج او عمة او **مريض** لا يمكن الاستمتاع بها
او صغيرة او طائفة ولو قال **لا طلاق** لان كلامه ذلك مانع من
 زواله ويمتنع الاستمتاع بها معه اشبه ما لو طلب ان يتسلمها
 في نهار مضى فاجاب ما اذا ابدت نفسها وهي كذلك فان لم
 تسليم غير الصغيرة قاله في شرح المتن **تليسه** ومن استعمل
 منهما لزم اماله فمناجرت عادت باصلاح امره **فصل**
والزوج ان يستمتع بزوجته في كل وقت على اي حقة كانت
 اذا كان الاستمتاع في القبل ولو من جهة غير يترها **المهر**
او يسفلها **عن الفرائض** فليس له الاستمتاع بها الا ان ذلك
 ليس من المعاشرة بالمعروف وصحت لم يشغلها عن ذلك
 ولم يضرها قلل الاستمتاع ولو كانت على الشور او على ظهر قبت

ولا

ولا يجوز لها اي المرأة ان تطوع بسلطة او صوم وهو حاضر
 الا باذنه ولا تاذن في بيتر الا باذنه **وله الاستمتاع بها** فان
 زاد عليها في الجماع صولح على شئ منه **فالتسليم** لا يكره الجماع في يوم
 من الالهام ولا في ليلة من الليالي وكذا السفه والتفصيل والحيطة
 والغزل والصناعات كلها حيث لا تؤدي الى اخراج فرض عن قرة
وله السفه **بل اذنها** **ويجوز وطئها في الدبر** **محرمة** فان فعل
 عزرا ان علم فحرم وان قطا وعال عليه او كسرهما ونهى عنه فلم
 ينشر فرق بينهما قال الشيخ كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفرق
 انتهى **ويجوز** **عزله** اي الزوج **عنها** **بل اذنها** ان كانت حرة ويجوز
 عزله عن زوجته الامنة بل اذنها سيدك **هاوليكين** **ان يقبلها** اي
 زوجته او من بيتها **او يباشرها** **عند الناس** لانه دناءة ويكره وطئ
 عزوجته او من يتبع بحيث يراه غير طفل لا يعقل او بحيث يسمع
 صوتهما ولو رضيا ان كانا سنوري العورة والوجوم مع ريتها
او يكثر الكلام **حال الجماع** لانه يكره طلاق الكلام البول وحال الجماع
 في معناه **او يحد ثا** **بما جرى بينهما** ولو لضرتها وصوم في الغيرة
 لانه من السم وافشا السر حرام **وليس** **ان يلد** **عنها** **قبل الجماع**
 لشهه شهرتها فتشال من لذة الجماع مثل ما يناله **وليس** **ان يقبل**
راسه عند الجماع وعند الخلد **وان لا يستقبل القبلة** عند الجماع
 لان كبره وبج حرم وعطا كرها ذلك قاله في الشرح **وليس** **ان يلد**
 وطيا **ان يقول** **عند الوطئ** **بسم الله** **المسلم** **جنب** **الشیطان** **و**
جنب الشيطان ما رآه قتنا لقوله تعالى وقد موالا نفسم قال

تف
 وتامل لا يكره الجماع
 في يوم من الالهام وكذا
 السفه والتفصيل
 والحيطة

ن
 يقبلها

ص
 وكرة الدليل من حديث
 احمد بن ابيه فليستز ولا يكره
 الحيز بن رواه ابن ماجه والغير
 الحيز بن رواه ابن ماجه والغير
 الحيز بن رواه ابن ماجه والغير

عطاها التسمية عند الجماع قال ابن قنبر الله وقول المرأة ايضا روي
ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود موقوفا اذا انزل يقول اللهم
لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيبا قال في الايضاح فيلست بـ ان
يقول ذلك عند انزاله **وليس يجب ان يتخذ المرأة خرقه تناولها**
الزوج بعد فراغه من الجماع ليمسح بها وهو مروي عن عا
يشة قال الحلواني يكره ان يمسه ذكره بالخفة التي تخرج بها فرجها
قال ابن القطان لا يكره تحمها للجماع وحال الجماع ولا يخبره قال
مالك لا بأس بالخفة عند الجماع واره سفرها في غير ذلك يعاب
على فاعله **فصل وليس عليها اي الزوجة خدمتها**
في بيت زوجها وبطنه ونحوه ككف النسل والار ويلي المامني البيهقي
الحب **كني الدوام** فعل ما جرت به العادة واوجب الشيخ
المعروف من مثلها للمثله واما خد متفقسا في العجى والخبر الطي
ونحوه فهي عليها الا ان يكون مثلهما لا تخدم نفسها **ولها اي الزوج**
ان يلزمها اي الزوجة بفصل نجاسة عليها لا عليه **وبالفصل**
من الحيض والنفاس والحجامة واجتنابها للمهمات قال في الا
نصافي فله اجبارها على ذلك اذا كانت مسلمة رواية واحدة
وعليه الامساجه **ولها الزامها ايضا باخذ ما يحل من طهر**
قال في شرح المقنع ولها اجبارها على ان لا تشتر العانة اذا خرج
عن العامة برواية واحدة ذكره القاضي وكذلك الاظهار
فان طالا قليلا بحيث تعافد النفس فغير وجهان وهل له
شعرها على كل ما لا يجر كصبر وشعر وسراش على وجهه قال في الايضاح

في كني الدوام

قال في شرح القاية فصل من الواجب على الزوج دفع ثروت من غير وادام ونحوه لزوجة وفادتها وكل من وجبت نفقته لا يدفع بدله ولا دفع ثقلها بقلبه وقبوله الى اية من طلبت مكان الخبز فادامه وفضلها او رزقها ونحوها لم يلزمه بذلك ولا يجرها الى ذلك الا في وجهها وادامته الزوجة بها فكلية امره

احدها
لأن المقصود منها البضع
وما لا يجرها الى ذلك
وهو قد

احدها تمنع جزم به في المنور وصحة في النظم ونصيح المحرر
وقوله من ابن رستم في شرحه والوجه الثاني لا تمنع من ذلك
ويجب عليها اي الزوجة الخروج بلا اذن اي الزوج لان حق الزوج
واجب فلا يجوز تركه بما ليس بواجب **ولها اي الزوج** فان مرض
بعض محارمها او مات لا غيره من اقامتها استحب لاني اذنها لها
في الخروج الى تمريضه او عيادته وشهود جنازته في ذلك
من صلة الرحم وفي منعها من ذلك قطيعة رحم وبما علمنا علم
ان ندر على مخالفة ولا يستحب له ان ياذن لها في الخروج لزيارة
ابويها مع عدم المرض **لكن لها اي الزوجة ان تخرج لقضاء حاجتها**
التي لا بد لها منها **حيث لا يقيم بها للضرورة** فلا تسقط نفقتها
به **ولا يملك الزوج منعها من كلام ابويها** ولا عليك منعها من
زيارتها **لانها لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق** **مالم يمنع**
منها الضرر بسبب زيارتها فله منعها اذا من زيارتها
دفع الضرر **ولا يلزمها طاعة ابويها** في فراقه ولا في زيارة
ونحوه **بل طاعة زوجها** اصف لوجوبها عليها **فصل**
ويلزمه اي الزوج ان يبني في المضجع عند الحاجة بطلبها
لان الحق لها فلا يجب بدوى الطلب **يلتزم كل ربيع في الباني**
ويلزمه ان يبني في المضجع عند الحاجة بطلبها **سبع ليالي**
لان اكثر ما يبنى ان يجمع معها ثلاث حراير **ويلزمه**
ولها السابق **ويلزمه ان يطهر في كل سنة مرة** **ان يطهر**
راسه باليمين على كل مرة **ان يطهر** **ان يطهر** **ان يطهر**
كسائر عاداتها **ولان النكاح** **شرع** **مصلحة الزوج** **ووجوب دفع الضرر**

لحديث الحسن ان رجلا ساجد ومنه
زوجه عن الخروج فزمنها ابوها
فاساذ من رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حضوره فانها فقال
لها ان الله ولا يخاف الله ولا يخاف
الله ولا يخاف الله ولا يخاف الله
انني قد غفرت لها بطاعتها
رواه ابن ميثم في احكام النساء
وحديث حمزة بلا اذنه بد ضرره فاد
نفقة لها مادامت طارئة على منزله
جب نفقة الحامل وان كان في شرب

وان ابيت زوجة المبيت معها
زوجه ان غلبت الباني ووجه او كانت
لا يبيت عندي او ابيت السفيرة او
في فاحشها ولو اذنه سقطت قسرها
ونفقها العصى نفقا في الاولين ولغيره
من الاستماع بالافتره عن زوجها
ثلاث صح
لحديث يمين على تركه وجبا

فان ابي الوطي بعد انقضاء الاربعة الايام او البيوت في اليوم
المقرر حتى مضت الاربعة الايام بلا عناد حملها **فوق المأثم** **بها**
ان طلبت ذلك ولو قبل الدخول فهو عليه في رجل تزوج امرأة
و لم يدخل بها يقول فلان دخل بها الى شهر هل يجزئ على الدخول
قال اذهب الى اربعة اشهر ان دخل بها والافرق بينهما قال في
الافراق **او في غير طلب** **رقة يحتاج اليه** **و طلبت** **زوجته** **وقد**
لزمه الف ومائة فان ابي بلا عناد فرقة بينهما بطلبها **ويجب عليه**
اجعل الزوج ان كان غير طفل **التسوية بين زوجاته** ان كان
نساء فأكثري **المبيت ويكوه ليلة وليلة** لان ان قسم ليلتين
او اكثر من ذلك كان في ذلك تأخير لحة من ليلتين الثانية التي
قبلها **ان يرزقها** **بأكثر** من ليلة وليلة لانه الحق له بعهدها
وحاد القسم الليل ويخرج في نهاره في معاشه وقضا حقوقها
وما جرت العادة به ولصلاة العشاء والفجر ولو قبل طلوع كمل
النهار قال في شرح الافراق قلت كفى لا يعتاد الخروج قبل الاوان
اذا كان غدا واحدة دون الاخرى لان غير عدل منها ما لو اتفق
ذلك بعض الاحيان ولعارض فلا بأس **ويجوز** **دخوله** اي الزوج
في نوبة واحدة من نساياه **ان غيرها** **الا لضرر** **وتة** مثل ان تكون
منزولا بها فيريد ان يحضرها او توصي اليه ويخوذ ذلك ويحرم عليه
ان يدخل اليها **في نهارها** اي نهار ليلة غيرها **الا حاجة** او سوال
او يحتاج الى معقة فان لم يلبث لم يقضى **وان لبث** **او حاج** **لزمه**
القضا اي قضاء البث وجماع لا قضا قبلته ونحوها **وان طلق** **واحدة**

ان او غزو واجبين

الادوية وخرجه من بيتها
بالميل فمخاد قسم النهار

ويقسم ميراثه ويجوز
وعنه وخرجه من بيتها
وهذا ما علم من لا يطأ
يدور على نساياه في مرضه
ان يلقاها ان غدا رواه البخاري
اشق عليه استاذن ان يمارس فان
احدا من فان لم ياذن له اقام عند
ان اصاب بغيره او اعثر لغيره
ويجب القسم لحا يحد ونفسا
ومرقة ونحوه كخدا ورتقا وكشابة
ومرقة ورملة ومجزة ومجنونة
ماوراء من بيتها

منها

من بعد اكثر **وقت** **زيتها** مثل ان تكون هي الثانية في القسم فطلقها في
اخر نوبة الاول فقد **انتم** لا تستسبب بالطلاق الى ابطال حقها من القسم
لان الاول لما استوفت النوبة وجب للثانية مثل ذلك فان
طلقها فقل ابطال ملك حقها من القسم فلا يجوز كاطال سائر
حقوقها **وبقضيها** **لها** **من نكحها** وجوب بالدم قد قد راعى ما حقها
فلزمه كالمعسر اذا ايسر بالدينا **ولا يجب عليه** اي الزوج **ان يسوي**
بينهن في الرزق **ود** **وايه** لان ذلك طريقة الشبهة والليل ولا
سبيل الى التسوية بينهما في ذلك **ولا يجب عليه** ايضا التسوية
بينهن في النفقة والشهوة **والكسوة حيث قام بالواجب** عليه نفقة
وكسوة **وان اسكنه** **لك** **وفعله** **كاه حسنا** **واول** **لانها** **لغ** **والعدل**
بينهن روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسوي بين زوجاته
في القبله ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما لا
املك **فصل** **لماذا تزوج بكرا** ولوامته ومع غيرها ولو
حورا **اقام** **عندها** **سبع** **ثم** **دار** **اذا** **تزوج** **ثيبا** **ولوامته** **اقام**
عندها **ثلثا** لان نكاح الدائس وازالة الاحتشام والامته والحجة
سواء في الاحتياج الى ذلك فاستقيا فيه كالنفقة ولا يحتسب
عليها بما اقام عند هاشم **يعود الى القسم** **بينهن** **كلما** **كان** **قبل**
ان يتزوج الجديدة ودخلت الجديدة بينهما فصلاوة اخرى نوبة
وله اي الزوج **تا ديهي** اي تا ديب زوجاته **على ترك الميراث**

تف على هذا الحديث الحسن
عن علي بن ابي طالب
في القسم بين الزوجات
وتامله فان عني
جدا

قالا بعد في الرجل يضر امرأته
لا ينفقها لا بد ان يسأله ولا ابوها
لا يضرها الخبر رواه ابو داود
ما ينفق للزوج مدارتها وحدها
في الشاغل قال احمد العارضة
انها كلها في الثمن

خرجت من بيته فغير انه او امتسعت من اجابته الى الفراش ونحو
ذلك **وعظها** بان يخوفها الله سبحانه وتعاونيد كرهما اوجب
الله عليهما من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالخالف والمقصية
وما يستلزم ذلك من النفقة والكسوة وما يباح له من هجرها
وضربها **فان اصررت** على النشوز بعد وعظها **هجرها في النسي** اي
ترك مضاجعتها **ما شأني الزمان** مادامت كذلك **وهجرها في الظن**
ثلاثة ايام فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمسلم ان يهجر
اخاه فوق ثلاثة ايام **فان اصررت** مع هجرها في المضجع وهي
في الكلام على ما هي عليه من النشوز **ضربها ضربا غير شديدا** **مضرة**
اي عشرة اسواط **لا فرقها** **ومنع الزوج** من ذلك اي من هذه
الاشياء المذكورة **ان كان مانعا لغيرها** لان ذلك هو طاعا ما يطالبه
مع منع حقها ويثبت للزوجة ان لا تغضب زوجها **كتاب**
الخلع وهو راق امراته بعوض ياخذها الزوج بالفاظ مخصوصة
وان اكرهت المرأة زوجها الخلع او خلعت او انقصى دينه او لغيره
وضعه ونحو ذلك وخافت اثما بترك حقه فيباح لها ان تقاله
على عوض تفقد به نفسها منه وتسحق اجابته الا ان يكون له
ليها ميل ومحبة فيستحب صبرها وعدم ائقلا بها وان خالفت
مع استقامة الحال كرهه **وقع الخلع** **وشروطه** اي الخلع **سبعة**
الاول ان يقع من زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان
ودنيا بالغا ومعتقلا رشيدا او سيفها حرا وعبد **الثاني**
في شروط الخلع **ان يكون على عوض ولو كان العوض** **جبردا** كعليها
بيدها

ما يملكها أو يملكها من درهم أو متاع فإن لم يكن فله ثلاثة دراهم
 أو ما يسمى متاعا كالوصية وإن يكون العوض **من بيع تبرع** لانه
 بدل مال في مقابلة ما ليس بماله ولا منفعة فصار كالمتبرع بهذه
 الوجه وإذا اشبه المتبرع اعتبر فيمن يملكها يعتبر في المتبرع في
 البلوغ والعقل وعدم الحجة ولا فرق في ذلك بين كون بدل العوض
من اجبي او من زوجة لكن لو عطلها بأن ضارها بالضرب والتضييق
 عليها ومنعها حقوقها من القسم والنفقة والحضانة **فلا الطلع**
 منه **لم يبيع** الخلع والعوض مردود في الزوجية بحالها **الثالث** من
 شرط الخلع **ان يقع منجزا** فلا يبيع تعليق الخلع على شرط كان
 بدله لئلا ينفذ خلعك **الرابع** من شروط الخلع **ان يقع الخلع**
على جميع الزوجة بأن يقول خلعتك او خلعت زوجتي **الخامس**
 من شروط الخلع **ان لا يقع حيلة لاستقاط يمين الطلاق** قال في
 المنتهى وشروط يجرم الخلع حيلة لاستقاط يمين طلاق ولا يبيع يعني
 ولا يقع والحيل خداع لا تحمل ما حرم الله تعالى قال المنع في الشفيع وتأ
 لب الناس واقع في ذلك وفي واضح ابن عقيل يستحب اعلام
 المستفتي بملك غيره ان كان اهلا للرخصة كطالب الخلع من
 اربا فيرد الى من يرى التحلل للخلاص منه والخلع بعله وقوع
 الطلاق انتهى **السادس** من شروط الخلع **ان لا يقع بلفظ الطلاق**
 ربيع بلفظ الطلاق او بغيره رجعا بل **بصيغته الموضوعية** من
 المتناهي ولا يحصل الخلع بمجرد بدل المال وقبوله من غير لفظ
 من الزوج **السابع** **ان لا ينوي به** اي بالخلع الطلاق فتمت توفرت

هذه الشروط المذكورة كان الخلع فسما بنا لا ينقص به **عده**
الطلاق ولو لم ينو خلعاً روي كونه فسما لا ينقص عده الطلاق
 عنه ابن عباس وطاوس وعكرمة وسحاق وإبي ثور وهو أحد
 قولي الشافعي **ويستغفر المصير تحتها إلى نية وهي** أي صيغة
 المصير **خلعت** وفسخت **وفاديت** والكنائية أي كناية الخلع
بارئتك وبراءتك لأن الخلع أحد نوعي الفسخ فكان
 له صيغة وكنائية كالطلاق **فع سوال الخلع وبذلك العوض** يعني أن
 إجابته يخرج الخلع وكنائيه **بلد نية** دلالة الحال من سوال الخلع
 وبذلك العوض صار فدية إليه فأعني عن النية فيه **والإي** وإن لم تكن
 دلالة حال **فلا بد منها** أي من النية لمنه التي يكتا به **ويصح الخلع بكل لغة**
من أهلها أي أهل تلك اللغة قال في الرعاية ترجمة الخلع بكل لغة من
 أهلها انتهى **كالطلاق** فإنه يصح بكل لغة من أهلها **كتاب**
الطلاق وأصل في اللغة الخلية قال ابن الأثير من قول العرب الطلقة
 الناقة فطلقته إذا كانت مشدودة فازلت الشئ عنها وطلقتها
 فشب ما يقع بالمرأة بذلك لأنها كانت متصلة الأسباب بالزوج وهو
 حل قيد النكاح أو بعضه **يباح** الطلاق **لست عشرة** الزوجة كسوا
ويسى الطلاق **أن تركت الزوجة الصلاة وفجرها** لتفريطها في
 حقوق الله تعالى الواجبة عليها ولا يمكن إجبارها عليها وهي كهل
 فليس لها أن تخالع نفسها من أن ترك حق الله تعالى ولا يمكن إجبارها
 عليه **ويكره** إيقاع الطلاق **من غير حاجة** لأنه من غير النكاح المستحل
 على المصالح المندوب إليها فيكون مكروهاً **ويصح** الطلاق **في الحيض**
 ونحوه

وإن قال الزوج خلعاً خالفه
 بالفشل مثلاً فأنكرته أو قال
 أنا خالعتك غيري بآية من القرآن
 وتلفظ على نفس العوض أي فيها
 منكره وهي أصل براءتها وإن
 قالت خالعتك أي فكن ضمنية غيري
 لزمها كذا في غيرها مقرة بالخلع
 مدعية على الغير ضمان العوض فلهذا
 العوض لا يقرها ولم يسمع دعواها
 على الغير

ونحوه لظهور أصابها فيه ويسمى هذا الطلاق طلاق البدعة قال في شرح
 المفتن وقد اجمع العلماء في جميع الأمصار على تحريمه **ويجب** الطلاق
على المولى بعد الترتيب إذا لم يبق الغيبة **فيل** ويجب الطلاق **على**
من يعلم بجور زوجته قال الشيخ إذا كانت تزني لم يكن له أن يسكنها
 على تلك الحالة بل يفارقها وإذا كان ديوناً انتهى وقد بينت انقسام
 الطلاق إلى أحكام التكليف الخمسة **ويقع طلاق الزوج الميزان عقل**
الطلاق وكان مختاراً ويقع **طلاق السكران** **بإي** إذا كان مختاراً عالماً
 به ولو خلط في كلامه وقرأته أو سقط تمييزه بين الأعيان فلا يعرف
 الطول من العرض ولا السما من الأرض ولا متاعه من متاع غيره
 ولا الذكر من الأنثى ويؤخذ بقوله وفعال وكل فعل يعتبر
 له العقل من قتل وقتل وزنا وسرقة وظهار وإلاد وسبع وشل
 وردة وإسلام ووقف وعارية وقبض أمانة قال جماعة من الأ
 صحاب لا تصح عبادة السكران أربعين يوماً حتى يتوب وقال
 الشيخ والمحشيصة الجبينة كالبسج والشيخ يرى أن حكمه بالحكم
 الشراب المسكر في إيجاب المحل **تلبسه** الغضب أن مكلف في
 حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير
 حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح الأربعين النوا
 وي ما يقع من الغضب أن من طلاق وعناق أو يمسي فإنه مؤاخذ
 بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بأدلة صحيحة وأنكر
 على من يقول بخلاف ذلك **ولا يقع** الطلاق **من نام أو زال**
عقله **يجنون** أو أنما أو برسام أو لنشاف ولو مضى به تنفسه

بما ذكره

لا يقع الطلاق من النوم أو الزوال
 من العقل أو من النوم أو من الزوال

قال الموفق رحمه الله تعالى
 قال الموفق رحمه الله تعالى
 قال الموفق رحمه الله تعالى
 قال الموفق رحمه الله تعالى

وكذلك فليأمن من سحر ليطلق
 قال الشيخ تقي الدين بوقنبر
 عليه في الفروع قال في كونه
 قلت بل هو من اعظم كبرائات

وان وهاشنيب السفر
 بالطلاق الابداعي

والحريم وبقدمه والربا
 والكاوية الصغير وذكره في
 وهم بوقرعة في كونه بوقرعة
 في الغاية الموقرة وهو المذهب

ويقع الطلاق من افاقة من جنون او اغما فذكر ان طلاق قاله في المنتهى
 ولا يقع الطلاق من **امرهم قادر ظلماً بعقوبة** كالمضرب
 والخنق وعصه الساق والحبس والقسط في المانع الرعي فطلق
 تبعاً لقول بكرهه لم يقع وفعل ذلك بولاه امره لواله لئلا يخله في باقي
 اقارب **او تهد يد له او لولاه** من قادر على ايقاع ما هدد به
 بما يضره من اكله كقتل قطع طرف وضرب شديداً وحبس وقيد
 طويلين واخذ مال كثير واضراج من ديار ونحوه او بتعذيب
 ولده بسلطان او تغلب كلص ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما
 هدد به به ونحوه عن دفعه وعن الهرب والاختفاء فهو امره

فصل في من صح طلاقه مع ان يوكل غيره فيه وان
يتوكل عن غيره لا نه من صح تصد في شيء مما يجوز الوكيل فيه
 بنفسه صح توكله وتوكله فيه ولان الطلاق ازالة ملك فصح
 التوكيل والتوكيل فيه كالعتق **والوكيل ان يطلق متى شال ان**
 لفظ التوكيل يقتضي ذلك لكونه توكيل مطلقاً اشبه التوكيل
 في البيع **ماله يحد الموكل له اى للوكيل حد** كان يقول طلقها
 اليوم او نحوه فلا يملكه في غيره لانها ثابت له الوكالة على حسب
 ما يقتضيه لفظ الموكل **وملك الوكيل طلاقه واحدة فقط مالم**
يجعل له اكثر وليس للوكيل ان يطلق زمني بل حقة قال في الا
 لصاف ليس للوكيل المطلق الطلاق وقت بدعة فان فعل صر
 ولم يقع صحه الناظم **وان قال لها اى قال زوج زوجة طلق**
نفسك كانه لها ذلك متى شاة كوكيل اجنبي ولا يملكه

اكثر من
 ويصح ايضاً ان يوكلها
 بغير اذن

اكثر من واحدة الا ان يجعلها **ام ملك** الزوجة **ثلاث اى**
 ان يطلق نفسها ثلاثاً **ان قال** لها زوجها **طلاقك** بيدك
او امرك بيدك او قال لها وكلتك في طلاقك اى في طلاق
 نفسك **ويبطل** التوكيل في الطلاق **بالرجوع** اى رجوع الموكل
 عن الوكالة **وبالوطي** للزوجة التي وكل في طلاقها فتفسخ الو
 كالة له لالة الحال على ذلك **باب سنة الطلاق**
 اى يصح فيه حكم سنة الطلاق **وحكم بدعة** ومعنى سنة الطلاق
 ما اتى به المطلق من الطلاق على الوجه المشروع ومعنى بدعة
 ما اتى به على الوجه المحرم الممنوع عنه ثم **السنة لمن اراد طلاق**
زوجته ان يطلقها طلاقاً واحدة لان جمع الطلاق بدعة في
 طهر لم يطاها فيه اى في ذلك الطهر ثم يدعها حتى تنقضي
 عدتها الا في طهر متعقب لرجعة من طلاق في صبيحة فبعدة
فان طلقها ثلاثاً ولو بكمات في طهر لم يصحبها فيه او طلقها ثلاثاً
 في اطهار قبل رجعة **فحرام** فضلاً لا اثنتى وان طلق زوج زوجته
 مدخول بها في الحيض او في طهر ووطي فيه ولم يستبني حملها
 او علقه على اكلها ونحوه مما يعلم وقوعه حالها **وليبرادة**
فببدعي اى فذلك طلاق بدعة **وحرام** ويقع الطلاق **ولا سنة**
ولا بدعة لاني زمني ولا في عدل **لم يدخل بها ولا لزوجة**
صغيرة وايسة وحامل بي حملها فيه في الاغتاء والمنتهى
 لا صغير المدخول بها لانه عليها والصغيرة والايسة عدتها
 بالاشهر فلا يحصل الرخصة والحامل التي استبان حملها عدتها

قال شيخنا وهو مشكوك فيه
 فتدبر

بوضع الحمل فلا ريبه لان حملها قد استبان بخلاف مني مستبها
 حملها وطلقتها ظنا انها حامل ثم ظهر حملها رجا ندم على ذلك
وباح الطلاق وباح الخلع بسواها اي سوال الزوجية
 قال في المنتهى على عوض **من البتة** لان المنع من الطلاق
 زمن البتة عما انما شرع بحق المرأة فاذا ارضيت باسقاط حقها
 زال المنع وايضا **باب مباح الطلاق** **باب كتابته**
 يعني ان الاعتبار في الطلاق اللفظ دون النية التي لا يقارنها
 لفظ لان اللفظ هو الفعل المعتبر عما في النفس من الإرادة
 والعزم والقطع بذلك انما يكون بعده مقارنة القول للإرادة
 فلا تكون وصفا من غير قول فعلا وان لك قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوزه لا مني من الخطا والنسيان وما
 حدثت به انفسهم ما لم تتكلم او تعمل به فلفظ لك لتكون النية
 وحدها اثر في الوقوع وانقسم اللفظ الى صريح وكناية
 لان ازالة ملك النكاح فكان له صريح وكناية كالاعتق والباح
 بليتها الازالة **سجد** **ويحتاج الى نية** الصريح ما لا يحتمل غيره
 من كل شيء والكناية ما يحتمل غيره ويعد على معنى الصريح وهو
 اي الصريح **لفظ الطلاق** اي لفظ **وما قصر منه** فقط الطلاق
 ومطلقة وطلقتك **غير** **كطلي** وغير مضارع كتطلقين و
 غير مطلقه **سما** **عل** اي بكسر اللام مشددة **فانما قال** **الزوج**
لزوجته انت طالق طلقت **ها** **لا** **كان** **اولا** **عبا** قال ابن المنذر
 اجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم ان هزل الطلاق وجبه سوا

في كل شيء

او كان **لم ينو الطلاق** لان النية ليست بشرط في الصريح لانه
 لفظ اتجه به مع العلم بمعناه مع علم احتمال غيره فلم تكن النية شرطا
 فيه كالبيع **حتى ولو قيل له اطلقه امرالك فقال نعم** او قيل له امرالك
 طالق فقال نعم **يريد الكذب بذلك** فانها تطلق وان لم ينو ان نعم
 صريح في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح مريح الذي انه
 لو قيل له الطلاق عليك الف فقال نعم وجب عليه **ومن قال حلفت**
بالطلاق واد الكذب لم يصد حاله ان فعل ما حلف عليه **وقع**
الطلاق **حكا** لان خلافه ما اقرب ولا يترتب به حق انسان معين
 فلم يقبل في الحكم كما قرره له بما لم يتم يقول كذبت **وذكر** فيما بينه
 وبين الله تعالى لانه لم يحن واليمين انما تكون بالحلف **وان قال لي**
الطلاق او يلزم مني الطلاق او الطلاق لازم لي **فسريح** في المنع
 لا يحتاج الى نية **سوا** **كان** **منجزا** **او** **معلنا** بشرط **او** **مخوفا**
 اي بالصريح قال القاضي لا تختلف الرواية عن احمد فيمن قال
 لامرته انت الطلاق انه يقع نواه اولم ينوه ويقع **فريضة** على
 الرادة **ذلك** **وان قال علي الحليم ان نواه امراته فهو ظاهر**
والا فلعن لا شيء فيه **ومن طلق زوجته** من زوجته ثم قال **عقب**
لفظها **كذلك** معها او انت شر بكيتها او انت طلقا وقع عليها
 الطلاق **وان قال علي الطلاق** او امراتي طالق **ومعه** **الشرطي**
امراة **فان** **نوى** **معينته** من زوجته **الضرف** **اليها** وان كان
 هناك سبب يقتضي تعيها او تخصيصا مل به **وان نوى واحدة**
 من زوجاته **بهمزة** **اخرجهت** **بقية** **وان لم ينو شيئا** ولم يكن سبب

او يلزم مني الحرام
 او الحرام يلزم مني حرام
 او دلل قريته على الرادة ذلك

يقضي نفيها او تخصيها **الطلاق** الكل ومن طلق زوجته في قلبه لم يقع
طلاقه **فان** لفظ **به** وحرك لسانه وقع مقل ايها في عن احد اذا
طلق في نفسه لا يلزمه ما لم يلفظ به او يحرك لسانه قال في الفروع
وظاهره اي ظاهره النفي **ولو لم يسمع** اي من حرك به لسانه بخلاف
قراءة سورة في صلاة فانها لا تجزئ بحيث لم يسمع نفسه **ونى** كتب
صريح طلاقه زوجته بما بينى وقع وان لم ينوه على الاصح لانها
صريحة فيه لان الكتابة صريحة في الطلاق وصحة كونها صريحة
فيه ان الكتابة صريحة في فهم منها الطلاق **فلو قال لم ارد الا نكاحي**
خطي او لم ارد الا **نكاحي** قبل منه **حكما** اي في الحكم او في كونه
وقالتم اقصدا الا القراءة قبل منه **حكما** ويقع الطلاق **بإشارة الا**
خرس فقط حيث كانت مفهومة ويكون حكمها كالصريح من
غير الاخرين **فصل** **وكنايته** اي كناية الطلاق **وبه**
فيها **من كناية** سواء كانت الكناية ظاهرة او خفية الا ان الكنا
يات الصريح وان الكناية لفظ يحتمل غير معنى الطلاق فلا تعديني
له به ونى **وكنايته** اي الكناية **فسمان ظاهرة وخفية** **فانها**
يقع بها الثلاث اي الطلاق الثلاث حتى وان نوى واحدة على
الاصح لان ذلك قول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو
هريرة وعائشة **وكنايته الخفية** يقع **بها طلاق واحدة** جميع
في ملخول بها **ما لم ينو اكثر** فان نوا اكثر وقع ما نواه لانه
لفظ لا ينافي العدد فاذا نوى عددا اوجب ان يقع ما نواه
لانه لا ينافيه **فالظاهرة** خمسة عشر **انت خفية** وانت **بها**

النص
الاصح

قال في الفروع وبسوجه كقراءة قوله
يعني انه لا يقع طلاقه اذا اراد به
لسانه الا اذا انلفظ به بحيث يسمع نفسه
ان لا ينافيه

باب

باب وانت تبوء وانت بئنت وانت حرة وانت المخرج **وصلى**
على غار بك وتزوجي من ثقتك وعلقت للزوج ولا سبيل
لي عليك ولا سلطان لي عليك **وامتقتك** وخطيت شعري **لي**
وتقضي والخفية عشرة ونواهي **اخرى** **واند هبي** **واند هبي** **واند هبي**
وخيلتك وانت مخلدة وانت واحدة **ولست لي** **بامراة** **واحدة**
واستبريت **واعتزلي** **والحقى** **باهلك** **ولا حاجة لي** **فيلك**
وما بقي شي **واغناك الله** **وان الله قد طلقك** **والله قد ارادني**
منى **وجراي التلم** **ولفظ فراق** **ولفظ سراح** **ولا يشترط النية** **للطلاق**
في حاله **المفصولة** **او في حال الغضب** **اذا اسالت** **اي سالت**
الزوجة **الزوج** **طلاقا** **فينقع** **الطلاق** **في هذه الأحوال** **بالكناية**
به **ون نية** **فلو قال في هذه الحالة** **اي في حالة المفصولة والغضب**
او سوال الطلاق **لم ارد الطلاق** **دي** **فيما بينه وبين الله تعالى**
ولم يقبل حكما **على الاصح** **لان دلالة الحال لها تأثير في حكم**
الالفاظ **فان اللفظ الواجب** **يحتمل على الذم** **قارة** **وعلى المديح**
اخرى **كما في قول** **الشاعر** **قبيلة لا يعددون** **بذمة** **ولا يظنون**
الناس **جته** **خردل** **فان ظاهره** **هذا المديح** **لولا البيت الاول** **وهو**
قوله **ادى الله عادي اهل لوم** **ودلته** **فعايد** **بنو الجحلاف**
رهط **ابن مقبل** **فعلم** **بذمة** **لك** **اراد** **بذمتهم** **وقلتهم** **باب**
ما يخلط به عدد الطلاق **ويعتبر** **ملك** **عدد** **بالرجاء** **روي**
ذلك **عن** **عمر** **وعثمان** **وزيد** **وابن عباس** **وبه** **قال مالك** **والشأن**
نفي **وعلم** **ان الطلاق** **بالنساء** **والاول** **المذهب** **بملك** **الحق** **ثلاث**

رخص
 كذا من تزوج ثم طلق بدو رخص
 فاسترق قبل ان يطلق طلقين
 ثم ص

طلاقات ويملك المبعوث ايضا ثلاث طلاقات ولو تزوج امرؤ
 يملك العبد ولو مكاتباً او مدبراً او طراً رقة او معدة طلقين
 فقط طر على عبد الثلاث بشرط فوجه بعد عتقه وقع الثلاث
 وان علقها بعتقه فعتق لفته الثالثة ويقع الطلاق باينما رجع
مسائل الاولى اذا كان الطلاق بعد الدخول **هل يرضى** قال في الا
 قناع وشرحه وطلاق معلق بعوض او بمنجز بعوض كخلع في ابانة
 لانه الفسخ ازالة الضرر عنها ولو جازت رجعتها لعاد الفسخ
 انتهى وأشار للتأنيته بقوله **او قبل الدخول** والحلوة وأشار للتأنيته
 بقوله **او في نكاح فاسد** لانه نكاحها فاسد تبين بالطلاق فلا
 يمكن رجعتها فاذا لم تحل بالنكاح لعدم صحته وجب ان لا تحل
 بالرجعة فلا نكاحها في هذه المسائل الثلاثة الا بعقد جديد
 بشرط وطء وأشار للرابعة بقوله **او طلقها بالثلاث** دفعة واحدة
 او دفعتان ان كان حراً او طلقها ثنتين دفعة واحدة او دفعتين
 ان كان عبداً **ويقع ثلاثاً اذا قال لها انت طالق بل رجعة او قال**
طالق البتة او طالق طلاقاً باينما وان قال الزوج لزوجته انت
الطلاق او انت طالق او بلزمني الطلاق او الطلاق لازم لي وعلى
 الطلاق صريح في المنصوص فلا يحتاج الى نيته سواء كان منهجراً
 او معلقاً او محلوفاً **وقع به واحدة** لان اهل العفا لا يعتقد
 ونه ثلاثاً وان **نوى الثلاثا** وثنتين **وقع به واحدة** كما لو بان
 طالق أكثر من واحدة فانه يقع ما نواه **ويقع ثلاثاً اذا قال لزوجته**
انت طالق كل الطلاق او اكثره اي أكثر الطلاق **او جميعه** او متناه

او غايته

او غايته او اقصاه **وانت طالق عدد المحسن ونحوه** مما يتعد كعدد
 القطر او الرمل او الزبح او التراب او عدد النجوم او عدد الجبال
 او السفن او البلاد **او قال لها يا مائة طالق** ثلاث ولو نوى واحدة
وان قال لزوجته انت طالق اشبه الطلاق او غلطه او طوله او
 اعرضه او مل البيت او مل الدنيا او مثل الجبل او عظمها وان
 طالق عظم الشمس او القمر او عظم الفيل والجمل ونحوه **او قال لزوجته**
انت طالق على سائر المذاهب وقع طلقة واحدة **ما لم ينكر**
 فيقع ما نواه ومن طلقة الى ثلاث فثنتان **فصل في الطلاق**
لا يتبع بل جزء الطلقة كسبي فانت طالق ثلاث او سدس
 او نصف وثلاث وسدس فطلقة واحدة **وان طلق بعض زوجته**
 بان قال لها نصفك وربك وخمسك طالق وبعضك طالق
 وجزء منك طالق **طلقت كلها وان طلق منها جزوا لا ينفسل**
كيدها او اصبعها او دمه **وان نكحها طلقت كلها وان**
طلق من زوجته جزوا ينفسل كسحرها وطفنها وسننمها **او نطق**
 قال ابو بكر لا يختلف قول احمد انه لا يقع طلاق وطفن وعق
 وحرام به كوالشعر والطفن والسبي والروح وبذلك اقول
 انتهى **فصل واذا قال لامرأته الواحدة انت**
طالق لا بل انت طالق فواحدة اي طلقت طلقة واحدة قال
 ابن رجب في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة وهاها
 مسئلة حسنة ففي عليها احمد في رواية ابن منصور اذا قال
 لامرأته انت طالق بل انت طالق قال هي طلقتان هذا كلام

خف و تأمل
 على ما حذفه
 لا يقع بها الطلقة
 واحدة ما لم ينكر
 الكثر



مستقيم وان قال انت طالق لا يدل انت طالق هي واحدة ثم ذكر
توجيه حكم الاول ثم قال واما اذا قال انت طالق لا يدل انت طالق
فقد صرح بنفي الاول ثم اثبت بعد فيه فيكون المثبت هو النفي
بعينه وهو الطلقة الاول فلا يقع به طلقة ثانية **وان قال لها**
انت طالق طالق طالق فواحدة اي طلقت واحدة لا ثم يثبته
بلفظ يقتضي المغيرة **ما لم ينو اكثر من واحدة** فيقع ما فواه وعلق
في هذا كمنجز **وانت طالق انت طالق** مرتين **وقع ثنتان** ان
كان مدخولا بها **الان ينوي بتكراره تأكيد متصلا او فاما**
لها لان الاول وقع بها وانما يقع عليه طلقتان اذا لم ينو
تأكيدا ولا فاما لان هذا لليقاع ويقتضي الوقوع به ليل
للم ينفذه مثله وانما ينصرف عن ذلك للثبوت التأكيد
او الالفهام فاذا لم يوجد شيء من ذلك وقع مقتضاه **و**
ان قال انت طالق فطالق او قال انت طالق ثم طالق او قال
انت طالق بل انت طالق او بل انت طالق او طلقة بل طلقتي
او طلقة بل طلقة **فيقع عليه ثنتان** اي فانه يقع عليه طلقتان
وهذا كله **في المدخول بها وتبين غيرها بالاول** ولا يلحقها
ما بعدها لانها اذا بان بالاول صارت كالاجنبية فلا
يلحقها طلاق بعدها **وان قال لها انت طالق وطالق طالق**
اي **فيقع عليه ثلاث طلقات** معا لان الواو تقتضي الجمع ولا تر
يب فيها فيكون موقعا لثلاث جميعا **وان كانت الزوجة في**
بها فصحت الاستثنا الاستثنا استفعال من الثنا

وهو

وهو الرجوع يقال تنار من البعير اذا عطفه الى وراجه
فكان المستثنى رجوع في قوله الى ما قبله وهو اخرج بعض الجملة
بالاو بما قام مقامها من متكلم واحد **ويصح الاستثنى في**
النصف فاقول منه في المنصوص لا نذكر كلام متصل ابان به ان
المستثنى غير مراد بالاول فصيح **في مطلقا** كقوله زوجي
طلقتك الا احداهما او قال زوج اربع نسائي طلق الاستثنى
او زوج ثلاث نسائي طلق الواحدة **ويصح استثنى النصف**
فاقل من عدد **طلقات** في الاصح **فيخرج** على المذهب **لوقال**
لزوجته انت طالق ثلاثا الواحدة طلقت ثنتي اي طلقتي
وان قال لها انت طالق اربع الا ثنتي فانه يقع عليه ثنتان
بناء على صحة الاستثنى النصف فان قيل كيف اجزتم استثنا الثاني
من الثلاث وهي اكثرها طالق ثلاثا الا ثنتي الواحدة قلنا
في قوله انت لانه لم يسكت عليها بل وصلها بان استثنى
منها طلقة فصار عينا واحدة **ومن لداريغ نسوة فقال**
طلقت نسائي الاربع طواق الا ثنتي طلق ثنتان لانهما نصف
الاربع **وشرط** بالبناء للمفعول **في الاستثنى اتصال معتاد**
لان غير المتصل لفظ يقتضي وقوع ما وقع بالاول والطلاق
اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فانه الاتصال يجعل
اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ولو لم يملك
لما صح التعليق ثم ان الاتصال قد يكون **لفظا** كما لو اتى بمرتين
او يكون متصلا **حكما** كما **انتظام** اي انقطاع جملة ذلك **بعبارة**

ويصح كاستثنى بقلب من اربع نسائي طلقا
فلو قال لداريغ نسوة نسائي طلقا لانه اسم عام
واحد منهن بقلبه بقلب لانه اسم عام
العام في الخاص كمنه في نفسه لا يقع الاستثنى
في الخاصة فلو قال لزوجتي واخوتي طلقوا
واستثنى نسائي او اخوتي او اخوتي طلقوا
لان العدد قد مضى في الاول ولا يرتفع بالثاني
في قوله نسائي منها وان قال من اربع
نسائي واحدة نسائي كذا راجح طواق
نسائي واحدة بقلبه طلقا كمنه

ونحوه كتنفس وسعال بخلاف ما لو كان انقطاعه بكلام معترض
 او من طريق فان منع صحة الاستثنى ونحوه ما لم يضاف اليه الا
 استثنى قبل تمام المستثنى منه وكذا شرط ملحق كما لو قال انت
 طالق ان تدخلت الدار **فصل في حكم طلاق الزنى** الما
 ضي والمستقبل **انما قال** لزوجته **انت طالق اس** او قال لها
 انت طالق **قبل ان تزوجك ونوع** به لك **وقوعه** اي وقوع
 الطلاق **ان** اي ايقاعه **ان وقع** في الحال لان مقدر على نفسه
 بما هو المطلق في حقه **والا** اي وان لم ينوي وقوعه في الحال **فلا**
 اي فلا يقع لما روى عن احمد فيمن قال لزوجته انت طالق اس
 وانما تزوجها اليوم ليس بشي **وان قال** الزوج لزوجته **انت**
طلاق اليوم **انما جاء غدا فلعنوا** لا يقع به شي لعدم تحقق
 شرطه لان مقتضاه وقوع الطلاق **انما جاء غدا** ولا يتأخر
 الا بعد ذلك هاب اليوم ود هاب محل الطلاق **وان قال** لزوجته
انت طالق غدا **وانت طالق يوم كذا** وقع الطلاق **باولها**
 لان محل الغدا ويوم كذا ظرف للطلاق فاذا اوجب ما يكون
 طلق فانه طلقت ولا يبيد **ولا يقبل** منه **حكم** اي في الحكم **ان قال**
اردت اخرها لان لفظه لا يحتمل **وان قال** **انت طالق في غد**
او في رجب يقع باولها وذلك في رجب ونحوه من حيث
 تغيب الشمس من اخر الشهر الذي قبله لان محل الطلاق
 للطلاق فاذا اوجب ما يكون طلق فانه طلقت فيه ولو طلق
 منها قبل وقوعه **فان قال اردت** ان الطلاق انما يقع **انما**

انما جاء غدا في قوله فلعنوا
 قبل ان تزوجك ونوع به لك
 طالق في قوله فلعنوا
 انما جاء غدا في قوله فلعنوا
 انما جاء غدا في قوله فلعنوا

فيما بينه

فيما بينه وبينه تبارك وتعالى **وقبل حكم** لان اخره
 الا وقامت واوسطها منها فاذا تبارك لك لا تخالف ظاهر لفظه
 فان قال انت طالق اول شهر كذا او غير ذلك في راسه او
 استقبله او بعده فانه لا يقبل قوله اردت او سطره ولا اخره لان
 لفظه لا يحتمل **وانت طالق كل يوم** او انت طالق اليوم وغدا
 غدا **فواحدة** **وانت طالق في كل يوم فتطلق في كل يوم واحدة**
 او انت طالق يوم يقدم زيد يقع يوم قدمه من اوله وان
 قال لها انت طالق **انما مضى شهر** فانها تطلق **بعضي بلدين**
يوما وان قال انت طالق **انما مضى الشهر** وانها تطلق **بعضي**
وكذا اي وكما التفصيل المذكور **انما قال** لها انت طالق
انما مضى سن او **انما مضى السنة** **باب تعليق الطلاق**
انما علق الرجل طلاق زوجته او علق عبده **على وجوده**
مستحيل عادة **كاشعدي السما** او **شأ الميت** او **شأت**
البرية او طرت **فانت طالق لم تطلق** ولم يعلق **وان علقه**
اي علق الطلاق وكذلك العلق **على عدم وجوده** كان لم
تصعدي الى السما وان لم يشأ الميت ونحوهما **فانت طالق**
طلقت في الحال وعلق الرقيق كما لو قال انت طالق ان لم ابع
عبدي فمات العبد لغيره علق الطلاق على عدم فعل المستحيل
وعلمه معلوم في الحال وما جعله **وان علقه** اي الطلاق على
فعل غير المستحيل كان لم اشترى من زيد عبده فانت طالق
لم تطلق الا **باولها** من ما علق عليه الطلاق وهو موت العبد

او عتقه **الم يكن هناك شبه او قرينة تدل على الغر او قيل**
بمن كقول اليوم او الشهر فيعمل بذلك اي بالنية والقصد
او التيقيد بمن **فصل ويصح التعليق مع تقدم الشرط**
بصرح بطلاقه كان دخلت الدار فانت طالق وبكناية الطلاق مع
قصده كان دخلت الدار فانت خلية وينوي بلفظ خلية الطلاق
يصح التعليق مع **تاخره** اي تاخر الشرط بصرح كقولك انت طالق
ان دخلت الدار وبكناية مع قصده كقولك انت خلية ان دخلت
الدار ثم مثل المصنف المتقدم والمتاخر بقوله **كان في وقت فانت**
طالق هذا مثل تقدم الشرط او انت طالق ان وقت وهذا
مثال تاخر الشرط ويشترط لصحة التعليق ان يبين الشرط
قبل فراغ اللفظ بالطلاق ويشترط لصحة التعليق ايضا
ان يكون اي الشرط متصلا بلفظ او حكما فلا يصح لو عظم
ونحوه بين شرطه وحكمه او قطع بسلام منتظم كانت طالق
يا زانية ان **وقت** او ان **وقت** يا زانية فانت طالق وبغير ان
اي التعليق بسكوت بين شرط وحكمه سكوتا يمكن فيه الكلام
او كلام غير منتظم كقولك انت طالق سبحانه الله ان **وقت**
في الحال لقطع التعليق **فصل في مسائل متفرقة**
فيها الطلاق **ان قال** لزوجتي **ان اخرجني** **بغير ادني** او **الا**
باذني او حتى **انك** فانت طالق **اذن** **بها في المخرج**
ولم تعلم في جت طلقت لان **الاذن** هو الاعلام ولم يعلمها او
اذن لها **وعلت** **وخرجت** ثم خرجت ثانيا **لا** **اذن** طلقت لانها

ومنى قال من حلف لا يخرج زوجته
الا باذنه وخرجت كذا اذنت
في مخرجها وانكرت بطلانها
او بعد عنها لوقوع الطلاق فاعلم
لان الاصل عدم الاذن

خرجت

خرجت بغير اذنه **الم ياذن** الزوج **بها في المخرج** **طالما** **اشد** **للزوج**
بغير اذنه فلان رجل معين ظاهر اجنبيا كان او غيره **فانت طالق**
وان **فلان** **وخرجت** **لم تطلق** قال في الانصاف على الصحيح من
المذهب وحسنه القاضي وجعل المستثنى محمولا عليه انتهى فعلى
هذا يكون المعنى على قول القاضي ان حصل منك خروج بذكر
انه ان زيد فانت طالق فينفوت المحلف عليه بمرته وان قال لها
ان اخرجتني **الى غير الحام** بلدان **في فانت طالق** **فخرجت** **اي** **الحام**
ولغيره او لم **ثم** **بغير اذنه** **طلقت** ايضا لان ظاهر هذه البيِّن
المنع من غير الحام فكيف ما صار الى من حلف كالحالف لفظه
وان **قال** **رجل** **زوجتي طالق** او **مالك** **عبد** **عبي** **حر** **ان شاء الله**
او **الا** **ان** **يشاء الله** او **ان** **لم** **يشاء الله** او **ما** **لم** **يشاء الله** **ثم** **نفع**
المشيتة **شينا** **وقوع** **الطلاق** **والعتاق** **لقصده** **يقول** **ان** **شأ الله**
تاكيدا **لوقوع** **وقد** **نفى** **احد** **على** **وقوعها** **وان** **قال** **انت طالق**
ان **شأ** **فلان** **فتعليق** **على** **مشيتة** **فلان** **لم** **ينفع** **الا** **ان** **يشأ** **فلان**
وان **قال** **زوج** **زوجتي** **انت طالق** **الا** **ان** **يشأ** **زيد** **فالطلاق**
سوف **فان** **الى** **زيد** **المشيتة** **او** **جن** **ارما** **ق** **وقوع** **الطلاق**
اذن **لان** **اوقع** **الطلاق** **وعلى** **رفع** **شرط** **ولم** **يوجب** **وانت**
طالق **ان** **رايت** **الطلاق** **عيانا** **بان** **لم** **يحصل** **دون** **رويته** **فيم**
او **قتر** **فرا** **تدري** **اول** **ليلة** **او** **ثاني** **ليلة** **او** **ثالث** **ليلة** **وقوع**
الطلاق **وان** **رايت** **بعده** **ها** **اي** **بعده** **اليالي** **الثلاثة** **رسم** **الطلاق**

ص
اذ قال انت طالق يوم اشرفك
انشاء الله فمقت وبها انك
انك فاشترى يوم اشترى بها انك
لله فاشترى عتق قال في المبدع

لا يترى يسمى بعد هافر في الامح وان قال تزوجته انت طالق ان
فعلت انت كذا او قال انت طالق ان فعلت انك كذا ففعلته هي
 او فعلته هو حال كونه الفاعل منهما مكرها او فعلته حال كونه
 بمنوان او حال كونه مغيبا عليه او حال كونه نائما لم يقع الطلاق لانه
 معطى عقله في هذه الاحوال وان فعلته هي او فعلته هو حال كونه
 ناسيا الخلف او حال كونه جاهلا وجوب الحنث بفعله او جاهلا
 ان الفعل الملعوف عليه كمن حلف لا يذبح ذراية ثم دخلها
 جاهلا انها ذراية وقع الطلاق **وعكسه** اي عكس ما ذكر
 مثله اي في التفصيل المذكور **كان لم يفعل** انت كذا او ان لم يفعل
 انك كذا فلم يفعل هي او لم يفعل هو نسيانا او غيره **فصل**
 في الشك بالطلاق وهو هنا مطلق التردد **ولا يقع الطلاق**
بالشك فيه او فيما علق عليه وان كان عديميا بان قال ان لم اد
 خل الدار يوم كذا فزوجتي طالق ومضى اليوم وشك هل دخل
 الدار فيه او لا لا بد شك طرا على يقين فوجب طرده كالمشك
 المتطهر في الحديث وتقدم قال الموفق والبرق التزام الطلاق
 من حلف لا ياكل كل عرق مثله **فاشبهت** الملعوف على عدم اكليها
 بغيرها واكل الجميع **الا واحدة لم يحنث** لان الباقية بعد المأكول
 يحتمل ان يكون الملعوف على عدم اكليها **وهي** طلق زوجته **شك**
في عدد ما طلق بني على اليقين وقال الخ في اذا طلق فلم يدر
 واحدة طلق ام ثلاثا لم يحل له وطئها حتى يتيقن **وهو** اي اليقين
 الاقل **وهي** ارفع بزوجه كلمة **وشك هل هي** اي الكلمة **طالقا**
 او طاهرا

او طاهر لم يلزمه شيء وان شك من له زوجة هل طاهر منها
 او حلف بالله تعالى لزمه يحنث اذ من كثر تيمها لانه اليقين **باب**
احكام الرجعة وهي اي الرجعة في الشرع **اعادة زوجة الطلقة**
 طلقا غير بائن **اي ما كانت عليه** قبل الطلاق **بغير عقد** اي عقد
 نكاح قال الارزهي الرجعة بعد الطلاق اكثر مما يقال بالكسر
 والفتح جائز وهي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب
 فتقوله تعالى وجعلتهن احق بربهن الاية ولما السنته كما في حد
 يثا بن عمر رضي الله تعالى عنهما حين طلق امراته فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم مرة فليراجعها بعاه الحاجة الا البخاري
 وقد طلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها رواه ابو
 داود والنسائي وابن ماجه واما الاجماع فقال ابن المنذر
 اجمع اهل العلم على ان المني اذا طلق دونه الثلاث والعيب دونه
 الاثنى عشر ان لها الرجعة في العدة **من شر وطئها** اي الرجعة
ان يكون الطلاق نكرا باني لان من استوفى عد طلاقه لا تحل
 له حتى تنكح زوجا غيره فرجعتها لا تحل له **لث** **وهي** شر وطئ
 الرجعة **ان تكون في العدة** ولو كرهت الرجعة **فابطلت** انما
 تصبح الرجعة بارجعة شر وطئ الاول ان يكون دخل او خلا بها
 لان الرجعة لا تكون الا في العدة وغير المدخول به العدة عليها
 الثاني ان يطلق في نكاح صحيح لان الطلاق حل للنكاح
 فهو فرع عليه فاذا لم يصح النكاح لم يصح الطلاق لانه فرع
 ولان الرجعة اعادة النكاح فاذا لم تحل بالنكاح وجب ان لا تحل

وليس من شرطها اي الرجعة ان
 يقع عليها هذا المذهب ففعل
 في رواية ابن منصور وعليه ما جاز
 لا يصح خلا قاله بل يستوفى
 شيئا لا عليها احتياطا ولها اي
 الرجعة ان تنكح او لا تنكح
 له فان تزوجت نفسها ولها ان
 تنكح غيرها النساء لا زوجة
 ما وشيها

بالرجعة الثالث ان يطلق دون ما يملكه من عدد الطلاق وهو
الثلاث المني والانتفاء للعبد الرابع ان يكون الطلاق بغير عوض لا
العوض في الطلاق انما جعل لنفسه في المرة نفسها من الزوج
ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة فذلك لك امتنعت الرجعة مع
العوض في الطلاق فاذا وجدت هذه الشروط كان الرجعة
مادامت في العدة لا تداءى بها المسلمون **وتصح الرجعة بعد انقضاء**
دم الحيضة الثالث حيث لم تغتسل واذا فرطت في الغسل
عشر في سنة وله لك ان وطئ الزوجة قبل الاغتسال حرام
لوجود اثر الحيض الذي يمنع الزوج الوطئ كما يمنع الحيض فوجب
ان يمنع ذلك ما صنعته الحيض ويوجب ما وجبه الحيض كما
قبل انقطاع الدم فاما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق
واللعان والنفقة وغيرها فيحصل بانقطاع الدم رواية واحدة
قال في شرح المشتمل وشرح الاقناع قال المهر رتبة للقاضي وغيره
وتصح الرجعة ايضا قبل وضع ولد متاخر فيما اذا كانت حاملا
بالكرمين واحد لبقاء العدة لا في ردة ولا بتقليتها بشرط وتحصل
الرجعة بالقول والفعل **والفاظ لها اي الرجعة راجعتها اي**
راجعته زوجتي ورجعتها ارجعتها الى كامي واسكنها
ورددتها ونحوه مثل اعدتها ولو زاد للجمعة او زاد للدهانة
ولا تشترط هذه الالفاظ بل تحصل رجعتها بوطئها ولا تشترط
الرجعة بقول الزوج **نكحتها او تزوجتها** لان ذلك كناية والرجعة
استباحة يرفع مقصود فلا تحصل بالكناية كالنكاح **ومني اغتسل**
الزوجة

الزوجة من الحيضة الثالث ولم يرقحها بائنته ولم تغلله
لا يعقله جلدك يستكمل للشروط **وتصح الرجعة بوطئها**
ولو بعد وطئ زوج اخر قال في المشتمل **تليسه** اذا طلق
الرجل زوجته ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت بغير نكاح
صحيح ثم طلقها الثاني بعد اوطئها وعادت لزوجها الاول فانها
تعود على طلاق ثلاثا باجماع اهل العلم واذا طلقها دون ثلاث
وانقضت عدتها وتزوجت من اصايلها او من لم يصيبها وبها
ثبت منه وعادت الى الاول فاما ان حبسها فعود اليه على ما بقي
من طلاقها هذا قول الاكابر من اصحاب الشافعي صلى الله عليه
وسلم منهم عمرو بن وهب ومعاذ ومروان بن حصين وابو
هريرة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي
الله عنهم وعنه عنهم **فصل واذا طلق الزوج**
الى ثلاثا دفعه او دفعات او طلق الزوج المبدئي ولو
عنت قبل انقضاء عدتها **لم تسلم له حتى تنكح زوجا غيره** كما
صحيح لقوله تعالى الطلاق مرتان الى قوله سبحانه وتعالى
فان طلقها فلا تسلم له من بعد حتى تنكح زوجا غيره **وطئها**
الزوج في قبلها لان الوطئ المعتبر في الرجعة لا يكون في غير الزوجة
القبل **مع الانتشار** قاله الاصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم
لا شيء لك وفي عسيلة ويد وق عسيلة وانما يكون ذلك
مع الانتشار فيكفي بذلك **ولو كان الزوج مجنون او مفطوع**
المحصيلين دون الذمى **وانما ارغف على واخلفت ذم**

في زوجها اي ادخلت ذكره في فرجها مع انتشارها لونه
 وطى من زوج وجب فيه حقيقة الوطى فاحلها كما لو وطىها حال
 افاقره ووجود خصيتيه **او كان لم يبلغ عشرين** او كان لم يتزل
 او ظنها اجنبية **ويكفي** في هذا الوطى **تغيبب الحشفة** كل ما
او تغيبب قدها اي قدر الحشفة **من مجبوب** اي مقطوع
 الحشفة لمصولا ووق العسيلة بذلك ويكفي ايضا وطى
 مرم لمريض وضيق وقت صلاة وفي مسجد وفي حال سفرها
 نفسها لقبض مهر حال وقصد اضل رهايا لو طى لبعاله ذكره
 وضيق فرجها **ويحصل التحليل بذلك** اي بوطيها ما لم يكن
وطيها في حال الحيض او النفاس او الاصرام او في صوم
الغرض او في الدبر او في كاح باطل او فاسد او يشبهه
 او بملك عاين وان كانت امه فاشترها مطلقا لم تحلل متى
 تنكح زوجها غيره **ويطأها فلو تزوجت المطلقة ثلاثا باضرار**
طلقها الثاني وادعت انه اي زوجها الثاني **وطيها** وانما يحزر
 للدول نكاحها **وكف بها الثاني في الوطى** **فالقول قوله** اي
 قول الثاني **في تنصيف المهر** اذا لم يقرب بالحلوة بها **والقول**
قولها في وجود الوطى في اباعتها للدول فان قال الزوج
 الاول انا اعلم انه ما اصابها لم يحل له نكاحها لانه لم يقرب على
 نفسه بغير عيها عليه فان عاد فالكذب نفسه وقال قد علمت
 صدقها اديني فيما بينه وبين الدعي وجل لا تاذ اعلم كل ما لم تحم
 بكذب ولا تترك يعلم في المستقبل ما لم يكن علمه في الماضي ولو قال

ومن غاب من مطلقته ثلاثا
 من غير ذكر له انها
 من اصابها وانقضت عدتها
 وانكحها في ذلك زمان من نكاحها
 لا يغيب على نفسه صدقها الا
 من نكحها على نفسها ولا سبيل
 الى معرفة ذلك حقيقة الا ان
 يوثقها في صوم الزمان
 كما صارها انقضت عدتها ولو
 لو كانت هي القابسه وذكر
 ذلك فانما يغيب صدقها
 تعالى بطلان نكاحها

ما اعلم

ما اعلم انه اصابها لم تحم عليه بهذا **كتاب الايلا**
 لغة الحلف وهو حرام **كالظهار** قال في الفروع في ظاهر كلامهم
 لا يمين على ترك واجبه وكان الايلا والظهار طلاقا في
 الجاهلية **ويصح من زوج** فلا يصح من غيره لقوله تعالى الذين
 يولون من نسائهم **يصح طلاقه سواء عازا عن الوطى اما**
لمرضى لا يرضى بروه او لغيره كما مل او شلل لان الجماع لا يطلب
 منه لا متناعه بعجزه **فاذا حلف الزوج بالله** لئلا يترك **وتعالى**
او بصفة من صفاته سبحانه وتعالى **انه لا يطأ زوجته** الممكن
 جماعا في قبل **ابدا** او يطلق او ملك **تزيد على اربعة اشهر**
 يتكلم بها او ينوي بها **صا مولا** ولا فرق في ذلك بين ان
 يحلف في حالة الرضا او الغضب ولا بين ان تكون الزوجة
 مدخولا بها او لا مضى على ذلك **ويوجب له** اي للمولى ولو قنا
الحاكم ان سالت زوجته الحاكم وذلك **اربعة اشهر** من
حيث ينسب قال في المنتهى وشهد المولى ولو قنادة اربعة
 اشهر من ينسب ويحسب عليه زمني عذره فيها كحبس واحرام
 ومريض ويخود لك لان المانع من جهة وقصد التمسك
 الذي عليها لا عذر لها يعني انه لا يحسب عليه من المدة زمني
 عذرها كصق وجنون ونشور واحرام ونفاس ومريضها
 وجبها بخلاف حيض انتهى **فا ينفق** فهم من المدة للايلا اربعة
 شروط الاول ان يحلف الزوج على ترك الوطى في القبل فان
 تركه بغير **كذلك** لم يكن مولا الثاني ان يحلف بالله تعالى وصحة من

وان قنيت لا متناعه
 الكفا او لا فرق في طلاق
 او لا فرق في طلاق
 او لا فرق في طلاق
 او لا فرق في طلاق

ونكحها بغير مولا
 او اصرام اصابها في حيض او نفاس
 لانه فطر ما فطر على تركه فاحل
 بغيره بغير مولا
 بغيره بغير مولا

من صفات الثالث ان يحلف على اكثر من اربعة اشهر الرابع ان يكون
 من خروج يمكنه الوطى ثم **يجوز بعد ها اي بعد مضي الاربعة اشهر**
بين ان يكفر كفارة عيما ويطا او يطلق فان امتنع من ذلك
 اي من التكفير والوطى او الطلاق **طلق عليه الحاكم** طلقة او ثلاثا
 او فسخ وليس للحاكم ان يامر بالطلاق ولا ان يطلق عليه الا ان
 تطلب المرأة ذلك من الحاكم **كتاب الظهار** مشتق من
 الظهر واما خص به الظهر من بين سائر الاعضاء لموضع
 الركوب ولذا لك يسمى الركوب ظهرا والمرأة ركوبة اذا
 غشيت فيه في قال لزوجته اني على كظهر ابي كأنه معناه انه
 شبه امراته بظهر ابي في التحريم كأنه يشيران ركوبها
 للوطى حرام كركوب امه لذ لك **وهو اي الظهار شرعا ان**
يشبه الزوج امراته او يشبه عضلا منها اي من امراته بنى اي
بشخص يحم عليه من رجل او امرأة كأمه وأخته وبنته وكذلك
 يكون مظاهها اذا شبه امراته بذلك **او بعضهن** ولو بغيرة
في قال لزوجته انت اويدي او وجهك او اذنك كظهر
اي اويدي ابي او بطن ابي او ظهر ابي او كظهر زيد اويدي زيد
 او قال لزوجته انت على كظهر فلانة الاجنبية او كظهر اخت
 زوجتي او عمتها او خالتها **او قال لزوجته انت على حرام**
 ظهرا وان نوى طلاقا او ميئالا ان زاد ان شاء الله وسبق
 بها نضا **او قال للعل علي حرام او قال ما احل الله لي حرام صار**
مظاهرا وان قال لزوجته انت على كامي او مثل اي او انت

قال في شرح المنهاج لمصنفه وان
 رأت ان يطلق ثلاثا ففهي ثلاثا
 لا تارة واحدة في كل مرة
 قال في شرح المنهاج لمصنفه وان
 قال لزوجته انت على كظهر ابي
 فهو طلاق لانها لا تنفك به عن الطلاق
 على ما في شرحه

مثل اي

مثل اي او كامي او انت مني كامي او مثل اي **واطلاق في جميع**
ذلك فظهار على الاصح لانه الظاهر من اللفظ عنده الاطلاق
وان نوى بقوله انت علي او عندي او معي كامي او مثل اي
في الكرامة ونحوها كالمحبة فلا يكون مظاهرا لانه حينئذ يبين
 ويقبل منه في الحكم **وان قال لها انت اي او انت مثل اي دون**
ان يقول علي او عندي او معي او قال لها علي الظهار
يلزم من الظهار ليس ذلك **بظهار الا مع ينه للظهار او قرينة**
 تدل عليه لان احتمال هذه الصور لغير الظهار اكثر من احتمال
 الصور التي قبلها وكثرت الاحتمالات ترجح اشتراط النية
 في المحتمل الاقل يستعين له لانه يصير كناية فيه فتشترط النية
 فيه كسائر الكنايات وتقوم في ذلك القرينة مقام النية
وان قال لزوجته انت على كالمحبة او كالدّم او كالحريم يرفع
ما نواه من طلاق لانه يصلح ان يكون كفاية فيه فاذا اقترنت
 به النية وقع ما نواه من عدم وان لم ينه عن اطلاقته وهي ظهرا
 كما قلنا في قوله انت علي حرام **وهي عيني** وهو ان يريه قرينها
 لا تحريمها ولا طلاقها فيكون ميئالا فيها الكناية بالحنث **فان**
لم ينو شيئا من هذه الثلاثة فظهار اي فيكون ظهرا لان
 معناه انت علي حرام كالمحبة والدّم **فصل ويصح الظهار**
من كل من اي زوج يبيع طلاقه مسلما كان او كافرا حرا كان
 او عبدا كبيرا كان او ميئرا يعتل الطلاق لانه تحريم الطلاق
 فحرام مجراه وصح من يبيع منه ويصح الظهار مجراه ومعتلا

بشرطه **وعلقناه** في حلف بالظهار او بالطلاق او بالعق وحث
لزمه ما حلف به **فان يفر** اي يفر الظهار رجل يصح طلاقه **لا**
جنبية بان قال لغير زوجته انت على كظهر ابي او **علقه بزوج**
يحيها بان قال لها ان تزوجتك فانت على كظهر ابي وسوا في
ذلك ما اذا قاله لمعينه كما مثلت او عمه فقال النساء على كظهر
ابي او كل امرئ تزوجها فهي على كظهر ابي قاله في شرح المقنع
او قال لها اي الاجنبية انت علي حرام ونوى ابله مع كونه
له لك ظهرا لان ذلك ظهار في الزوجة فكذا في الاجنبية
فان تزوجها لم يطاها حتى يكف **لان اطلق** بان لم ينزل **او**
نوى ان لا ندرصادق في حرمتها عليه قبل عقد التزويج
ويقبل دعوى ذلك منه حكاه لان الاصل **ويصح الظهار مطلقا**
كانت على كظهر ابي **وموتها كانت على كظهر ابي شهر رمضان**
فان وطئ فيه اي في شهر رمضان **فمظاه** اي يكفر كفارة ظهار
والا بان لم يطا فيه **فلا يكون** مظاه **فلا تلزمه كفارة لانزال**
عنه حكم الظهار بمضيه **وان اصبح الظهار حرم على المظاه** و
المظاه **نمسا الوطئ ودواعيه** كالقبلة والاستمتاع بما دون
الفرج **قبل التكفير** ولو باطعام فيلزمه اخراجها قبل الوطئ
بخلاف كفارة عيى **فان وطئ المظاه** المظاه منها **ثبتت**
الكفارة في دمه اي دمه المظاه **ولو كان الواطئ مجنونا**
بان ظاه ثم جنى لان كان الوطئ مكره **ثم لا يطان انا**
يكفر وان مات احدها اي احدا الزوجين بعد الظهار وقبل

منها

الوطئ

الوطئ **وقبل التكفير فلا كفارة** عليه سوا كان ذلك متراخيصا
ظهارا او عقبة **فصل الكفارة** فيه اي في الظهار والكفارة
في الوطئ في نهار رمضان على الترتيب **وهي متفرقة بموتة**
لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة والحق بك
لك سائر الكفارات حلالا مطلقا على المقييد كما حمل مطلق قوله
تعالى واستشهد وشهيد يعني بجائزكم على المقييد في قوله
تبارك وتعالى واشهد واذوي عدل منكم وان لم يحل عليه من
جهة المقتل حل عليه من جهة القياس والجامع بين كفارة القتل
وغيرها من الكفارات ان الاعتاق يتضمن تفرغ المعتق المسلم
 لعبادة ربه وتكليف احكامه ومعونته المسلمين فتناسب ذلك
شرع اعتاقه في الكفارة تحصيل له المصالح والحكم مقرون
بها في كفارة القتل المنصوص على الايمان فيها فليتعل
ذلك الى كل عتق في الكفارة فيختص بالمؤمن لا خصا صها
بهذه الحكمة **سالمه في العيوب المضرة في العمل** ضررا بينا لان
المقصود تمليك العبد منافعة وتمكينه من التصرف لنفسه ولا
يجعل هذا مع ما يضرب بالعمل ضررا بينا كعمى وشلل ايلو رجل
او قطع احداهما او سبابته او وسطى او ابهلم من يدا ورجل
او خلفه او بنصر من يده ويخزي مدبره وصغيره والانه نرا
واخرج بسبب الجيوب وخصي واصم واخرس تفهم اشارته
واعدو ويرهون ومؤجر **ولا يخزي عتق الاخرس الاصم**
ولو فهمت اشارته ولا مجنون مطبق **ولا يخزي عتق المجنون** ولا

المزمع ولا المتعذر **فان لم يجد** الرقبة بان عجز عنها العجز الشرعي
 فيلزمه **صيام شهر في متتابعين** حراكا كان او قضا **ويلزمه تلبس**
في الليل بصره ككونه واجبا ويلزمه تعيين النية جهة الكفارة وينقطع
 انتابح بوطي مظاهرها ولو ناسيا او مع عذر يبيح الفطر او ليل
 لا غيرها في الثلاثة وينقطع بصوم غيره مضان ويفطر بلا علة
فان لم يستطع الصوم لكبر او مرض لا يرجى شفاؤه قال في المنتهى
 ولو يرجى شفاؤه **اطعم سقيا سكرانا** لكل مسكين **مدبر او**
مضف **صاع من غيره** ويشترط في المسكين الذي يجزى عنه طعامه
 كونه **لاحرا ولو انثى ولا يضر وطى مظاهرها** انشا الا
 طعام ويجزى دفعها الى صغير من اهلها ولو لم ياكل الطعام
ولا يجزى الخبز لانه خرج عن حالة الكيال والاذخار فاشبه
 الرابسة **ولا يجزى في الكفارة غير ما يجزى في الفطرة**
 ولو كان ذلك قوت بلكه **ولا يجزى في الكفارة ان يغدي**
 المسكين او يعشدهم بخلاف فذرا طعامهم **ولا يجزى القيمة**
ولا يجزى العتق ولا الصوم ولا الاطعام الا بالنية وهي ان ينوي
 كونه ذلك من جهة الكفارة **كتاب اللعان** واعتقاده
 من اللعن لان كلام الزوجين يلحق نفسه في الخامسة وهو
 شرعا شهادت موكلات بايمان من الجانيين مقرنة بلعن
 وغضب فائمة مقام حد في او تعزير في جانب وقائمة مقام
 حبس في جانبها **ادار من الرجل زوجته بالزنا** في قبل او دبر
فعليه الحد **ان كانت محصنة او المقررة ان كانت غير**
 محصنة

نسخ في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠

محصنة وبات في قعر الحصان في القذف **ان يقع البينة**
 عليها بما قاله **او يلعن** وضمن في صفة اللعان ان يقول الزوج
 اربع مرات **اولا** **اشهد بالله اني كنى الصادقين فيما ربيتها**
بمن الزنا **ويطير اليها** ولا حاجة لان تسمى **او تكتب** الا سبع غلظتها
 ثم يزيد في الخامسة **وان لعنته الله عليه** **ان كان من الكاذبين**
 ولا يشترط على الاصح ان يقول فيما رماها به من الزنا قاله في
 شرح المنتهى قال ابن هبيرة لا اراه يحتاج اليه لان الشرع انزل
 ذلك وبينه وهم يذكرون هذا الا بشرط **ثم تقول الزوجة ربعا**
اشهد بالله اني كنى الكاذبين في ما رما بي به من الزنا وتشير
 اليه ان كان حاضرا بالجلس وان كان غائبا عنه سمته ونسبته
 وتكرر ذلك **ثم تزيد في الخامسة وان غضب الله عليها**
ان كان من الصادقين ولا يشترط على الاصح ان تقول فيما
 رما بي به من الزنا فان نقص لفظها ذكر ولوا تباها لا كن حكم
 به حاكم به او بقتله او قتلته الغضب او ابد له باللعنة
 او السخط او قدم اللعنة او ابد لها باللعنة او الابعاد
 او ابد لفظ اشهد باقسم او احنف او اتى به قبل القايمه
 عليه او بالحق حاكم او نأقبه او بغير العربية بنية محسنها
 ولا يلزم تعليمها ان عجز عنه بها او علق اللعان بشرط اعد
 من موالات الكلمات لم يصح لانه مخالف للنهي **ويسري**
منها قبا لما في حديث ابن عباس في ضربها بالاحجار فشهد
 ثم قامت فشهدت وهذا يدل على انها لا عا قبا ما **محضرة**

ان هلا لاهي

جامعة وسمى ان **ينقصوا عن الاربعة** من الرجال لان الزوجة
 جامعة مقصد على النفاق يشهد ون على اقرارها عند الحاكم ويسمى
 ان يكونه اللعان في الاوقات والاماكن المعظمة ففي مكة بين
 الركن والمقام وفي المدينة عند مبر النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلدات عند
 منابر جوامعها وتقف المحامض عند باب المسجد وفي الزمان
 بعد العصر وسمى ان **يا امرأ الحاكم** من اي رجل يضع يده على
 الزوج وامرأة تضع يدها على فم الزوجة عند الخامسة
 ويقول اتق الله فانها الموجهة وعذاب الدنيا اهن
 من عذاب الآخرة اما كون الخامسة هي الموجهة فافواه
 كان كاذبا وجبت عليه اللعنة لا التزاما ياها في الخامسة
 وان كانت كاذبة وجب عليها الغضب بالتزامها اياه
 في الخامسة فينبغي التحريف عند ها والاعلم ان عذاب
 الدنيا اهو من عذاب الآخرة لانه عذاب الدنيا منقطع
 وعذاب الآخرة دائم ليتوجب الكاذب منها ويرتدع
 عما عزم عليه ويبعث الحاكم الى حفره من يلاعني بينهما
فصل وشروط اللعان ثلاثة الاول **كونه بين**
زوجين ولو قبل الدخول **كففي** ولو قنينا او فاسقين
 او ادمايين او احداها **الثاني ان يتقدم** اي اللعان
فلهما بالزنا ولو في دبر كقولهم زنيتم او يا زانية او يا زني
 تزني ولو قال قوطيت مكرهة او ناعة او لبسحة فلا لعان

الثالث انكذب الزوج في قذفها وابتدع كذبها
انقضا للعان لانها اذا لم تكذب لولا قذفه والملاعنة اذا انتظم
من الزوجين ويثبت بتمام تلاعنها اربعة احكام الحكم الاول
سقوط الحد عن ان كانت الزوجة محصنة او التفرغ ان
كانت غير محصنة الحكم الثالث التفرغ الزوج ولو اكدت بنفسه
ولو كانت امة فاشتراه بعد الحكم الرابع انتفا العان عن الملا
عن ويعتبر التفرغ اي الولد ذكره من يحاكي اللعان كاشهدك
بالسقطت وما هذا ولي فتقول هي اشهدك بالحد لعدا
كذب وهذا الولد وله فصل فيما يلحق من النسب
انما انت زوجة الرجل بولد بعد نصف سنتين اذا لم يكن
اجتماه بها ولو مع غيبة فرق اربع سنين قال في الفروع
ولو مع غيبة عشرين سنة قال في الغني في مسألة القافة
وعليه مصوص الامام احمد ولعل المراد ويحني سيرو والا
فالخلق على ما ياتي انتهى ولا ينقطع الا عن الاجتماع ببعض
حتى ولو كان الزوج اربع عشر سنين لم ينفك عنه على الاصح
لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللمامع ولك
يكن كونه منه وقد اختلفا بعشر سنين فما زاد لقول النبي
صلى الله عليه وسلم واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم
في المضاجع ولان تمام عشر سنين متى يمكن فيه البلوغ
فيحق فيه الولد كالبالغ وقد روي ان عمر وابن العاص
وابنه لم يكن يدرها الا اثني عشر سنة وامر النبي صلى الله عليه وسلم

انشاء في الفريضة بين الامتلاء غنيته ولو لم يكن له فريضة
 يعني ولو لم يترك فريضة بين الامتلاء غنيته ولو لم يكن له فريضة
 انشاء في الفريضة بين الامتلاء غنيته ولو لم يكن له فريضة
 انشاء في الفريضة بين الامتلاء غنيته ولو لم يكن له فريضة

لا تترك نفسك ولا قتل وفتنه
ولا تشكك له أحكام الدين لا ريب فيه
ولا يشك في حق الله عز وجل
ولا يجرى على غير مستحق يجوز أن يكون
في غيره ما يقهر فيه شره فابعد
عن خلق اللعان بشرط وجود الجمل
غايه وشروطها

ومن اظهرت بموت زوجها
فاستدت للوفاء ثم روي
ثم ولدت لحيث كان ما ولدت
لنصف سنة فالتزمته ثم روي
ثم لا ينهاها شه واما ولدت
لده ون نصف سنة وعاش فمات
بالاول لا نطيس من الثاني فمات
وكنز الوفاة زوجها عند ما
او خضع تمام عاين عند ما
جميع

بالفرق بينهم في المضاجع دليل على امكن الوطى الذي هو
سبب الولادة **مع هذا** اي ومع حقوق النسب **لا يحكم ببلوغه**
لان الحكم بالبلوغ يسند في يقينا لثبوت الاحكام عليه في
التكاليف ووجوب العراصات فلا يحكم به مع الشك وانما الحقنا
الولد به حفظا للنسب واحتياطا **ولا يلزم** اي بالمحافظة للنسب
كل المهر لان الاصل براءة ما لم يثبت عليه وبه سببه
الموجب له **ولا تلزم به علة ولا رجعة** لانه السبب الموجب
لها غير ثابت فلا يثبتان به ونثبتت سببهما **وان لم يكن**
كونه في الزوج مثل لو انت **به ولد** نصف سنة منذ تزوجها
وعاش او انت به لاكثر من البيع سنين منذ بانها او فارقتها
حامله فوضعت ثم وضعت اخر بعد نصف سنة او علم انه لم
يجتمع بهان في الزوج **كما لو تزوجها بحضرة جاعة** ولا فرق
بين ان يكون مع الجماعة حاكم او لا ثم **انما ياتي المجلس ومات**
الزوج في المجلس او كان بين الزوجين وقت عقد مسافرا لا
يقطعها في المدة التي ولدت فيها لكثرة في تزوج بمعية
ثم مضت سنة اشهر وانت بولد لم يلحقه نسب لان الولد انما
يلحق بالعقد ومدة الحمل وكان الزوج لم يثبت له عشر من
السنين او قطع ذكره مع انقياسه **لم يلحقه** اي لم يلحق الزوج
النسب في هذه المسائل كلها **فصل** **ومن ثبت** انه ووطى
امته في الفرج او دونها او اقرب منه ووطى امته في الفرج او دونه ثم
ولدت **لنصف سنة** فاكثر **لحقه** نسب ما ولدته لان امته بوطى

ولحق النسب زوجها عينا ومن
قتل ذكره دونها النسب له
انزاله عنها بقطع

صارت

صارت فراشا فاذا انت بولد لمة الحمل في يوم الوطى
لحقه نسب ولو قال عزلت او قال لم تلد لا ان الدعي استبرأ
بعد الوطى بحضته ويخلف على الاستبراء ثم تلك لنصف سنة
بعده **ومن اعتق** اقر بوطيها **او باع** من اقر بوطيها **فولدت**
لنصف سنة من حين عتقها او ولد ون نصف سنة من حين
بيعها **لحقه** اي لحق المعتق او الباع ما ولدته لان اقل الحمل
سنة اشهر فاذا انت به ولد منها وعاش علم ان حملها كان قبل
عتقها وقبل بيعها حين كانت فراشا **والبيع باطل** لانها صا
رت ولدت له حتى ولو كان استبرأها قبل ان يبيعها **وان** انت به
لنصف سنة فاكثر **لحق** الولد **المشتري** **ويبيع الولد باه في**
النسب اجماعا قاله في شرح المنتهى ما لم يشف كاشي ملائمة فذلك
قرشي من غير قرشية قرشي بجلد في ولد قرشية من غير قرشي
فانه لا يكون قرشيا **ويبيع** الولد **امه في الحرة** **وكذا** **يبيع** الولد
امه في الرق **الامع شرط** بانها يشترط زوج الامه على سيدها
عند تزويجها ان ماتا في منه بولد يكون **هرا** **مع غرض** بان
يتزوج امرأة على انها حرة فبيني امه فان ولد هما في الصورة
يكون **هرا** **ويبيع** الولد **في اليد خيرها** اي خير ابويه دينيا
فلو تزوج مسلم حرة كتابية او تسري مسلم بامه كتابية
فانكده منه يكون مسلما وان تزوج كتابي حرة بجوسية
او تسري بامه بجوسية فانكده منه يكون كتابيا **ويبيع** الولد
في النجاسة **وتخير النكاح** **والكافة** **والاخر اخيهما** اي

قف وتأمل
فمن اعتق او باع من اقر
بوطيها

اي اخبت ابو بن فالبعث نجس محرم الاكل لتبعثه لا رخص
 ابو بن وهو المحار الذي هو نجس محرم الاكل وفي اطيبها الذي
 هو الفرس الطاهر المباح الاكل **كتاب العدة** مأخوذة
 من العدد لان منتهى العدة محصورة بمقدرة بعدد الزمان
 والاحوال كالحيض والاشهر ونحوهما **اي العدة تريض من**
فانقت زوجها بوفاته دخل اولاد او جارية ان دخل او خلاها
فالمدة بقدر الوفاة اي التي مات زوجها عنها **تعد مطلقا**
 اي سواء كان المتوفى يترك ثلثه او لا يوطأ مثله لو دخل بها او لا
ان كانت المتوفى عنها زوجها حاملا من الميعة فعدتها حتى
تضع كل الحمل مرة كانت او امة ولو لم تطهر وتغتسل في
 نفاسها لكن ان تزوجت في مدة النفاس حرم وطهرها
 حتى تطهر ولو طهر بعض الولد فهي في عدة حتى ينفصل
 باقية ان كان الحمل واحدا وان كان اكثر فحتى ينفصل باقوا
 او الحمل الذي تنفذي لهما العدة ما تصير به الامة ام ولد
 وهو ما تبين فيه خلق الانسان كراس ورجل **وان لم تكن**
حامله فان كانت مرة فعدتها اربعة اشهر وعشر ليالي
يايامها لان النهار تبع الليل والاجماع منعقد على ذلك
 لعموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون زوجا
 يترتبها بانفسه اربعة اشهر وعشر اولاد النكاح عقد
 عمر فادامات اشهر والشئ اذا انتهى فقررت احكامه
 كقوله احكام الصيام بدخول الليل واحكام الاجارة بانقضاء
 مدتها

ولا فرق في عدة وجبت بدون
 وطهر بين نكاح صحيح وفاسد
 اي طهر بين نكاح صحيح وفاسد
 بنفسه كالحائض في كل عام بل لا يملك
 لوفات من نكاح فاسد فله في شهر
 المشهري

مدتها والعدة من احكام النكاح ولا يعتبر الحيض في عدة
 الوفاة في قول عامة اهل العلم **عدة الامه** المتوفى عنها زوجها
 جها **نفسها** اي نصف عدة الحرة وذلك شهرين وخمسين ليال
 بخمسة ايام **والنفاس بقدر الحيوة** لا تعتد الا انه طهرها او طهرها
 فان طهرها قبل الدخول او الخلو فلا عدة عليها لقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل
 ان يمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها **وكانت من طهرها**
تطهر ويوطئ مثلها وشرط لوجوب العدة طوا عيها وعلم
 بها الخلو **وهو اربع عشرة وبنت تسع** وانما اشترط ذلك
 لان العدة تراد لبرائة الرحم من الحمل فان كانت الموطوءة
 لا يوطئ مثلها او كان الواطئ لا يلحق به الولد لصنفه فلا
 فائدة في العدة لتحقيق براءة الرحم من الحمل **كله وان لم تكن حاملا**
فلا فائدة كانت تحيض فعدتها ثلث حيضات ان كانت حرة
 او ببعضه بغير خلاف بين اهل العلم لقوله تعالى والمطلقات
 يتربصن بانفسهن ثلثة قروء والقراء الحيض على الاصح
 والقراء في كلام العرب يقع على الحيض والطهر جميعا فهو
 من الاسماء المشتركة **وعدها حيضتان** ان كانت امة وليس
 الطهر عدة ولا تعتد بحيضه طلقت فيها حتى تأتي بثلاث
 حيضات كوامل بعد ها ان كانت حرة او بمحضة وثلاث بعد ها
 ان كانت امة **وان لم تكن** من طلقت بعد الدخول او الخلو
تحيض بان كانت صغيرة او بالغة ولم تر حيضا ولا نفاسا

نشر طوا عيها وعلمها
 طوا عيها وعلمها

وعدتها اي عدة النكاح في احكام
 النكاح بان كانت حرة او امة

او كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها او مستحاضة مبتلة
او كانت ايسة وهي اي الاليسة من بلغت خمسين سنة
وتقدم فعلة ثلثة اشهر **ان كانت حرة** اجماع القول بها
وقال واللائي يئسن من الحيض من نساكن ان ارتبتم فعد
تلك ثلثة اشهر واللائي لم يحضن يعني كذلك وابتدأ العدة
من الساعة التي فارقتها فيها على الاصح فلو فارقتها نصف الليل
او نصف النهار اعتدت من ذلك الوقت الى مثله في قوله اكثر العلماء عدتها
شهر ان كانت امه لا تحيض لصغر او اياس وببعضه بلحاظ
ومن كانت تحيض ثم ارتفع حيضها قبل ان تبلغ سن اليا
من ولم تعلم ما رفعه تسعة اشهر وهي غالب مدة الحمل يعلم
برأه رجها فان مضت ولم يبي حمل علم برأه رجها فظاهر **اشهر**
مدة اليسة وانما وجبت العدة بعد التسعة الاشهر التي
علم برأتها من الحمل فيها لانه علة الشهور مما يجب بعد العلم
ببرأه الرحم من الحمل اما بالصف او اليا من وهما هنا لما احتمل
انقطاع الحيض للحمل واحتمل انقطاع اليا من اعتبرا البراءة
من الحمل بمعنى مدة فتعيني كونه الانقطاع لليا من فارجينا
عدة عنه تعيينه ولم نعتبر ما مضى كالمعتبر ما مضى من
الحيض قبل اليا من لانه اليا من طرأ عليه **وان علة العدة**
ما رفعه اي ما رفع الحيض **من سن او رضاعا** كذا
فلا تفرجة في عدة حتى يعود الحيض فتعد به وان
طال الرضاع لانها مطلقة لم يئسن من الدم فيجب عليها العدة بال
قراء

قراء وان تباعدت كما لو كانت من بين حيضها مدة طويلة **او قصير**
ايسة يعني او قصير ال سن اليا من فتعد عدة **ايسة** نص على
ذلك في رواية صالح وراي طالب وابن منصور **تليسه** فهم
من المتن ان المعتلات خمس الاول الحامل وعدتها من مائة وخمسة
الى وضع الحمل كله الثانية المتوفى عنها زوجها بل وحمل منه
الثالثة ذات الاقرا المفاخرة في الحياة الرابعة من لم تحض
المفاخرة في الحياة الخامسة من ارتفع حيضها ولم تدر سبب
زاد في المنتهى والاقناع ساكتة وهي امرأة المفقود وقد
ذكرها المؤلف في الغرائب **فصل وان وطى الاجنبى بشبهة**
او نكح فاسدا او زنا من هي في عدتها عدة الاول
سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسدا او من وطى بشبهة
ما لم تحل من الثاني بوضع الحمل قبل ان تتم عدة الاول ولا
يحتسب من عدة الاول مقامها عند الثاني والزواج الاول
ان كان طلقها رجعا فارجعها في التمتع **تعد للثاني** فساويا
في مباح غير ذلك **وان وطى امه** من غير شبهة **من ابانها**
في عدتها **نكاح الاجنبى** اي فلو طوى الاجنبى فتتم عدة الاول
ثم تبعد في العدة الثانية للزوال لهما عدتان من وطى في ذلك
خلو من وطى زوجة بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم تنكح
لشبهة **وتعد العدة بعد الوطى بالشبهة**
لانها حقا مفسود ان لا دم ياتي فلم تبدل خلاكا لغيره
لان كل واحد من الوطى له حق في عدة العدة والنسب

لانها حقا ان اجتمعوا جلدان فلم
يتداخلوا ولم يستبهما كالمص
يلحق النسب في احد
دون الآخر فلم يتداخل
لو كانا من رجلين وان وطى
بشبهة بشبهة في عدتها
استأنفت العدة من وطى
لانها عدتان من وطى صحيح

في وطى الشبهة **ان تعدد الواطى** **بنا** فان العدة لا تعد ذواتا
ويجوز على الزوج المرأة **الموطوءة بشبهة** **او بنا** ان يظاها **او يفرج**
ما دام في العدة اي عدة الواطى لانها علة قد تمت على حق الزوج
 فتع من الواطى قبل انقضاءها **فصل** ويجوز احد دفن ثلاث
 على ميت غير زوج **وجوب الدخول على الزوج المتوفى عنها زوجها**
 ان كانت **بشكاح صحيح** لان النكاح ان كان فاسدا فهي ليست زوجة
 على الحقيقة الشرعية والمسلم والمسلمة والمكفنة وغيرهما من سواها
في العدة **ويجوز الاحتداد للباين** قال في الفروع اجماعا لكن لا يسن
 لها قال في الرعاية انتهى **والاحتداد ترك الزينة وترك البس**
 وكل ما يلبسها لاجتماعها ويرغب في النظر اليها بحسنها **كالزينة**
 ولو كان بها سقم **وترك البس الحلي ولو خاتما** وحلقه في قول
 عامة اهل العلم لان الحلي يزيد حسنها ويعد عوا لاجتماعها **وترك**
لبس الملون من الثياب الزينة كالاحمر والاصفر والاحمر
 والازرق والاصفياني والمطرنس وما صيغ غزله ثم شح نكسغ
 بعد نسجه **وترك التخصيب بالحناء** لان زينة عوا الى الجماع اشبه
 الحلي بل هو اولى **وترك الاسقيف** وهو شيء يعمل من
 الرصاص اذا دهن به الوجه يربو يبرق **وترك الاكفال**
بالكحل الاسود بلا حاجة ولو كانت سودا **وترك الادهان**
بالدهن المطيب فلا يحل لها استعمال الادهان المطيبه
 كدهن الورد والبنفسج والياسمين والبلبل وما اشبه ذلك
 لان الادهان بذلك استعمال للطيب **وترك تعبير الوجه**

لم يثبت لاجل المرأة تؤمن بالله ويوم
 الاخران فقد علمت فوق ثلاث ليال
 الا على زوج اربعة اشهر وعشرا
 مشفق عليه له

ولا يخرج معنة الوفاة ليلة الاستليل
 مظنة الفساد ولها الخروج لاجلها
 نهان ولو كان لها من يقوم بمصالحها
 فلا يخرج لغيرها عنها لاجل العادة وزيار
 ونحوها عتقا
 بجمع

وجوه

وجوه ونقشه والتخطيط **ولها البس الثوب الابيض ولو**
 كان حريرا **لان حسنه** من اصل خلقة فلا يلزم تغييره كما ان المرأة
 اذا كانت حسنة الخلقة لا يلزمها ان تغير نفسها في علة الوفاة
 وتشويه نفسها ولا تمنع من ملون له دفع وسخ كحلي ونحوه كالا سود
 والاصفر الذي بالصافي ولا تمنع من نقاب ولا اخذ ظفر ونف
 ابط واخذ شعر مندوب الى اخذه وغسل **وجوب عدة الوفاة**
في المنزل الذي ماتت زوجها وهي ساكنة فيه سواء كان الزوج
 او باجاة او عارية اذا تطلع الورثة باسكانها فيه ولو السلطان
 او اجنبي او انتقلت الى غيره لزمها العود اليه **ما لم يتعذر** باذ
 قد عارضه ورة الى اخر وجهها منه **وتنقضي العدة** اي عدة المتوفى
 عنها زوجها **بمضي النكاح** الذي تنقضي به العدة **حيث** اي في
 اي مكان **كانت** لان المكان ليس شرط الصحة الاعتداد **باب**
استبراء الاما الاستبراء استعمال من البراءة وهي التمييز
 والانتقاء يقال برئ اللحم من العظم اذا قطع عنه وفصل
 منه **وهو اي الاستبراء واجب في ثلاثة مواضع** **لاكثر احدها**
اذا ملك الرجل ولو كان طفلا باي نوع من انواع التملكات
 امه يوطى مثلها بكبر كانت او ثيبا ولو مسبية او لم تخص
 حتى ولو كان ملكها من طفل او انثى او كان بايعا **قل استبراءها**
او باع او وهب امه ثم عارت اليه **الامه بفسخ** او علب
 او قاله او خيارا **وفيه** كبيع او هبة ولو قبل تنفقا عن
 المجلس على الاصح وقال في القضاء ان افرقا **حيث انتقل**

فان كان غرضها الاحتياط
 او ما لها وتكون الكثرة
 المعنوية او لا تجب الكثرة
 في كل واحد من هذه

الملك لم يحل استئجارها ولو بالقبلة حتى يستبرأ بها الثالث
 من الثلاثة مواضع التي يجب فيها الاستبراء اذا ملكها وتوطئها
ثم اراد ان يزوجه او يطهرها ثم اراد ان يبيعها قبل الاستبراء
 عليه اما اذا اراد ان يزوجه فانه يجب استبرأوها وجعلوا حدا
 لان الزوج لا يملكها استبرأ فينضي الى اختلاط المياه واشتباها لا
 نساها واما اذا اراد بيعها فانه يجب استبرأها على الاصح لان
 يجب على المشتري الاستبراء لحفظ ما يئمه فكل ذلك البائع ولا يقبل
 الاستبراء مشكوك في صحة البيع وجواز الاحتمال ان تكون ام ولد
 فيجب الاستبراء لازالة الاحتمال ولان قد يشترط جهل لا
 يستبرأها فينضي الى اختلاط المياه واشتباها **الانساب ولو**
خالف بان زوجه او باعها قبل استبرأها **بيع** في الظاهر
 لاصل عدم الحمل **وهذا النكاح** يعني ان النكاح لا يصح على الاصح
 لان استبرأها واجب حفظ لما يئمه فلم يصح تزويجها في زمن
 الاستبراء كالمعتدة **وان لم يطهرها جاز** البيع والنكاح قبل الاستبراء
الثالث من المواضع الثلاثة التي يجب فيها الاستبراء **الاختة**
 امته التي كان يوطئها قبل استبرأها **او مات عنها او افتق**
ولك او مات عنها انما استبرأ نفسها ان لم تستبرأ قبل
 لانها فراش لسيد ها وقد فارقتها بالعتق او المرق فلم يحل
 ان تنقل الى فراش غيره قبل الاستبراء **فصل** يحصل
 الحامل بوضع الحمل اي بوضع ما تنقضي به العدة واستبرأ
 فحيتى بغيره كالمدة يحصل استبرأ الايسة والصغير

التي

التي يوطئ مثلها اما اذا كانت لا يوطئ مثلها فلا استبرأ لان
 براءة رحمها ثابتة بالحكم فلا فائدة في استبرأها واستبرأ الامه
بالغير التي لم تر حيفها بشهر لان الله تعالى جعل الشهر مكان الحيضة
 ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات فكانت علة
 الحرة الايسة ثلاثة اشهر مكان ثلاثة قرو وعدة الامه بشهر
 مكان قروي **واما استبرأ الرقيق حيفها ولم تعلم ما رفعه فبشهر**
اشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء بدل الحيض **والعالمه مال**
نعم بخمسين سنة وشهر قال في المنتهى وشهر حر وان علت
 ما رفع حيفها فكم يعني انها لا تزال في استبرأ حتى يعود
 الحيض فتستبرأ نفسها بحيضه الا ان تصير ايسة فتستبرأ
 نفسها كغيرها الايسات انتهى وعبارة الاقتناع معناها كالمعتدة
 وشهر حر ولا يكون الا استبرأ الابعد تمام ملك الامه كلها
ولو لم يقبضها لان صدق عليه انه ملكها وجاز له هبتها و
 نفها وهبتها وعتقها وبتك يبرها فلزم ملك بعضها ثم ملك
 باقية لم يحتسب الاستبراء الا في حين ملكها كلها **وان ملكها حا**
يقبضها يكتف بملك الحيضة التي ملكها فيها قبل لا بد من حيضة
 مستقبله كما لو طلقها وهي حايضه **وان ملك شخص من امة**
نكحها امه اكنى بها لان الاستبراء معرفة براءة الرحم والبراءة
 قد حصلت بالعدة فلا فائدة بالاستبراء بعد العدة بل هو ضرر
 على السيد بمنعه من امته بلا ضرورة **وان ادعت الامه للزوجه**
نكحها على الوارث بوطئ مورثه كما لو ورثت امه عن مورث

ابيه فقالت ابوك وطئني صدقت **اولاد بنت الامم المشتركة**
ان لها زوجا صدقت لان ذلك لا يقع فالامم جهة كتاب
الرضاع وهو من عامي لهما او من ابي او من ابي ثاب من حمل من يدي
 امرأة ويكره **اشترى رضاع القاهره والكافرة** والذمية والمشرقة
 والمحمقة **وسبب الخلق** فانها معنى المحقق **والجذع ما والبرصا** فشيئة
 وصول اثره لك الى الرضيع وفي المجرى والبرصية لا تنقد يكون
 في بلد البرصية وفي الترغيب وعيا فان يقال الرضاع يغير الطبع
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوجوا المحققا فان صحبتهما
 بلد وفي ولدها ضياع ولا تسترضعها فان لبنها يغير الطبع
والارضعت المرأة ولو مكرهة على الارضاع **طهارة** ذكر
 كان او انثى او خنثى **بلبن حمل الامة** يعني بلبن الرامي
 نسب ذلك الحمل **صار ذلك الطفل ولدها اي ولد الموضع**
 وولد صاحب اللبن **وصار ولده اي اولاد الطفل وان**
سفلوا الولاد ولدها وصار اولاد كل منهما اي من المرأة ومن
 الرامي الذي ثاب لبنها من حمل من **الاخوة من غيره** كما لو تزوجت
 بغيره ثاب لها لبن من حمل من تزوجته او تزوج بامرأة غيرها
 ثاب لها لبن من حمل من رضعتا به اطفالا **وايا ولدا فان الذكور**
 منهم يصيرون **اخوتهم والبنات اخواتهم** **على ذلك** فتقول
 ويصير بابائهما اجداد وجدا تروا خواتمها واخوانها اعمامهم
 عماتهم واخوانهم اخوة **نبيي** لان نشر حرمة الرضاع
 رجة من تضع او فوقه من اخ واخت واب وام وعم وعمة وخالة
 وخاله

وخاله من نسب فتعلم من ضعة لامي من تضع واخي من نسب وتعلم
 ام الموضع واخيه من نسب لامي واخيه من رضاع كما يعلم الاخيه
 من امه **وتحريم الرضاع في النكاح وثبوت المية كالنسب** وللحمة
 بالرضاع شرطان اشارة للدول بقوله **بشرط ان يرتفع خمس**
رضعات فصاعدا وعنه ثلاث يحتمل وعنه واحدة واشار للثاني
 بقوله **في العاميين** فلما ارتفع بعد هما بلحقه لم تثبت المية لقول
 الله تعالى والوالدان يرضعي اولادهن حواشي كما يلبس لسان اراد
 ان يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاعة حواشي فبدل على نه حكم
 للرضاعة بعد هما **فلما ارتفع في الحواشي اقل من خمس رضعات**
 ثم ارتفع **بقية الخمس بعد العاميين بلحقه** ولو قبل نظامه
لم تثبت المية لان شرطه وهو كونه في الحواشي لم يوجد
 وعلم منه انه لو شرع في الخامسة فحال الحول قبل كمالها اكتفى بما وجد
 منها في الحواشي وما حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابنيها
 ان سبعة بنت سرييل ابني عمرو جادت الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله ان سالما مولدي ابني حديثه مضى في بيتنا
 وقد بلغ ما يبلغ الرجال وعلم ما يعلم الرجال فقال ارضعته فحرمي
 عليه فهو خاصي بدون سائر الناس **جمع بين الادلة وثبت امتني**
 الطفل **الثاني في قطع المص** ولو كان قطع له **فقطعه**
 له النفس او الملة له عن المص او لا تنقل عن ثديي الى ثديي اخيه **ثم امتني**
الثاني ثانيا في رضعة ثانية لان المصاة الاولى زال حكمها بترك
 الرضاع فاذا عا دفا امتني غير الاولى وانتقاله من ثديي الى ثديي

رواه مسلم صح

بكونهما رضعتي اخيه وهذا ظاهر كلام احمد رضي الله تعالى
 عنه في رواية حنبل فان قال اما ترى الصبي يرضع من الثدي
 فاذا ادركه النفس امسك عن الثدي ليتنفس ويستريح
 فاذا فعل ذلك فهي راضعة **والسعوط في الرثا والرجل**
 كما يرضع لانه يحصل به ما يحصل بالرضاع من الغذاء والسعوط
 ان يصب اللبن في الفم من انا او غيره فيدخل حلقه والرجل ان
 يصب في حلقه من غير الثدي **والكل ما جبه** يعني انه لو جبه لبن
 المرأة ثم اطلع الطفل ثبت به التي يم لانه واصل من الحلق يحصل
 به انشاء اللحم انتشار العظم فحصل به التي يم كما لو شرب **او خالط**
بالا وصفاته باقية يعني ان ما حلب من المرأة من لبن وخلط
 بغيره وصفاته باقية حرم كما يحرم غير المشوب لانه الحكم للاغلب
 ولانه مع بقا صفاته لا يترول به اسمه ولا المعنى المراد به فاما
 ان غلب ما خلط به لم يثبت به تحريم لانه لا يحصل به انشاء
 اللحم ولا انتشار العظم وحكم ما حلب من ميتة **كما لرضاع في**
الحية فان وصل اللبن الى فم ثم القاه او احتقن به او وصل الى
 جوفه لا ينعى كما لا كسرة والمثانة لا تدل على رضاء **وان شاك**
بالا للمفعول في الرضاء يعني هل وجبه ارضاع او لا يني على النفاذ
 لانه الاصل عدم الارضاء **او شك في عدد الرضعات بني**
على البقي لانه الاصل عدم الرضاء في المسئلة الاولى والاصل
 عدم وجود الرضاء المحرم الى المحبلة الثانية لكن تكون في الشبهة
 تركها اولى قاله الشيخ **وان شربك** اي الرضاء المحرم **اولا**
 مرضة

حقه وتأمل
 حكم ما حلب من ميتة كما لرضاع
 في الحية

في الرضاء

مرضة ثبت **التي يم** لشهادتها ولا يمين على الشهود له ولا على
 الشاهدة قال الزهري فرقة بين آيات في رضى عثمان ابن عفان
 رضي الله عنه بشهادة امرأة واحدة ولان هذه شهادة على عورة
 فتقبل شهادة النساء مفردات على الرجال كالولادة يؤيده
 ما رواه محمد بن عبد الرحمن السلماني عن امرئ بن ابي عمير قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجوز في الرضاء من الشهود
 فقال رجل وامرأة رواه احمد **ومى حرمة عليه بنت امرأة**
من النسب كانه وجدته واخته وكذا في حرمة عليه بنت امرأة
 بالمصاهرة مثل ربيته التي دخل بها **اذا ارضعت طفلة حسي**
 رضعات **حرمتها عليه ابدا** لانها تصير بنتها **ومى حرمة عليه**
بنت رجل كايام وجهه واخيه وابنه اذا ارضعت زوجته
او امته بلبنه طفلة حسي رضعات حرمتها عليه ابدا لانها صا
 رت ابنته من تحم ابنته عليه وينفسخ فيها النكاح ان كانت
 الموقضة زوجة **تبسه** وان قال زوج من زوجته
 ابنتي من الرضاء وهي في سن لا تحفل كونها بنته لم تحم عليه
 ليتقى كذب وانما احتمل منه فكالو قال هي اختي من الرضاء
 ولو ادعى بعد ذلك خطا ولم يقبل منه ما يدينه غير ذلك
كتاب النفقات جمع نفقة واصلاها الاخراج من النافق
 وهو موضع يجعله الربوع في موضع الحج رقيقا بعد الخرج
 اذا انما من باب الحج دفعه براسه وخرج منه ومنه سمي النفاق
 لانه خرج من الايمان واخرج اليمان من القلب فسمى الخرج

اهل صح

من

تجمل وتأخير عن وقت الوجوب **بمجرد دفع عوضه** أي الواجب
أن تراضيا لأنه الحق لا يعد وهما ولا يجبر من أبي ذلك
لأن النساء لا يجبر على ما لم يجبر عليه **ولا يملك الحاكم** أن يرفع
إليه الزوجان **أن يفرض عرض القوت** **دراهم مثلا** **البر**
صحيح أي براض الزوجين على فرضه فلا يجبر من امتنع منها
قال ابن القيم في الرهدي وأما فرض الدائم فلا أصل له في
كتاب ولا سنن ولا نص عليه أحسن الآية لأنها معاوضة
بغير الرضى عن غير مستقر وفي الفروع وهذا متجه مع
عدم الشقاق وعدم الحاجة فأما مع الشقاق والحاجة
كما لا ياب مثلا فيتوجب الفرض للحاجة على ما لا يخفى
فلا يقع الفرض به وإن ذلك بغير الرضى ولا يتقاض
عن الواجب الماضي برجوعه كما لو عوضها عن شرطه المأخر
فإنه لا يصح ولو تراضيا عليه **وفرضه** أي الحاكم عوض القوت
دراهم **ليس بلزم** **ويجب لها** أي للزوجة **الكسوة** **والنظا**
والوطا ونحوهما **في أو لكل عام** وقال الخواص وأبو حامد
في أول الصيف كسوة وفي أول الشتاء كسوة **وملكا** أي
الكسوة وكذلك النفقة **بالنصف** كما يملك رب الدين الدين
بقضه **فلا بد** ل على الزوج **ملاسة** منها من ذلك **أول**
لأنها قبضت حقها فلم يلزم غيره كما لدي إذا أوفاهما إياه
ثم ضاع منها ممتلك التصرف فيما قبضته من الواجب
لها على الزوج من نفقة وكسوة على وجه لا يضربها ولا
ينزل

ينزل بدنها من بيع وهبة وغير ذلك كسائر ماله ما إذا غلب
ذلك عليها الضرر في بدنها ونقصته في الاستمتاع بها فامتناعه عن ذلك
لقوته حتى زوجها بذلك **وإنما انقضت العام والكسوة** التي
قبضتها لذلك العام **بأقرب تعلية كسوة للعام الجديد** لأن الاعتبار
بمعنى الزمان دون حقيقة الحاضر بدليل أنها لو بليت قبل ذلك
لم يلزم بدنها ولو أهدى إليها كسوة لم تسقط كسوتها وكذلك
لو أهدى إليها طعام فأكلمه وبقي قوتها إلى الغد لم يسقط قوتها
فيه بخلاف ما عوف ونحوه **وإن** قبضت كسوتها من زوجها أول كل
عام ثم مات الزوج قبل انقضاء العام **أومات** الزوجة قبل
انقضاء **أوبات** قبل انقضاء يرجع عليها **بمستطاع** أي
من العام كما لو دفع إليها نفقة مئة مستقبلة ثم وقع شيء
ما تقدم قبل مضيتها **وإنما أكلت** أي أكلت الزوجة مع الزوج
عادت أي كما هو العادة **أو كساهما بلدا** **أذن** منها أو من وليها
الكسوة المقدرة في الشرع **سقطت** عملا بالعرف ومنى الدقة
أنه يبرع بذلك خلف **تفليس** إذا غاب الزوج عن زوجه
جته مئة ولم ينفق عليها فيها الزم نفقة الزم من الماضي ولم
يفرضها على الأصح **فصل** **والزوجة مطلقة** أي
سواء كانت حاملا أو لا **والباقي** بفسخ أو طلاق الحامل **والنفا**
شرط الحامل **والمتوفى** **بعضها زوجها** حاله كونه حيا ملكها
كالزوجة في النفقة والكسوة والمسكن ولا شيء لغير
الحامل **منها** قال في الأقناع ولا نفقة من التركة المتوفى

الحاكم ص ٦



زوجها ولو حامل و نفقة الحمل من فضيلته وللاولاد ولو حامل ويتفق
 مما حلها فضا ولا سكنى لهما ولا كسوة انتهى وتسقط نفقة الحمل
 بمضي الزمان المنع ما لم تستلها باذن حاكم او تنفق بغيره
 جوع ولا نفقة لناشر او لو كان نشوئها بنكاح في عتق قال
 في المستوعب واذا تزوجت الرجعية في عتقها فكذا
 باطل ولا قصير بفراس الثاني ولا تنقطع بعتق الاول
 سكن لها ولا نفقة على الاول لانها ناشر بزوجها ذكره في
 الوجيز **ولا نفقة لمن** اي زوجته **سافرت لحاجتها ولو**
الزوج لو سافرت لغيره ولو باذن الزوج او سافرت لغيره
ولو كان معها **بأن الزوج** لانها فوتت التمكين لحظتها
 وقضاها بها فاشبه ما لو استنظرت قبل الدخول مدة فانظرها
 الا ان يكون مسافرا معها متمكن من الاستمتاع بها فلا تسقط
 لانها لم تفوت التمكين فاشبهت غير المسافرة وكذا تسقط
 نفقتها اذا زنت قبل ان يطاها زوجها فغيرت او حبسته ولو
 ظلم او صامت لكفارة او قضاء مضان ووقت متسع او صامت
 وحجت نفلا او نذر معين في وقت في الصوم والحج بل اذا نه
 ولو ان نذرهما باذن بخلاف من احرمت بغير مضان ومكثرت
 في وقتها بسنتها قاله في المنتهى وشرحه **وان ادعى**
اي نشوز زوجته وانكرت او ادعى انها اخذت نفقتها
او ادعى الاتفاق عليها وانكرت قال القول قولها يعنيها
 لان الاصل عدم ذلك واختار الشيخ وانما القيم في النفقة
 قول

ومن ترك ما وجب عليه من نفقة
 سقطت ايلزته لا يحسن من الله قال في
 الفروع ومن ترك ما يلزمه المأضي
 اطلعت كذا وكذا وجزم به في الفصول
 بعضهم لا يباذله حاكم وذكر
 زوجا واشد انت لها ولا ولد لها
 الصغار رجعت انتهى ما ذكره في
 الغاية وشرحه في اشرافه
 اذا كانت معونة لا نفقة هذا
 بنفقة ما مضى كما تقدم واما
 ان كانت مطلقة فلا نفقة لهما
 احلانت حامل لا يفرق حاكم ونسبة
 رجوع فلا نفقة بلا فرق حاكم
 لكن بنسبة الرجوع ما رجع
 هذا فقره شيخنا

قول من يشهد له العرف لانه تعارض الاصل والظاهر والغالب
 انها تكون راضية وانما مطلقا عند الشقة وان الدعة الزوجة
 يسار الزوج لغيره الحاكم لها نفقة الموصي او قال كنت موصيا
 فيلزمك لما مضى نفقة الموصي فانكر فان عتق له مال فقولها
 والا فقول له لا تنكره والاصل عدمه **ومتى اعسر الزوج**
بنفقة المعسر بان لم يجد القوت **او كسوته** اي كسوة المعسر
 او اعسر ببعض نفقة المعسر او ببعض كسوته **او اعسر بسكنه**
او صار الزوج لا يجد النفقة اي نفقة الزوجة **الا يوماد**
يوم فلها الفسخ فوراً ومتراحيا وظالم المقام مع منعه عنها
 نفسها عنه وبدون ولد ولا يمنعهها فكسب ولا يجبرها بها الفسخ
 بعنه **او غاب الموصي** يعني عن زوجته **ولقدرة عليها النفقة**
 بان لم يترك لها ما تنفق على نفسها ولو لم تقدر له على مال
 ولا امكنا تحصيل نفقتها **بالاستعانة عليه ولا غيرها**
فلما الفسخ فوراً ومتراحيا قال في الانصاف هذا المذهب
 جزم في الوجيز والنظم ومنتخب الادبي وقد ذكره
 ابن عبدوس وغيره وقد مر في المعني والشرح والفروع وغير
 هم انتهى وقال القاضي لا تملك الفسخ الا اذا ثبتت اعسار
 جزم بما في المتن في الاقناع والمنتهى **ولا يملك الفسخ في**
ذلك كله بلا حكم حاكم فيفسخ بطلبها او تسخ بامر لان فسخ
 يختلف فيه فافترى الى حكم الحاكم كالفسخ بالعتق وانما لم يحز
 الحكم الا بطلبها لان حقها فلم يحز من غير طلبها كالفسخ للعتق

ومن غاب عن زوجها عينة
 بغيره النكاح مع وجود النفقة عليها
 لا يملك الفسخ فوراً ومتراحيا
 لان الفسخ في الفسخ من الزوجة
 وان لم يترك لها مال فقولها
 والا فقول له لا تنكره والاصل عدمه
 اكثر من سنة

فاذا اضرق الحاكم بينهما فهو فسح لا رجة له فيه لانها فرقة
لنحوه عن الواجب عليه اشبه فرقة العنة وللحاكم بيع عقار وعمل
لغايب ترك زوجته بلا نفقة ولا منفق ان لم يجد غيره وينفق
عليها يومها ويوم ولا يجوز اكثر ثم ان ابان ميتا قبل انفاة صيد
عليها ما انفقته بنفسها او بامر حاكم **وان امتنع المورس من النفقة**
او الكسوة او بعضها وقد رتب على اخذ ذلك من ماله **ولا**
الاخذ منه بل اذنه بقدر كفايتها وكفاية ولدها الصغير
لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة حين قالت ان
اباسفيا ن رجلا شجاعا وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني
وولدي قال لها خذي ما يكفينك وولديك بالمعروف وهذا
اذن لها منه صلى الله عليه وسلم في الوخذ من ماله بخير اذنه
ورد لها الى اجتهادها في قدر كفايتها وكفاية ولدها
وهو متناول لرخد تمام الكفاية فان ظاهرها الحديث دل
على انه كان يعطيها بعض الكفاية ولا يقبلها لها فرض النبي صلى
الله عليه وسلم في اخذ تمام الكفاية بغير علم ولان النفقة تنجز
بحد الزمان شيئا فشيئا فتشوق المرافعة بها الى الحاكم
والمطالبة بها في كل يوم فلك ذلك رخص لها اخذها بغير اذن
من هي عليه ولان موضع حاجة فان النفقة لا رضا عنها
ولا قوام الا بها فاذا اذالم يدها الزوج ولم تأخذها
افضى ذلك الى ضياعها وهلاكها فرضى لها في اخذ
قد رنقتها ونفقة عايلتها دفعا لما جرت به **باب نفقة**

الاقرار

الاقرار بنفقة المالك من الادبيين والبهائم قال ابي
المثني راجع اهل العلم على ان نفقة الوالد للفقير الذي لا
كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد واجبة كل من يحفظ عنه
من اهل العلم على ان على المورس نفقة اولاده الاطفال الذين لا مال
لهم **يجب على القريب نفقة اقاربه وكسوتهم وسكنائهم**
المعروف لقوله سبحانه وتعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
بالمعروف ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك فاجب على الاب
نفقة الرضاع ثم عطف الوارث عليه فاجب على الوارث مثل
ما اوجب على الاب **ثلاثة شروط الاول ان يكون قويا** من يجب
لهم النفقة **فقر الامان لهم ولا كسب** لان النفقة انما تجب
على سبيل المواساة والغني بملكه والقادر على التكسب
يستغن عن المواساة ولا يعتبر نقصه فتجب لصحيح يمكن
لا حرفة له **الشرط الثاني ان يكونه المنفق غنيا بما له**
كاجرة ملكه او كسب كصناعة وتجارة وان يفضل عن قوته نفسه
وزوجته وولديه ويوم وليته وكسوة ولديه لانه راس
المال وثن ملكه والتم عمل الشرط **الثالث ان يكون المنفق**
وارثا لهم اي لمن يجب لهم النفقة **بفرض** كالحقير لا ماله **وتعصيب**
كما ينحصر لا يرثهم كماله **الاصول والخروج فيجب لهم**
حتى ذي الرحم منهم **مطلقا** اي سواجب الغني منهم بحسن
كبد معسر واب معسر لغني فانه محجوب عنه بيايم المعسر
فيلزم الغني نفقة ايم المعسر وجه المفسر ولم يحجب معسر

كمن له جده فقير مع عدم ابيه الذي هو ابني الجدة فان ابن
 الابن ليس بجده **فقط الجدة مع عدم الاب** **واذا كان الفقير**
ورثته دون الاب يعني ولو كان وارثا غير ابيه **فقط** عليهم
على قلة ارثهم من المحتاج الى النفقة لان الله سبحانه وتعالى
 رتب النفقة على الارث بقوله سبحانه وتعالى وعلى الورث
 شل ذلك فيجب ان يترتب مقدار النفقة على مقدار الارث
 والاب ينفع فيها فجده واخا بغيرها سواء وام وجب واخي وبنيت
 اثلاثا ووجه وبنيت ارباعا ووجه وعاصبه وغير اب اسلاسا
 وعلى هذا حساب النفقات **ولا يلزم المورس من نفقة**
الاخر سواء قلنا ارثه فقط كمن له ابنا واحدا مؤسس
 والارض معسرة لان المورس منها انما يجب عليه مع يسار
 الاخر ذلك القدر فلا يحتمل من غيره اذ المهر يجب الغير
 ما يجب عليه **ومن قلنا على التكسب** وكان بحيث اذا كسبه
 فضل عن كسبه فضل للمواساة **اجبر على التكسب للنفقة**
من يجب عليه من قريب وزوجة لا امراة على نكاح **ومن**
يجب ما يملك الجميع اي جميع من يجب نفقته عليه لو كان مؤسرا
 بجميعها **ابن بنفسه** كمن يث ابه بنفسه **فزوجته** لان نفقة الزوجة
 تجب على سبيل المعاشرة فقد مت على مجرد المواساة
 ولذلك تجب على اليسار والاعسار بخلاف نفقة الزوج
فرقيقة بعد زواجه لانها تجب مع اليسار والاعسار
 فقد مت على مجرد المواساة **قوله** لوجب نفقته بالنفس **قالبه**
 لانفاده

قوله كمن له ابنا واحد
 لعدم اشترط الارث في نفقة
 لنفسه وعلمه على

لانفراد به بالولاية على ولده واستحقاق الاخذ من ماله وامانة
 النبي صلى الله عليه وسلم الولد وماله لا يبر بقوله انت ومالك
 لا يملك **فانما** لما له من فضيلة الحمل والرضاع والترتبة **قوله**
ابن لان ابن الابن يرث ميراث ابن ولده وجوده يستطيراث يعقوب
 الجدة فقدم عليه **فقط** اي فجد الميت لان له ميراث الولادة والا
 بوه **فاخير ثم الاقرب والاقرب** فيقدم ابو اعلى ابن ابن وجد
 على اخ نقله في الدقناع **ولمستحق النفقة ان ياخذ ما يكتفيه**
من ماله من يجب عليه بلا ادنى اي اذ من منى هي عليه **ان اتسع**
 من دفعها من وجبت له كزوجة **وحيث امتنع عليه بغير الر**
جوع رجع لان مقامه من ماله واجب كقضاء دينه **ولا نفقة مع**
اختلاف الدين بقراءة ولو كان من عمودي النسب على الاصل
 لانها مواساة على سبيل البر والصلة فلم تجب مع اختلاف
 الدين كغير عمودي النسب ولانها لا يتوارثان فلم تجب
 لاحدهما على الاخر نفقة بالقراءة كما لو كانا احدهما رقيقا
والاولا لثبوت ارثه من عتيقه مع اختلاف دينهما للعموم
 قوله سبحانه وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك **فصل**
يجب على السيد نفقة مملوكه ولو كانا ابنا وابنة امته
 من حر وكسوته **ويجب مسكنه** مسرا كان المالك غنيا او فقيرا
 او متوسطا قال في المبدع ومحلها لم يكن للرقيق صنعة
 يتكسب بها انتمى **وتزويجه** اي المملوك **ان طلب** ان يزوجه
 غير امته استمتع بها سيدها ولو كانت مكاتبه مشرطة **قوله**
 لوجب

من ماله من يجب عليه
 ان اتسع

من ماله من يجب عليه
 ان اتسع

لوجب

اي السيد **اذا يسافر بعبد المذبح وله ان يستأجره**
منها قال في الاقناع واذا كان للعبد زوجة فعلى سيده
تمكينه من الاستمتاع بها **لا يلا** **عليه اي السيد اعفان** **استمر**
ا ما يوطئها وتزويجها او بيعها **ويجوز** على السيد ان يضره
اي ان يضره برقيقة **على وجه الحديث** اي عن مرفوعه ان
لطم غلامه فكفارتة متفقة رواه مسلم **او يشتم ابويه او يظلمه**
لا يبعد لسانه الخنا والفحش ولا يدخل الجنة **يسمى الملك**
وهو الذي يسمى الى ماله **او يخذل من العفل** **مالا يطيق**
ويجب على السيد ان يريجه اي ان يريح عبده **وقت القيلة**
ووقت النوم **وتنادية الصلاة المفروضة** لان العادة
جارية فيه ذلك ولان عليهم في ترك ذلك ضرر **اولا** **يحل**
الاضرار بهم ويركبهم عبثا الحاجة اذا اسافروا **وقس**
هذا **وانه** اي يسمى للسيد ان يلا وي رقيقة **المرحى** قال
في الفروع ويلاويه وجوبا قاله جماعة ثم قال وظاهره
كلام جماعة يستحب وهو اظهر **ويسمى السيد ان**
يطعم من طعامه ومن ولهم فقه او منه ولا ياكل العبد
شيئا من طعام سيده **لا** **ان** **نقض** **عليه** **له** **اي للسيد**
تقييد **اي** **تقييد** **رقيقة** **ان** **خاف** **عليه** **من** **الدياق** **تظلم** **حرب**
ونقل غيره لا يقيده ويباع احب الي **وله** **تاديته** **على** **فرايض**
الله تعالى من الصلاة والصوم وعلى ما اذا اكفاه ما يطيق
فامتنع من امثاله **ولا يبيع** **نقلنا** **ان** **ابقا** **ويحرم** **افساده** **على**
سيد

[illegible]

قف وعاقل
اذا لم ينفذ فوضم
الساكن
حان
هـ

لوف

لا روى عن ابن مسعود عن ابيه عن جده ان ابن مسعود قال
 يا رسول الله ان ابني هذا جاءه رجل فقلت و ان
 له سيفا و محرمي له حولا و ان اباه فقلت و ان
 فقتله من لها صبار الله عليه انت اخو له
 فقلت و ان له سيفا و محرمي له حولا و ان اباه فقلت و ان
 فقتله من لها صبار الله عليه انت اخو له
 فقلت و ان له سيفا و محرمي له حولا و ان اباه فقلت و ان
 فقتله من لها صبار الله عليه انت اخو له

اذا لم يمكن اعتبارها بنفسها فاذا بلغ العلم حد يعرف فيه
عن نفسه وقيل ناه بالسبع لانها اول حال امر الشارع فيه
بمخاطبته بالامر بالصلاة ولان الام قد تمت في حال الصغر
لما جئته الى من يعلم ويباشره متهللا منها اعرف بذلك
واقوم به فاذا استغنى عن ذلك تساوى والداه لقرنهما
منه فرج باختياره **فان اختار اياه كان عندك ليلته**
لان الرب مستحق فالزمانا كذا متعدي له كما في الطفل **والشيخ**
من زيارته امر لان في منعه من ذلك اغرار له بالعقوق
وقطيعه الرحم **ولا تمنع هي** اي امره **من زيارته** وتريضه
وان اختار الصبي امره كما قد عندك **ها ليلته** فقط لانه
وقت السكنى واختار الرجال الى المنازل **وكان عندك**
نهارا لانه وقت التصرف في قضا الحاجات وعمل الصنائع
ليود به ويعلم لئلا يضيع حظه من ذلك وان عاد فا
ختار الاخر نقل اليه ثم ان اختار الاول رد اليه وهكذا
ابدا كما يتبع ما يشتهيه من المأكول **واذا بلغت النية المحصورة**
سبعاً اي تم لها سبع سنين **كانت عندك ايتها وجوباً**
الى ان تتزوج لانه احظ لها واحق بولادتها في غير زوج
ان تكون عنده وتحت نظره ليومين عليها ان يدخل النساء
لكونها معرضة للافات لا يومين عليها الا الخلع ولا غيرها
اذا بلغت السبع قاربت الصلاحية للتزويج **وعند**
الاب ومن يقوم مقامه من الافراد لانها لا تؤمن على
نفسها

ويبين بين الكرام ويمنع من
الاحكام والادب والادب والادب
والشفق عليه فقام لذلك

نفسها **ولا تمنع الام من زيارتها** ان لم يخف منها **ولا تمنع**
هي اي البنت **من زيارتها** ان لم يخف الفساد ويكون
المحرم ولو انشئ عنها **مطلقاً** يعني صغيرا كان او كبيرا
لما حلت اليه من يخدمه ويقوم بامرته والنساء امر ف
بذلك **ولا يترك المحضون بيده من لا يصرونه**
ويصلح لان وجوده من لا يصرونه ويصلح كعدمه فيقتل
عنه الى من يلمه **كتاب الجنايات** جمع جنابة وهي
لغة كل فعل وقع على وجه التعدي سواء كان على النفس
او على المال **وهي شرعا التعدي على البدن بما يوجب**
قصاصا او يوجب مالا وتسمى اهل الشرع الجنايات
على الاموال الغصبا ونهباً وسرقة وجناية والتلفا واجمع
المسلمون على تحريم القتل بغير حق **والقتل** وهو فعل ما
يكون سببا لذهاب الروح وهو مفاقة الروح
البدن **ثلاثة اقسام احدها العمد** **وان يختص**
به القصاص او الدية فالولي اي ولي الجناية **خير**
بائن القصاص او الدية على الاصح لان الدية احد بدلي
النفس بدليل انها تجب عينا في كل موضع لا عيني القصاص
من فيه فكانت احد موجبي العمد لذلك **وعنده اي**
عنز ولي الجناية **هي انا** اي من غير ان ياضد شيئا **افضل**
لقوله تعالى وان تعصوا اقرب للتقوى ولا تغرر
على جان بعد العفو فان اختار ولي الجناية القود

او عفا عن الدية دون القصاص فله اخذها والصلح على
 اكثر منها وان اختار الدية ابتداء فقيمت فلو قتل بعد
 قتل به وان عفا مطلقا بان لا يقيد بقصاص ولا دية فله الدية
 او عفا عن القود مطلقا ولو كان العفو في الصور الثلاثة
 عن يد المجاني او رجله او نحوها فله الدية **وهو اي العمد**
ان يقصده المجاني من يعلية اديا معصوما فيقتله بما اي
يشي يخلب على الظن موته به فلا قصاص بما لا يقتل
 غالبا والعمد الذي يختص القود به تسع صور احدا
 ها ان يجرحه بما له نفوذ في البدن كسكين وشوكة وعظم
 ولو كان الجرح صغيرا كشرط حمام او في غير مقتل الثانية
 ان يضرب بمقتل فوق عمود القسطاط او بما يقرب على
 الظن موته به من التوجع كبير ولو في غير مقتل الثالثة
 ان يلقيه من بيت اسك ونحوها الخامسة ان يخنقه بحبل
 او غيره او يسد فيه او انفه ويخون ذلك السادسة
 ان يجسمه ويمنعه الطعام والشراب فيموت جوعا او عطشا
 لم يمت بموت فيم غالبا ولا يمكنه الطلب السابعة ان يسقيه
 سمه لا يعلم به الثامنة ان يقتله بسهم يقتل غالبا التاسعة
 ان يشربه رجلا ان على شخص يقتل عمدا **فلو تعد جماعة**
قتل شخص واحد قتلوا جميعا ان صلح نفل كل واحد
نفسه للقتل ولا يجب على الجميع مع عفو عن القصاص
 اكثر من دية واحدة على الاصح لان القتل واحد فلا

الرابع ان يلقيه بما
 يغرقه او نار ولا يمكنه
 التخلص فيموت وان
 امكنه فيها فهدر

قوله ان يلقيه
 واحد منهم للقتل
 هذا مع عدم التواطؤ
 واما ان يلقيه مطلقا
 فعليه القتل مطلقا
 ستر واقفا

تلتزمهم

تلتزمهم اكثر من دية كما لو قتلوه خطأ **وان جرح واحد**
من قاتلي مجرما واحدا وكان بحيث لو انفرد لقتل **وجرح**
اخر ما ينفقها سواء في القصاص او الدية لانه كل
 واحد منهما فاعل فعلا اذ هلك به نفس المقتول فكان
 على كل واحد القود كما لو انفرد به وكذا لك في الدية
 لان زهوق نفسه حصل بفعل كل واحد منها وزهوق
 النفس لا يتبعض ليقسم على الفعل فوجب تساويهما
 في موجب **ومن قتل اياها** ان سلعة خطيرة من ادي
 مكلف بل اذا نه فوات **او قطع اية شرط سلعة خطيرة** ليخرج
 ما فيها من القبح او نحو **مكلف بل اذا نه فوات او قطع**
او بطل سلعة خطيرة من غير مكلف بل اذا نه فوات
 في الصور الثلاثة **فعليه القود** القسم الثاني **شبه**
العمد وهو المسمى بخطا العمد وعمد الخطا **وهو ان يقتله**
بجناية لا تقتل غالبا ولم يجرح بها اي بهذه الجناية كمن
 ضرب غيره بسوط او عصا او حجر صغير او كمن او لكم
 غيره في غير مقتل او القاه في ماء قليل او سحره بما لا
 يقتل غالبا فمات او صاح بعاقل في حال غفلة فمات
 او صاح بصغير او معتوه على سطح فسقط فمات ففي
 ذلك كله ان وجد واصلا منها الكثرة في مال جان
 والدية على عاقلة **فان جرح بها اي بهذه الجناية**
 التي لا تقتل غالبا **ولو كان الجرح اخصا** اقل من القسم

الثالث الخطأ وهو ضايف في الفعل وهو ان يفعل ما
 اي فعل يجوز له فعله في ذلك الشيء او لم يصبه
 كهدفي فيصيب اذ ما يصوم ما لم يقصده او ينقلب وهن
 على انسان فيموت وفيه في القصد وهو ما اشار اليه بقوله
او يظنه اي يظن ما يريه **بباج الدم** او صيغ فيبين ادبها
 او **معصوما** مكن ارا د قطع لحم او غيره ماله فعله فسقطت
 منه السكينة على ان ان فقتله او شرب القتل صغيرا
 ويجوز ان نفي القسمين الاخيرين وهما شبه العدا والخطا
الكفارة على القاتل والدية على عاقلته وفيه قال
لانسان اقلني او قال لانسان اجرحني فقتله
 اي فقتل من قال له اقلني او جرحه اي جرح من قال للرجل
لم يلزمه شيء لان ذلك جناية اذ ان له الجني عليه فيها
 فسقط عنه ظمها كما لو امره بالقامتاعه بالبحر فنقل
وكان الودع لغير مكلف القتل ولم يامر به اي
 بالقتل فقتل قال في المنتهى وشرحه من دفع لغير مكلف
 القتل ولم يامر به بالقتل فقتل بالانسان لم يلزم
 الدافع الا لشي لان الدافع ليس بالمر ولا مباشر انتهى
باب شرط القصاص في النفس اي ما يشترط
 لوجوب القود وهي اربعة احدها **ان يكون القاتل**
 وهو ان يكون بالغ عاقل لان القصاص مقربة معظمة
 فلا يقسم على صغير ولا على مجنون ومقتوه لانهم

تفاوت ما له ان الصغير والمجنون
 لا يقسم على من لا يقدر على

ليس لهم قصد صحيح بل الكفارة في الهما والدية على عاقلته
 كالقاتل خطاء متى قال الجاني كنت صغيرا حال الجنابة وقال
 وليها بل كنت بالغاً ومكنا واقاما يذ لك بيتي تعارضنا
الثاني من شروط القصاص **معصية القاتل** ولو كان مستحقا
 دمه بقتل لغير قاتله لانه لا سبب فيه يباح به دمه لقاتله
 اذا تقرر هذا **فلا كفارة ولا دية على قاتل حربي او قاتل**
مرتل قبل قوته ان قبلت قوته طاهرا او قاتل **ان**
حربي ولو قبل ثبوت عند الحاكم **ولو ان مثله** اي ولو ان
 قاتل المرتد مرثله او ان قاتل الزان المحصن **ان**
 محصن مثله او ان قاتله واحد من هؤلاء ذمي ويعزره
 فتيات على ولي الامر **الثالث** من شروط القصاص **الدية**
فان اي مكافاة مقترنة القاتل والمكافاة **بان لا يفضل**
القاتل المقترن حال الجنابة بالسلامة او يفضلها
لغيره او يفضلها بالملك فان يقتل المسلم ولو كان عبدا
بالكفر ولو كان الكافر حرا روي ذلك عن عمر وعثمان
 وعلي وزيد ابني ثابت ومعاوية وبذلك قال عمر
 عبد العزيز وعطاء والحسين وعكرمة والزهرى وابي
 شبرمة والثوري واسحاق وابو عبيدة ابواثوم وابي
 المنذر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم
 بكافر لا يقتل الحر ولو د **بابا لعبد** وان كان العبد
 مسلما ولا يقتل المكاتب **بعبث** لانه مالك رقبته فلا

ويعزر مع فعل شيء من ذلك مع
 غير حربي لغنائه على ولي امره
 عليه

يقتل به كالحرة حتى لو كان اي عبد المكاتب ذارحم له محرم
له لانه ملكه فلا يقتل به كغيره من عبيده في الاصح **ويقتل الحر**
المسلم ولو كان ذكرا بالحر المسلم ولو كان انثى والرفيق
كذلك يعني فيقتل الذمي الرفيق المسلم ولو ذكر بالرفيق
المسلم ولو انثى **ويقتل الابن** ان يقتل من هو اعلا منه
فيقتل الكافر الحر بالمسلم الحر **والذي كذا فيقتل الذمي**
الرفيق بالذي الحر **الرابع** من شر وط القصاص **ان يكون**
المقتول ليس بولد وان سفل **القاتل** ولو بولد بنت
وان سفلت للقاتل اذا نكر هذا **فلا يقتل الابوان**
علا بالولد ولد الولد **ولا تقتل الام وان علت**
بالولد والولد بالولد وان سفل وموتها القصاص
من على قدر الميراث فموت ورث القاتل شيئا من
القصاص فلا قصاص لانه لو لم يسقط لوجب له على
نفس القصاص وهو ممنوع **او ورث ولد** اي ولا القاتل
شيئا من القصاص **وان قل** **فلا قصاص** لانه لو لم يسقط
لوجب للولد على الوالد وهو ممنوع ومن قتل انسانا
لا يعرف باسلام ولا حرية او ملغوا فلا يعرف هل هو
حي او ميت والدمى كغيره او متدوا نكر وليه او قتل
شخصا في داره والدمى انه دخل حارة لقتله او اخذ
ماله فقتله دفعاعن نفسه وانكر وليه ذلك فالقول قول
الولي يمينه وجب القصاص ما لم يأت ببينة تشهد بوجهه

ولم انه اي الولد ولد البنت وان
سفل من سفل والقاتل له ميراثا
وان سفلت البنت لا يقتل
بشرط ان يكون له ميراث
من رضاء او ميراثا لا يكون وله
ليس بولد حقيقته ويرث ميراثا
سفل بالدية اي دية المقتول
كأن يجر على لا جني قاله من شيئا
راة ونفس عليه كإمام القدر وكذا
لو جنى على ماله لزم منه دية
استفهم وذكر عن طرانه افترق
المد الجني دية ابنه خاتمه

باب شر وط استيفاء القصاص وهو فعل مجني عليه
او وليه بجان مثله فعله او شبهه **وهي** اي شر وط استيفاء
القصاص **ثلاثة احدها بتكليف القصاص المستحق**
لان غير المكلف ليس اهل للاستيفاء بعد تم تكليفه به
ليل انه لا يصح اقراره ولا قصره **فان كان المستحق للقصاص**
من صغير او مجنون فاحبس الجاني الى تكليفه لبلوغه ان كان
صغيرا وعقل ان كان مجنونا لانه معاوية حبس هذه بنة
ابن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القاتل وكان ذلك
في عصر الصحابة ولم ينكر فكان كالأجماع ولا يملك استيفاء
للصبي والمجنون اب كوصي وحاكم **فان احتاج الصبي او**
المجنون لنفقة فلولي المجنون فقط اي لاولي صغير
العفو الى الدية لان المجنون ليست له حالة معتادة
ينتظر فيها افاقة ورجوع عقله بخلاف الصغير وعلمه
انه اذا لم يجمع المجنون لنفقته لم يكن لولي العفو
على ماله فان قتل الصبي او المجنون فاعل مورثهما او
قطعا فاطعهما من غير اذن من الجاني سقط حقهما
الثاني من شر وط استيفاء القصاص **اتفاق المستحقين**
في القصاص **على استيفائه ولا ينفي دية** اي بالاستيفاء
بعضهم دون بعض لانه كيو مستوفيا الحق غيره بغير
اذنه ولا ولا ينفي عليه **ويقتل** **قدوم الغائب وتكليف**
غير المتكلم اي بلوغ وارث صغير وافاقة وارث

يجنون لانهم شركاء في القصاص ولانه قصاص غير مستحق
ثبت بجماعة معينين فلم يحز لاحدهم الاستقلال به **ومى ما**
من المستحقين قوارشه اي وارثه من ماله **كرواى** كونه
فيملك ما كان يملكه مورثه لانه حق للميت فاستقل بموته
الى وارثه كسائر حقوقه **وان عفا بعضهم** اي بعض
مستحق القصاص **ولو كان العا في زوجا او زوجة**
لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم فاهله بين خيرتي
وهنا عام في جميع اهله والمرأة ولو كانت زوجة من
اهله بليل قوله صلى الله عليه وسلم من عفا ربي عنى
رجل بلغني اذا ه في اهلي وما علمت على اهلي الا خيرا
يريد عافيتهم رضي الله عنها وعن اهلها **واقر بعفو**
شريكه سقط القصاص قال في المشي اوشهد
ولو مع فسفه يعفو شريكه سقط القود قال في شرحه
فاما سقوطه بشهادة بعضهم على شريكه بالعفو
فلكونه اقرار بان نصيبه سقط بالقود **الثالث**
من شوط استيعا القصاص **ان يورثه في استيفائه**
اي استيفاء القود **تقديمه الى الغير** اي غير الجاني
لقوله تعالى فلا يسرف في القتل اذا قتر هذا **فيلزم**
القصاص حاملا او حاملا ثم حملت لم تقتل حتى تنزع
حملها لان قتل الحامل اسراف في القتل لانه يتعدى الى الجنين
فلما تقتل حتى تنزع وتسقمه البالد ان الولد يضر ترك

ذلك

ذلك ولانه في الغالب لا يعيش الاب ثم ان **وجده من يرضعه قتل**
لان غيرها يقوم مقامها في ارضاع الولد وتربته فلم يبق
في استيفاء القود منها ضرورة **والا** اي وان لم يوجد
من يرضعه وانها **لا تقتل حتى ترضع لحول لي** كما ملين
لانه اذا اخر الاستيفاء لحفظه وهو حمل فلان يوضعه لحفظه
بعد وضعه ولي وكذا احد برحمه وتقاد في طرف وتحد
بجلد بمجرد وضعه ومتى البعت حملا وكان لها زوج او
سيدة يطأوها قبل قولها **فصل ويحكم استيفاء**
القصاص بلا حضرة سلطان او نايبه في الاصل لا يدر
امر بتفقر الى اجتهاد ويحكم الخيف فيه ولا يورث مع
المقتضى لشفي بالقصاص وللإمام تقرير من اقتضى
بغير حضور الامام او نايبه لا فتيانته بفعل ما منع
من فعله **ويقع القصاص الموقوف** لان المقتضى استوفى
حقه **ويحكم قتل الجاني بغير سيوف في العنق ويحكم قطع**
طرفه اي الجاني بغير سكين **ليلا يحيف** عند الاستيفاء
قطع طرف شخص ثم قتله بروه دخل قود طرفه وقيل نفسه
وكفر قتل على الاصل **وان جطش ولي المقتول بالجاني**
فقطي انه قتل فلم يكن قتله ودهاه اهله حتى يرى
فان شا الولي دفع اليه دية فعلم الذي فعله به فقتله
والا اي وان لم يشا الولي ذلك تركه تركه **يخفى**

له قال في الفروع هذا رواه عمر وعلي ويعلى ابى امية
 ذكره احمد **باب شروط القصاص فيما دون النفس**
 وهو معقود لا حكم القود فيما ليس يقتل من الجراح قطع
 الاعضاء ونحو ذلك وذلك قوله تعالى وكتبنا عليهم
 فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن
 والاذن بالاذن والسن بالسن والجرح قصاصا فدل
 ذلك على ان كل واحد من هذه الاعضاء يوجب
 ويشترط لوجوب القصاص فيما دون النفس الشرط
 المتكافئ في القصاص في النفس والى ذلك اشار بقوله
في اخف بغيره في النفس اخف به فيما دونها ومن لا
يجري القصاص بغيرها في النفس فلا يجري القصاص
 بغيرها فيما دونها كما لا يجرى مع ابنتها والى مع العبد
 والمسلم مع الكافر فلا يقطع طرفه بطرفه لعدم الملك
 فاق ويقطع كل من الى المسلم والعبد والذى يقطع
 الذكرا لا ينثى والناقص بالكمال كالعبد بالحر والكافر
 بالمسلم الا ان من جري القصاص بغيرها في النفس جري
 في الطرف **وشروطها اى احدها** اي احدها شرط
العبد العدم وان فلا قصاص في غيره اى لا قصاص في خطا
 لانه لا يوجب القصاص في النفس وهي الاصل فبينما
 دونها اولى ولا في شبه العدم والدية مخصوصة بالخطا
 فلهذا لك شبه العدم **الثاني** اي شرط وجوب القصاص
 فيما دون

فيما دون النفس **امان الاستيفاء** اي استيفاء القصاص فيما دون
 النفس **بلا حرق** وذلك باق يكون القطع من مفصل او ينتهي
 الى حد كارت الاذن وهو بالذات من اى من الاذن دون
 القصة لان ذلك حد ينتهي اليه فهو كاليد يجب القصاص
 فيما انتهى الى الكوع اذا علمت ذلك **فلا قصاص في حايضة**
 وهي الجرح الواصل الى باطن الجوف **ولا في قطع القصة**
 اي قصبة الاذن ولا في كسر عظم غير سن وطرس **او قطع**
بعض ساعدا او قطع بعض عظاما قطع بعض الساق او
 بعض **ولا** لانه لا يمكن الاستيفاء من ذلك بلا حيف
 فانه ربما ياخذ اكثر من الغايب او يسري الى عضوا
 خرا الى النفس فلم يحزل ان الواجب الاخذ بقدر
 المتلف لا اكثر منه فاذا افضى الاستيفاء الى الحيف منع
 منه لتعذره ولو قطع يده من الكوع ثم ناكته الى نصف
 الذراع فلا قود له ايضا اعتبارا بالاستقرار قاله القا
 ضي وغيره وقدمه في المعانيات وصحة الناظم **قائمة**
 الامى الحيف شرط لجوازه **فانه خالف ما قضى بقدر**
حقه ولم يسو قيع القصاص المرفوع ولم يلزمه الى مقتضى
شي الثابت اي شرط وجوب القصاص فيما دون
 النفس **المساوات في الاسم** كالعين بالعين والاذن
 بالاذن والاذن بالاذن والسن بالسن لان القصاص
 يقتضي المساوات والاضلا في الاسم دليل الاضلا في



بالمعنى فلا تقطع اليد بالرجل **وعكسه** والمساواة ايضا **في الموضع**
 فلا تقطع اليد بالشمال **وعكسه** ولا تؤخذ جراحة
 في الرجل بجراحة في الراس ولا جراحة في مقدم الراس بجراحة
 في مؤخر الراس اعتبارا للمماثلة قاله في شرح المنتهى و
 يؤخذ كل من اصبع وكف ومرفق وعينه ويسرى من يمينه واذا
 مشقوبة او لا ومن يده ورجل وخصية والية وعليا وسفلى
 من شفة ويمى ويسرى وعليا وسفلى من سى وجفى
بمثله الرابع من شروط وجوب القصاص فيما دون النفس
مراعاة الصحة والكمال فلا تؤخذ يد ورجل كاملة الا
صاحب او كاملة الاظفار بنا قسستها رضى الهاماني ولم يرض
 لان ذهاب بعض الاصابع والاطفار نقص في اليد
 او الرجل ولا يؤخذ بها الكملة لزيادة المأخوذ على
 الموقوف فله تكون مقامة بل تؤخذ اذا قاطفارسليمه
 بذات اظفار معينة لمحمول المقاصه **ولا تؤخذ عين صبيحة**
بقائمة اي بعين قائمه وهي التي بياضها وسوادها
 صافيان غير ان صاحبها لا يبصر بها قاله الازهرى
 لان منفعتها ناقصة فلا تؤخذ بها كملة المنفعة **ولا**
يؤخذ لسان ناطق بلسان اخر من لتصرف ولا عضو
بعضوا مثل من يده ورجل واصبع والشلل فساد العضو
 وذهاب حركته لان المقصود من اللسان النطق ونى اليد
 والرجل البطش ومن الاصبع امكان العمل فاذا فسد العضو

ودهبت

وذهبت منفعتها لم يؤخذ به الصحيح لزياد تدعيمه فان الصحيح
 طرف منفعة موجودة فيه فلا يؤخذ بما لا منفعة فيه كعين
 البصير بعين الدعوى **ولا** يؤخذ **لا كرفل بل كرفص**
 او كرفص لا لانه لا منفعة فيهما فان ذكر العين لا يؤخذ
 منه وطى ولا انزال والحصى وهو مقطوع الخصيتين لا
 يؤخذ لولا يكاد يقدر على الوطى منهما كالذكر الاشل
ويؤخذ ما رثا انما صبيحة **بارك الله** وهو الذي لا يجده
 رابحة شي لان ذلك لعلة في الدماغ والاذن فمما يجب
 تؤخذ **ان في صبيحة ياذن** لا يؤخذ معيب من ذلك
 بصحيح بل ارشى **فصل** ويشترط جواز القصاص
في الجرح انما هو ان ياتي باليد الى عظم كجرح العنق و
الساعد والفخذ والساق والقدم وكل موضع في الجرح
 والرأس قال في شرح المقنع ولا نعلم في جواز القصاص
 في الموضحة خلافا لنتهى **والخاشمة والمنقلة والمأمومة**
 قال في المنتهى وشرحه وللجرح اعظم منها اي من الممر
 ضحه كخاشمة ومنقلة مأمومة ان يقتضى موضحة
 وان ياخذ ما بين ديهار دية تلك الشجة فيأخذ في
 خاشمة خمسة من الابل وفي منقلة عشرة وفي مأمومة
 ثمانية وعشرين بعيرا وثلاث بعير انتهى **وسراية**
القصاص هدر يعني انها غير مضمونة لان عمر
 عليها قاله من مات من حد او قصاص فلا دية له الحق

او انك باحد هما واستلقا الاخر لكن نصف دية المنك
 على عاقلة المستلقي وغلظه ونصف دية المستلقي على عاقلة
 المنكب تخففه قاله في الرعاية **وان اصطدم** ولو كانا
 او كان احدهما ضراوا والاخر بصيرا فاما **فكذلك**
 اي فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الاخر وروي ذلك
 عن علي لان كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه
 وانه لك خطا فكانت دية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه
ونحو اركب صغير في الدابة على واحد منهما فاصطدما
فماتت يدهما وماتت لهما في مال اي مال المركب لانه
 متعلق بانه لك وتلفهما وتلف مالهما بسبب تعديه
 على الاصح وقيل ان ديتهما على عاقلةهما وان اركبهما
 ولي لصلحة او ركبهما عند انفسهما فدية كل منهما على
 قلة الاخر **ومارسا صغيرا الحاجة فالتلف في رساله**
نفسا او مالا فالضمان على من سله وان جني عليه ضمنه
 المرسل له ان تعد رمت ظمير الجاني قال في الفروع ذكر
 ذلك في الارشاد وغيره ونقله ابن منصور الا انه
 قال ما جني فعلى الصبي انتهى **ومن القى حجر او القى**
عنه لا يحملوا السفينة فقت السفينتين بسبب ذلك
 ضمن الملقى جميع ما فيها في الاصح لانه تلف حصل بسبب
 فعله فكان عليه ضمانه كالو باشر الاتلاف **ومن اصطدم**
الى طلعلم انسان غير مضطرا او شرب فطلبه فقت

حتى

تلف

حتى مات ضمنه نفس عليه وخرج على ذلك ابو الخطاب
 ان كل من امكنه انجا نفس من هلكة فلم ينجم منها مع قدرته
 على ذلك انه يضمنه **واخذ طعام غيره واخذ شربة**
اي شربة غيره وهو اي الماخوذ طعامه او شربة ما جرت
 عنه دفعه فتلف **واخذ دا** بقر ضمن ما تلف من ذلك
 لانه سبب هلاكه **واخذ منه ما يذبح به عن نفسه**
من سبيع وكحون كمن رده يب وحية فاهلك ذلك
 الصايل عليه **ضمنه** الاخذ لما كان يذبح به عن نفسه
 لكون ذلك صار سببا لهلاكه ومن افترج انسانا
 او ضربه ولو صغيرا فاصدث بغايطا او بول او ربح ولم
 يدم فعليه ثلث دية **وان ماتت حامل او مات حمارا في**
ربح طعام ونحوه كرايحة الكبريت ضمنه **ربح** علم
 ذلك **من عادتها** اي ان الحامل تموت او يموت حمارا
 من ذلك عادة وان الحامل هناك والا فلا ثم ولا
 ضمان **فصل وان اتلف واقع على نائم غير متعد**
بنوميه فقتل وان اتلف النائم فغير هدر وان
 وضع جرة على سطح او حايطه ولو متطرفة او وضع
 حجرا على سطح او حايطه فزمتها الريح على انسان
 فقتلته او على شيء فالتفتة لم يضمنه **وان سلب بالبحر**
عاقلة نفسه او سلب ولده او سلب حادق ليطر العباة
فقتل لم يضمنه الوله في الاصح ولا من جلم نفسه قولا

وهذا القول الذي الخطاب لا يجره
 لانه ضعيف وقد صرح انه باطل حيث
 ذكر في المنه من هلكة ولا يضمن من امكنه
 ان ينج نفسه من هلكة ولا يفعل لانه لم
 يهلكه ولم يفعل شيئا يكون سببا في
 هلكته كالمالك يجره فماتت ان شاء الله

واحدة او امر مكلف او غير مكلف **مطلقا ينزل بيرا**
او يصعد شجرة فذلك ينزوله البير او صعوده
الشجرة لم يضمنه وتلف اجير لحق بيرا واجر لبنا
ما يظن عدم ونحوه او ملكه الجاني نفس من هلكه فلم
يفعل لم يضمن لا انه لم يفعل شيئا يكون سببا او ادبا
ولك ظاهر وان كان كبير ويؤثقه ما تقدم ان الارب
ان يودب ابنه وان كان كبيرا ولم له من ذكر هذه الجثة
او ادب به ز وجتر في الشقة او ادب معلم مبيبة
او ادب سلطان رعيتهم ولم يسرف اي لم يزد على
الضرب المعتاد في ذلك في العدد ولان في الشقة **فقد**
في الجميع ووجه ذلك انه فعل ما له فعله شرعا ولم
يتعد فيه فلم يضمن سلبا بانه كان عليه قصاص فاقضى
منه فسرى الى تفسير فانه لا يضمن كذلك هاهنا
وان اسرف او اد على ما يحصل به المقصود فلف
بسبب ذلك ضمنه او ضرب من العقل له من سبي
صغير او غيره مما لا عقل له من مجنونه او معتوه فلف
ضمن لتقديم في المسئلة الاولى بالاسراف وعدم الاذن
من الشارع في تاديب من لا عقل له لعدم حصول
المقصود بتاديبه ومن تاديبه **سقف فهو ي**
على قوم لم يضمن ما تلف بسقفهم لانه لم يجهلهم بسبب
فصل في مقادير ديوات النفس واحدا المقادير

مقدار

مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره **دية المراهق** طفل
كان او كبير مائة بغير او مائتان بقره او الف شاة او
الف مثقال ذهب او اثنا عشر الف درهم فضة
قال القاضي لا يكتف المذهب ان اصول الدية الابل والذهب
والورق والبقى والغنم ويكفي لك ما روي عن
جابر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على
اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتي بقر
وعلى اهل الشاة الف شاة رواه ابو داود وهذه
الخمس فقط اصولها اذا حضر من عليه دية احدها
لزمه ولي الجناية قبولها بغير خلاف في المذهب
وتعتبر السلا من من عيب في كل نوع من الابل والبق
والغنم لان تبلغ قيمتها دية نقد **ودية الحق المعلن**
على النصف من ذلك اي من دية المحرق رها خسر
بغير او مائة بقره او الف شاة او خمس مائة مثقال
ذهب او ستة الاف درهم فضة **ودية الكلب**
سوا كان ديبا او معاهدا او مستلما ثمان مائة
درهم ومن قال بك لك عمر وعثمان وابي مسعود
وسعيد ابني المسيب وعطا وعكرمة والحسن ومالك
والشافعي رضي الله تعالى عنهم وعنهم ودية
المجوسية على النصف من دية ذكرهم ويعتبر في
الذكور والذكور في قطع او جرح فيما يوجب دية ثلث

الدية على الاصح لما روي عن راي شعلب عن ابيهم عن جده
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عقت المرأة مثل عقت الرجل
حتى تبلغ الثلث من ديتها اخرجها النساء **فلو قطع ثلاث**
اصابع خرة مسلمة لزمه ثلث دية بغير فلو قطع رابعة
قبل برون دية الى عشرة قال ربيعة قلت لسعيد بن
المسيب كم في اصبع المرأة قال عشرة قلت في اصبعي
قال عشرة ون قلت فني ثلث قال ثلث ثون قلت فني
اربع اصابع قال عشرة ون قال فقلت لما عظمت مصيبتها
قل عقلها قال هكذا السنة يا ابني اخي **وتعقل دية**
قتل الخطا بوقوعه في كل من حرم ملكه واحرام شهر
حرام فقط بالثلث اي ثلث دية فهذا على الاصح
الذي نعلم الجماعة من الامام احمد وهو من مفرقات
المذهب وقال ابو بكر انها تغلظ بقتل رحمه المحرم
خطا والاول المذهب **في اجتماع حالات التغليظ**
الثلاثة بحجب عليه **ديتان** لان القتل تجب به دية
وقد تكرر التغليظ ثلاث مرار فكان الواجب دية
ينبغي **وان قتل مسلم كافرا** دية او معاها **عملا**
ضعفت دية اي دية الكافر على المسلم لان الزلة القود
كما حكم عثمان رضي الله تعالى عنه روي احمد عن عبد
الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان رجلا
قتل رجلا من اهل الذمة فزنع الى عثمان فلم يقتله وغلظ

عليه

عليه الدية الف دينار فذهب اليه احمد ولا احمد رضي الله تعالى عنه
نظاير ذلك فانه اوجب على الاغور اذا قلع عينه صحاح مماثلة
لعينه دية كاملة لما منع عنه القصاص واوجب على سارق
الثمن المعلق مثلي قيمته لما ورد منه القطع **ودية الرقيق قيمة**
ذكر الكافرا وانثى صغيرا او كبيرا دية براكا فاما مكاتب او ام
ولا عمدا كان القتل او خطا **قلت القيمة او كثر** ولو فوق دية
حرف **فصل ومي جني على حامل عمدا** كان او خطا او ما يقع
مقام الجنابة كما لو اسقطت فرعاً من استعد بطلبها الى ذي
سلطان **فالت جنينا** بسبب ذلك في الحال او بقيت متاملة
حتى سقط والجنين اسم للولد في البطن ما خوذ من الا
جنان وهو الستر لانه اجنب بطن امه اي ستره **حراما**
ذكر الكافرا وانثى فدية **غرة** والغرة في الاصل الخطا وهي
بها العبد والامة لانها من النفس الاموال والاصل في وجوب
الغرة في الجنين ما روي ابو اهريرة قال اقبلت امرأتان من
هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وفي بطنها جنين
فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها عبد او امه وقضى بدية
المردة على عاقلتها وورثتها ولدها مع ما معه متفق عليه
قيمتها عشرة دية امه وهي خمس من الابل والغرة هي عبد او
امة ولو قال ودية الجنين الى المسلم غرة عبد او امه فقيمتها
خمس من الابل لكان اخضر **وتعقد الغرة بتعقد الجنين**

وهي مورثة عن الجنين كانه سقط حيا فلاحق فيها القاتل ولا كما
مل رق ولا يقبل فيها خصى وخنثي ولا معيب عيبا يرد به في
بيع ولا من له دون سبع سنين **ودية الجنين الرقيق عشر**
قيمة امه يوم الجناية نقلا لانه جنين ادمية وقيمة الامة
بمنزلة دية الحرة ولانه جزء منها فقد ردد له من قيمتها
كسائر اعضائها **ودية الجنين المحكوم بكفره كجنين الذمير**
من زوجها الذي **عزة قيمتها عشر دية قيمة امه** لانه جنين
الحرة المسلمة مضمون بعشر دية امه فكذلك جنين الكافرة
وان القتل الجنين حيا الوقت يعيش مثلهم وهو نصف سنة
فضاعف ولو لم يستهل ثم مات ففيه ما في الحي فان كان
حرا ففيه دية الحر كاملة لانه حر مات بجنانية اشبه ماله
باشرة بالقتل **وان كان رقيقا ففيه قيمته** لان قيمة العبد
بمنزلة الامة **في الحر وان اختلفا** اي اختلف الجاني وولي
الجنانية **في خروجه** اي خروج الجنين حيا او ميتا بان قال
ولي الجنانية خرج حيا ففيه دية وقال الجاني خرج ميتا
ففيه عزة ولا بينة لواحد منهما بما يذكروه **فقول الجاني**
بيمينه في ذلك لانه منكروا الاصل براءة ذمته من الامة
الكاملة **ويجب في جنين الامة ما نقص من قيمته امه**
قال في القواعد وقياسه جنين الصيد في الحرم والاحرام
حرام ومتى الدعت امرأة على انساى انه ضربه بها فا
سقطت جنينها فانكر الضرب فالقول قول بيمينه لان

الاصل

الاصل عليه وان اقربا لضرب او قامت به بينة وانكر ان تكون
اسقطت فالقول قول بيمينه لانه لا يعلم انها اسقطت
لا على البت لانها عيى على فعل الغير والاصل عليه وان ثبت الا
سقاط والضرب والدعي اسقاطها من غير الضرب فان كانت اسقطت
عقب الضرب فالقول قولها بيمينها لان الظاهر انه من الضرب
لوجوده عقب شيء يصلح ان يكون سبب له وكذا ان اسقطت
بعده بايام وكانت متاملة الحية الاسقاط وان لم تكن
متاملة فقوله بيمينه **فصل في دية الاعضاء من الجنين**
ما في الانسان من شئ واحد كالانف ولومع عوجر اللسان
ينطق به كبير او صغيرا يكافى **والذكور والصغار** او شيخ
فيكون فيه دية كاملة لان في اتلافه اذ هاب منفعة الجنين
وانكفها اذ هاب النفس في جميع ما ذكره **ومن اتلف ما في**
الانسان من شيان كاليد والرجل لان في
اتلافهما اذ هاب منفعة الجنس فكان فيهما الدية **والعينين**
ولومع عيش او حول **والاذنين** وفاقا **والخارجية والشدة**
والخصيتين ففيه اي في اتلافهما الدية **وفي احد**
هما نصف اي نصف الدية **وفي الاجفان** الاربعة
الدية **وفي احد هما** اي احد الاجفان **وبعض الاضراس**
فيها جمال ظاهر ونفع كامل فانها تكلف العيى وتحفظ لها
من الحر والبرد ولو لا ذلك لقيح منظر العيى ولو كانت
الاجفان لعيى اعمالا لان ذهاب البصر عيب في غير الاجفان

وفي اصابه اليدين اذا قطعت **الديرة** كاملة وفي احد **ها**
عشر **ها** اي عشر الديرة وفي **الاعلمة** ولو قطعت مع طرف
ا **ا** كانت من ابرهام نصف عشر **الديرة** لان الابهام مفصلا
ففي كل مفصل نصف عقل الابهام **وان كانت** **الاعلمة** **غيرها**
اي غير الابهام **فثلث عشرها** اي ثلث عشر الديرة لان ديرة
الاصبع وهو عشر الديرة تقسم على الاصبع كما قسمت ديرة
اليدين على الاصابع والاصبع غير الابهام ثلاثة مفاصل فيكون
في كل مفصل ثلث ديرة الاصبع غير الابهام **وكذا حكم اصابع**
الرجلين ويجب في **السنن** او الناب او الضرس قلع بسحرة
بالسنن المزملة والخال المعجزة اي باصله او الظاهر فقط
ولو من صغير ولم يعد او عاد اسود واستمر ابيض ثم
اسود بلد علة **فمنه من الابل** فيكون في جميعها مائة وستون
بعير لانها ثمان وثلاثون اربع ثانيا اربع ربا عيان واربعة
اثنان وعشرون سافي كل جاذب عشرة خمسة من فوق خمسة
من اسفل وفي **ذهاب نفع عضو من الاعضاء** كاليد
والرجلين والعينين **ديرة** اي ديرة ذلك العضو **كامله** وفي
شفتين صارتا لا ينطقان على انسان او استرختا لم ينطرا
عنهما **ديتهما** **فصل في ديرة المنافع** لما تم الكلام على
ديات الاعضاء كالانف والاذن والليل والرجل ونحو ذلك
شرح يتكلم في ديرة المنافع وهي السمع والبصر والشم والذوق
ونحوها **فان** **يجب** **الديرة** **كامله** **في** **ذهاب** **كل** **من** **سمع** **وبصر**

وشم

وشم ودوة بيان للمنافع **وكلام** فمن جنى على انسان فحرس وجبت
عليه ديرة لان كل ما تعلقت الديرة باثله فله تعلقه باثله فله منفعة
كاليد **وعقل** قال بعضهم بالاجماع لانه اكبر المعاني قد لا وعظم
الحواس نفعا فانه يتميز به الانسان عن الابهام وتعرف به صحة
حقايق المعلومات ويهتدي به الى المصالح ويدخل به في التكليف
وهو شرط في ثبوت الولاية وصحة القضاء واذا العباداة
فكان اولى من بقية الحواس **وتجب** **الديرة** **كامله** **ايضا** **في** **حلب**
بفتح المهملتي لان بذلك تذهب المنفعة والجمال لان انتفا
القائمة من الكمال والجمال وبه يلشرف الانسان على سائر
المخلوقات **ومنفعة مشي** لان منفعة مقصودة اشبه الكلام
وتجب في **معه** بان يضرب الانسان فيصير وجهه
في جانب **وتجب** **كامله** **في** **منفعة** **يكاح** فاذا كسر صلبه فذهب
نكاحه ففيه الديرة **وفي** **منفعة** **الحل** لانه نفع مقصود
كالشم **وفي** **ذهاب** **منفعة** **صوت** **وكذا** **في** **ذهاب** **منفعة**
بطش لان في كل منهما نفع مقصود **ومن افترق انسانا ولو**
صغيرا او ضربه ولو متغيرا **فاحد** **بغايظا** **واحد**
يد **واحد** **يرج** **ولم** **يك** **منفعة** **ثلث** **الديرة** **وان**
دام **تعلية** **الديرة** **كامله** **وان** **جنى** **عليه** **فاذهب** **جميع**
وبصره **وعقله** **وشمه** **ود** **وقد** **وكلامه** **ونكاحه** **تعلية**
سبع **ديات** **لكل** **واحد** **ديرة** **كامله** **وعليه** **ارش** **تلك** **الجنات**
بات **التي** **حبا** **ها** **عليه** **وان** **مات** **المجنى** **عليه** **في** **الجنات** **تعلية**

اي على الجاني **ديرة واحدة فصل في ديرة الشجرة والحيا**
يقدر الشجرة واحدة الشجاج اسم لمحج الرأس والوجه خاصة
سميت بذلك لانها قطع الجلد فاما في غير الوجه والرأس
فيسمى جرحا ولا يسمى شجرة وهي عشر خمس فيها حكومة
الحارصة التي تحمي الجلد اي تشقروا لا تميز ثم البارز له
النامية الدامعة وهي التي تدعى الحيا ثم الباضعة التي تضع
اللحم في المتلاحم الغايضة في اللحم ثم السماق وهي التي تبيض
وبين العظم قشرة رقيقة تسمى السماق والحكومة ان
يقوم بجني عليه كانه في اجنابة ثم يقوم وهي بقدر
برئت فانقص من القيمة فللمجني عليه على الجاني كسبته
من الدين ولا يبلغ بحكومة محل لمفكر مفكره وخسرة
فيها مفكرة وهي ما اشار اليها بقوله **وهي خمسة احد**
الموضحة وهي التي توضح العظم وتبرزه ولو بقدره الا
اسراة لمن ينظره ذكره ابن القاسم والقاضي واعتمده في
المنتهى والوضح البيان يعني ابدت بيان العظم **وهي اثنا**
عشر الديرة اي ديرة الحى المسلم وذلك خمسة ابعث وادف
في ذلك بين كونه الموضحة في الرأس او في الوجه فان كان
بعضها في الرأس وبعضها في الوجه فهو ضحكة لانه
اوضح في عضوين فكان لكل واحد منهما حكم لنفسه **الثاني**
الهاشمية وهي التي توضح العظم اي تبرزه **وهي ثمانية**
اي تكسره وفيها عشرة ابعث وتستوي الهاشمية الصغيرة
والكبيرة

والكبيرة كالموضحة **الثالث المتكسر** وهي التي توضح العظم
وتكسر العظم وتقل العظم وفيها خمسة عشر **بغيرها**
جماع من اهل العلم حكاه ابن المنذر **الرابع الماسومة** وهي
الشجرة التي **يفصل الى جلدة السباع** وتسمى الامة بالجلد
وتسمى ايضا امر الدماغ وفيها ثلث الديرة **الخامس الدائرة**
وهي الشجرة التي **تخيق الجلدة** يعني جلدة الدماغ وفيها
الثلث اي ثلث الديرة يعني كما امرته **فصل وفي**
الجاني ثلث الديرة وهي كل ما يخرج **يفصل الى الجرح**
وهي ما بطن منه مما لا يظهر للرأي كداخل بطن ولو لم
يخرج معاء وداخل **ظهور وصدور وخلق** ومثاقفة وبني
خصيتي وداخل دبر **وان خرج جانيا فخرج السرم الذي**
خرج به او نحوه من الجاني الاخر في ايفتان ففى عليه حمل
وقيل واحدة **ومن وطئ زوجة صديقة لا يوطئ مثلها**
او خيفة لا يوطئ مثلها **فان ق بوطيه ما بين فخرج بول**
ويخرج مني او خرق بوطيه ما بين السجدي لم يفعلي
الديرة كاملة **ان لم يستمسك البول** بسبب ذلك لان
البول مكانا من البدن يجتمع فيه اللجوج فعدم امساك
البول ابطال لنفع ذلك المحل فيجب فيه الدين كالمولم
يستمسك الفايط **والا** بان كان البول يستمسك
فهو جليفة وفيها ثلث الديرة **وان كانت الزوجة من بوطيه**
طئ مثلها او كانت الموطوءة اجنبية اي غير زوجة كبيرة **طئ**



ومعد ولا شبهة للمواظبي في وطيرها فوقع ذلك بان خرق
 ما بين السبيلين او ما بين مخرج بول ومني **فمنه** لانه
 من حصل من فعل ما دون فيه فلم يضمنه كارتش بكارتها وهر
 مثلها كما لو كانت اذنت في قطع يد هافس من القطع التي نفسها
باب العاقلة وما تحمله وهي من غير ثلث دية فاكثر بسبب
 جنابة غيره **وهي** قد كور عصبية الجاني **وانسب** لارضى
 عمودي لتسببه وحتى بعد كارتش ابن عم جد الجاني
 وسواء كان الجاني رجل او امرأة **ولا تحمل العاقلة عملا**
 سواء كان مما يجب القصاص فيه او لا يجب كالمامومة الجا
 يفة **ولا تحمل العاقلة اقربا** ايا بان يقع على نفسه بجنابة
 خطأ او شبه عمد متوجب ثلث الدية فاكثر ان لم تصدقه
 العاقلة قاله في الاقناع **ولا تحمل ماد وثالث دية** **نكر**
مسلم كارتش الموضحه نص على ذلك لقضى عمر انها لا
 تحمل شيئا حتى يبلغ عقل المامومة ولان الأصل جوب الصم
 على الجاني لانه هو المتلف فكان عليه كسائر المتلفين لكن
 خولف في ثلث الدية فاكثر باجافه بالجاني لكثرة بين
 ما عله على الاصل ولان الثلث حد الكثير لقوله صلى الله
 عليه وسلم والثلث كثير **ولا تحمل قيمة متلف وتحمل العاقلة**
المخطا وشبه العمد **مرجلا** عليها في ثلث سنين لقول عمر
 وعلي في دية الخطا ولم يعرف لها مخالفة فكان كالاجماع
وابتلا حول القتل **حيث** **الزهر** **اي** **زهر** **الروح**

ابتلا حول

ابتلا حول **الجرح** **من** **حيث** **البر** **اي** **بر** **الجرح** **لان** **ارتش** **الجرح**
 لا يستحق الا بروه وقال القاضي ان لم يسه الجرح الى شئ
 فحوله من حين القطع **ربك** في التحميل **بالا** **قرب** **فالا**
كالارتش فيقسم على الارب والاثنا عشر الاخرة ثم بين الاخرة
 ثم على الاعمام ثم بليهم ثم اعمام الاب ثم بليهم ثم اعمام الجد
 ثم بليهم كذلك ابدأ حتى انقرضوا المنا سبون فعلى الولي
 المقتول ثم على عصبائه الاقرىب فالاقرب لان ذلك حكم
 يتعلق بالتعصيب فوجب ان يقدم فيه الاقرىب فالاقرب
 كالمرات **ولا يعتبر** في العاقلة **ان يكون وارثين**
 في حال العقل **لان** **يعد** **لونه** **غيره** **بل** **كانوا** **يرثون** **لولا**
الحب **عقل** **لانهم** **عصبية** **اشبهوا** **سائر** **العصابات**
 بحقيقة ان العقل موضوع على التناصر وهم من اهل
ولا عقل على فقير ولو كان معتمدا لان تحمل العقل
 مواساة فلا يلزم الفقير كزكاة ولا نها وجبت على العا
 قلة تخفيفا عن القاتل فلا يجوز الثقيل بها على من لا
 جنابة منه وفي اجابها على الفقير تثقيل عليه وتكليف
 بما لا يقدر عليه وانما تجب على المريس والموسر من ملك
 بضابا فاضلا عن حاجته كنج وكفارة طهار **ولا عقل على**
صبي ومجنون يعني انها لا يحملان شئ من العقل
 لانها وان كان لهما مال فليس من اهل النضرة والمعاذ
 لعدم العقل الباعث لهما على حلك **وامرأة ولو معتقة**

في ضننى لا ينهال يسامى اهل المعاضلة فمن لا عاقلة له او
كان له عاقلة وجزءه عن الجميع اى جميع ما وجب بخطايته
او تمت فلا دية عليه **وكون في بليت المال حالة** ان كان
مسلم او ان كان كافرا كان الواجب ويتمتع عليه كدية من
ما في في رحمة كجعة او رحمة طواف فان تعذر الاخذ
منه اى في بليت المال سقطت باسب كفارة القتل
سميت بذلك اخذ من الكف بفتح الكاف وهو السائر
لانها تغطي الذنب وتستره **لكفارة في القتل العمد**
المحض **وتجب الكفارة في ما دون** قال في الاقناع وشبهه
من قتل نفسا مسلمة او شارك فيها او نفسه او قتله
او مستكنا او معاهدا او ما جرى مجراة او شبه
عمدا و قتل بسبب في حياته او بعد موته كمن يبرئ نفسه
سكين وشهادة زور لا في قتل عمد محض ولا في قتل
حربي اى ايسر يمكن اى ياتي به الامام فقتله قبله
ولا في قتل نفسا حرب ودرينهم ولا في قتل من لم يبلغ
الدعوة ان وجهه كفارة كاملة في ما لم ينتهي **وما القائل**
لنفس من مته ولو كان المفتول جنيما كى لو ضرب
بطن امرأة فالقت جنيما ميتا او حيا فمات لانه قتل
نفسا مسلمة اشبه قتل الادمي بالمباشرة ولا كفارة
بالمقامضعة لم تنصو **ويكون الرقيق بالصوم** لانه
لا ملك له **ويكف الكافر بالعتق وغيره** اى غير الرقيق
والكافر

99
والكافر بعتق رقبته **مومنة سليمة** وتقدم **فان لم يجد رقبته**
فيلزم صيام شهر متتابعين ولا اطعام هذا اى في كفارة
القتل **وتعذر الكفارة بتعدد المفتول** فعلى من قتل اثنين
كفارتان وعلى من قتل ثلاثة ثلاث كفارات وهكذا الى كل قتل
يقوم بنفسه غير متعلق بغيره فوجب ان يكون في كل قتل كفارة
كل يجب في كل قتل دية وكما يجب في كل قتل صيد جزا وتقدم **ولا**
كفارة على من قتل من يباح قتله كزنا محض ومركب
وباغ وقصاص ودفع اى نفسه لانه قتل هو لا لا يحرم
كتاب الحدود وهي جمع حد والحد لغة المنع وحدود الله
سبحانه وتعالى حاربه لقوله تبارك وتعالى تلك حدود
الله فلا تقربوها وما حده سبحانه وتعالى وقدرة فلا يجوز
ان تتعدى كثر ويح اربع ونحوه وما حده الشرع فلا يجوز
فيه الزيادة والنقصان قال في المنتهى وهو في عرف اهل
الشرع عقوبة مقدرة شرعا في معصية تمنع من الوقوع في
مثلها انتهى **لا حد الا على مكلف** وهو البالغ العاقل لانه اذا
سقط من غير البالغ العاقل التكليف في العبادات والاثم في
المعاصي فالحد المبني على الدرا بالشبهات او لا كفى ان كان
المجنون يضييق في وقت فاقر فيه الرزنى في حال افاقته اخذ
بما اقر به وحل ما لواقرا نذنى ولم يصفه الى حال
او شهد ق عليه بليته انذنى ولم يصفه الى حال افاقته
فلاحد للاصمالة وكذا لا يجب على نائم وناجعة ولا يجب الحد

ايضا لا على **ملتزم** احكام المسلمين ليخرج المحرم والمستامن
واما الذي في فهد داخل في ذلك ولا يجب ايضا **على عالم**
بالنكاح قال عمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لا حد الا على
من علم ولا فرق في ذلك بين جاهل تحت يمين الزنى وتحت يمين عاين
المرأة مثل ان تزف اليه غير زوجته فيظنها امراته فيطأها
او تدفع اليها ربة غيره فيتركها مع جواريه ثم يطأها
طائفا منها من جواريه التي يملكهن فلا يجب عليه حد بذلك
وتحريم الشفاعة وقيل لها في حد الله سبحانه و**تقيا**
بعد ان يبلغ الامام قال في المسترعب ولا يجوز للامام
ان يقبل شفاعة فيما هو صق الله سبحانه وتعالى به من الحد
ودول لا يقفوا عنه وحرمة الشفاعة لكونها طلب فعل محرم
على من طلب منه **ونجس اقامة الحد** **ودولوكا في بغير**
شريك او عون **في تلك المعصية** قاله الشيخ واجتنب ما ذكره
العلماء اصحابنا وغيرهم ان الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر لا يسقط بذلك بل عليه ان يامر وينهي ولا يجمع بين
معصيتين **ولا يقيم الا الامام او نائبه** سواء كان الحد
تعاكدا الزنا او لادمي كحد القذف لانه استيفاء حق
يفتقر الى الاجتهاد ولا يوصى من استيفاء الحق فوجب
الى نائب الله تعالى في خلقه ولان النبي صلى الله عليه وسلم
عدو الشفع والوثركان يقيم الحد في حياته وخلفائه
من بعده ويقوم نائب الامام في ذلك مقامه لان النبي صلى الله
عليه

عليه وسلم والروصحيه وسلم قال وعدا ما انيس لرجل من اسلم
الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وامر برجم ما غرو لم يخفوه
والا السيد المحرم المكلف العالم باقامة الحد وبغير وطء **على**
رفيقه ولو كان السيد فاستقا او امرأة بجلك واقامة تعزير
ما لم تكن الامه من وجهه **وتحريم اقامة اي اقامة الحد في المسجد**
لان لا يوم من الايام ثمة الحد ودشي ثلوث به المسجد فان اقيم
فيه لم يحصل حصول المقصود بالاقامة وهو الرجم **واشد اي**
اشد الجلب في الحد **ود الزنا فجلد القذف فجلد الشرب** نص
على ذلك **فجلد التعزير** لانه الله تعالى خص الزنا بمزيد
تاكيد بفوق له تعالى ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله فاقضى
مزيد تاكيد ولا يمكن ذلك في العدد فيكون في الصفة ولان
ما دون اخذ منه في العدد فلا يجوز ان يترك عليه في ايلامه
ورجعه وهذا دليل على ان ما خف في عده كان اخف في صفة
وبضرب الرجل الحد حال كونه **قائما على الاصح** لانه قيامه وسيله
الى اعطاك كل عضو حقه من الضرب **بالسوط** قال في شرح المهد
النجفية السوط فوق القضيب ودون العصى وقال في المبدع
ومن المختار لهم بسوط لا غرة لهم اي يابس فتعين ان يكون
من غير الحد انتهى ولا يبالغ في الضرب بحيث يشق الحد **ويجب**
في الجلد تقا الوجه **وتقا الراس** **وتقا الفرج** **وتقا القتل**
كالغواد والخصيتي لانه رماذي ضرب في شيء من هذه الا
عضا الى قتله او الى ذهاب منفعة والمقصود للبلا غير

وتنصير المرأة المحدة حال كونها جالسة لقوله علي كرم الله
وجهه تنصير المرأة جالسة والرجل قائما **وتنصير عليه ثيابها**
وتنصير بكاءها لان لا تنكشف لان المرأة عورة وفعل ذلك
بها ستر لها **ويحرم بعد اقامة المحد حبس وايضا بكلام**
اي ان يحبس المحد ودفعه عليه او ان يؤذي بكلام كالنكير
على كلام القاضي **والمحد المقدر في ذنب كفارة في ذلك**
الذنب دفعه عليه ومما اتي حد ستر نفسه ولم تبين
ان يقرب منه الحاكم نقل منه في رجل زنى يذهب بيق
قال بل يستر نفسه واستحب القاضي ان يشاع رفعه
ان حاكم ليقينه عليه قال اي حد ان تعلقت التوبة بظاهر
كصلاة وزكاة اظهرها الحاكم والاستر وان اجتمعت
حدود السرقة من جنس واحد بان زنى مرارا وسرق
مرارا وشرب مرارا **فلا يحد سوى مرة** قال
ابن المنذر راجع على هذا كل من يحفظ عنه من اهل العلم وذلك
ان الغرض الزجر عن اتيان مثل ذلك في المستقبل وهو حاصل
بالحد الواحد لان الواجب هنا من جنس واحد فوجب
التدخل كالكفارات وان اجتمعت حدود السرقة
من اجناس ولم يكن فيها قتل كزنى وهو غير محصن
وشرب الخمر وسرق قتل خل بل يجب ان يترك عياله
خوف فالأخف فيحد للشرب او لا ثم يحد الزنا ثم يقطع السرقة
وان كان فيها قتل استوفى حقه وتستوفى حقوق ادي كلها

سواء كان او لم يكن ويكفي بغير قتل الاخذ بالذوق **باب حد الزنا**
هو فعل الفاحشة في قبل او في دبر وهو من الكبار وقد
اجمع المسلمون على تحريم لقوله تعالى ولا تقر بوزنا ان كان
فاحشة ومقتنا وساسبيلا وقوله تعالى والذين لا يدعون
مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق
ولا يزمنون ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عفى له العذاب
يوم القيمة ويحل فيه مهانا **فان زنى المكلف المحصن وجب**
رحمه حتى يموت لانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم
بقوله وفعله في اخبار كثيرة واجمع عليه اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم **والمحصن هو من وطئ زوجته في قبلها**
بنكاح صحيح ولو كتابيم ولو في حيض او صوم او احرام
او في المسجد او في النفاس وهما اي الزوجان حران
مكنافا ولو لم يبيح او مستأمنين حال الوطئ اذا علمت
بذلك فليست شرط الاحصان سبعة شروط احدها الوطئ
في القبل الثاني ان يكون الوطئ في نكاح ولا خلاف بين اهل
العلم في ان الوطئ الزنا والشبهة والسرقة لا يصير الوطئ
وطئ بمحصن الثالث ان يكون النكاح صحيحا وفاقا للمالك
والشافعي الرابع الحرية الخامس البلوغ السادس العقل
السابع ان يوصى الكمال في الزوجين حال الوطئ بان يظا
الزوج العاقل الحر زوجة العاقلة الحرة وامالا اسلام
فليس بشرط الاحصان على الاصح **وان زنى الحر غير المحصن**

جلد مائة جلدة بلا خلاف ونزاع عما سوى كافي الزاني مسلما
او كافرا لانه قد ترقب على الزنا فواجب على الكافر وجوب
القود على القتل في السرقة **ال مسافة قصير** وهي يومان
قاصدا في السير الا يقال وديب الاقدام في زمن معتدل
وان زني الرقيق اي كامل الرق **جلد خمسين** جلدة لقوله
تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والعذاب
الذكر في القرآن مائة جلدة لا غير فينصف في التنصيف
اليه دون غيره بل ليل انه لا ينصف في التنصيف لرجم لتعذر
تنصيفه **ولا يغيب** لان التغيب في حق القن عقوبة لسيده
دونه لانه غريب في موضعهم ويتم في تغيبه في الخلعة
ويقتصر سلبه بتفويت حكمه والا فتاوى عليه مع بعده
عنه فيصير الحد مشروعا في حق غير الزاني والضرر على غير
الزاني والمبعض يجلد ويغرب بحسابه **وان زني الذي مسلمة**
قتل لانه اشتق عنده وتقدم في الجهاد **وان زني الحر**
فلا شيء عليه من جنة الزنا **وان زني المحصن بغير المحصن**
فقتل من المحصن وغيره حكمه **ومن زني بغيره ولو سلمه**
عزير فقط وقتلت لكن لا تقتل الا بالشهادة على فعله
بها ان لم يكن يملكها ويحكم الكراه فيضمنها بقيمتها كالملة **شرط**
وجوب الحد ثلاثة احدها تغيب الحشفة الاصلية
ولو كانت في خصي او تغيب **قدرها** اي قدر الحشفة
لعدم وجود الحشفة في فرج املي او دبر لادمي هي

فقوله

فقوله له تغيب احترازا من لم يغيب كمن اصاب به كره باب
الفرج وقوله الحشفة احترازا عن غيب بعض الحشفة فان ذلك
لا يسمى زنا ان الوطى لا يتم به ون تغيب جميع الحشفة لان
القدر الذي ثبت به احكام الوطى في الغيب وغيره وقوله او دبر
ليد خل اللواط ووطى المرأة في دبرها لانه فاحشه وعلم مما
تقدم او طى اجنبه لا تحل له دون الفرع لم يلزم منه **الثاني**
من شرط حد الزنا **انما الشبهة** فلو وطى زوجته في حيف او
نفاس او امته المحرم برضاع او غيره والمزوجة او المعتقة او امته
له او المكاتبة او البت المال فيها شرك او في نكاح او ملكة تختلف
فيه وهو يعتقد تحريمه وامرأة وجدها على فراشه او من مثله
ظنهما زوجة او امته فلا حد عليه **الثالث** ما شرط حد الزنا
ثبوت اي ثبوت الزنا وله صورتان اشار للاول بقوله
اما باقرار من مكلف اربع مرات ولو كان الاعتراف في مجالس
لانه ما احقر عند النبي صلى الله عليه وسلم اربعة في مجلس واحد
والغامدية اقرت منه بذلك في مجالس **ويعتبر ان يسمى**
على اقراره حتى يتم الحد لان من شرطه قامة الحد بالاقرار
لبقاعله الى تمام الحد واشكال الثاني بقوله **او شهادة اربع**
رجال عدول في مجلس واحد ولو جاور بالشهادة منه قاي
بننا واحد ويصفونه ويشترط في ثبوت عليه خمس شروط
الشرط الاول ان يكون الشهود اربعة الثاني ان يكونوا رجالا كلهم
الثالث ان يكونوا عدولا فلا تقبل شهادة مستور الحال الجوار ان

يكون فاسقا الرابع ان يشهد في مجلس واحد الخامس ان
يصف الشهود صورة الزنا فيقولون رأينا ذكره في فرجها
كالمرود في المكحلة فان كان احدهم غير عدل **حد والقذف كلهم**
وان شرب اربعة بزناه اي بزنا فلانا بقلادة فشره اربعة لزنا
ان الشهود الاربعة هم الزناة بها دون من شهدوا عليه
صلوا ولم يجد الرجل المشهود عليه ذلك الشهود الاخرى قد مر
فيمن شهد عليه وله قال **حد والدولون فقط** اي من شهد
واعلم من فلانا وفلانته **للقذف والزنا** لان الزنا ثبت عليهم
بشهادة الاخرين فوجب الحد عليهم لذلك ويجوز عليهم حد
القذف لانهم شهدوا بزنا لم يثبت **وان حلفت** اي امرأة
لا زوج لها ولا سيد لم يلزمها شيء ولا يجب ان تسال لان في
سوالها عن ذلك اشاعة للفاحشة وفي ذلك منهي عن فان
ادعت انها اكرهت او وطئت بشبهة او لم تعرف بالزنا لم
بار حيل القذف وهي الرمي بزنا او لواط او شهادة باحد
هما ولم تكمل البينة من قذف غيره **بالزنا حد للقذف ثمانية**
ان كان حرا واربعين ان كان عبدا وبالحساب ان كان مبعوثا
وانما يجب الحد بشرط تسعة اربعة منها اي من التسعة
في القاذف وهو ان يكون بالقاعا قلا قال في الرقاع وان كان
القاذف مجنونا او مبرسا او نايما او صغيرا فلا حد عليه
بجلاف السكر **اختار** اي غير مكره **ليس بحد للقذف**
وان علا يعني انه لا يجب حد قذف على من قذف اوله او

ولله

ولله او ولد بنته او بنت بنته وان سفل او سفلت كقود **خمس**
في القذف وهو كونه حرا مسلما قلا عفيفا عن الزنا ظاهر
يرطاو ويظا مثله وهو اثنى عشر وثلث تسع فاكثرا ما اعتبار
الحرية والاسلامية فلان العبد والكافر حرمتهم ما ناقصة فلا
تنقض لا يجب الحد والاية الكريمة وردت في الحق المسلمة
وعبرها ليس في معناها واما العقل فلان المجنون لا
يعتبر بالزنا لعدم تكليفه وغير العاقل لا يلحقه شيء باضافة
الزنا اليه لكونه غير مكلف ولما العفة عن الزنا فلان غير
العفيف لا يشتم القذف والحد انما وجب لجعل ذلك
وقد اسقط الله تبارك وتعالى الحد عن القاذف اذا
كان له بنية بأكال واما كونهم مجامع مثله فلان من دون ذلك
يعبر بالقذف لتحقيق كذب القاذف ولا يشترط في المحصى
الى العدالة فلو كان فاسقا لم يشترط به الحضر او البعد ويعرف
بالزنا وجب الحد على قاذفه **لكن لا يجب قاذف غير البالغ**
حتى يبلغ ويطلب به بعد بلوغه **لان الحق في حد القذف**
للا دمي اي القذف **فلا يقام بطلبه** اي طلب القذف
ولان مطالبته قبل البلوغ لا يوجب الحد لعلم اعتبار
كلامه وليس لولي المطالبة عنه لانه حق شرعي ثبت
للقاضي فلم ينفذ غيره مقامه في استيفائه كالمصاحف فاذا
بلغ وطلب اقيم حينئذ **ومن قذف غير محصى عزرو**
المحصى هو الذي اجتمعت فيه الشر وط الخمسة المتقدم

ويثبت الحد هنا اي في القذف وفي الشرب وفي القذف **باب**
امر من ابا اقراره مرة او شهادة رجلين عدلين ياتي
فصل ويسقط حد القذف باربعة اشيا بعفو القذف
ولو بعد طلب لا عن بعضه كما لو كان المقتوف جماعة بكلمة
فان عليه حلا واحد للجميع ومن وكل واحد منهم حق في طلب اقامته
فلو كانوا خمسة مثلا وعفا احد هم عن حقهم لم يسقط حق
الاربعة الباقين فلو طلب احد هم حقهم فلما جلد عشرى قال
عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق الثلاثة الباقين من
تتمتع فلو طلبها احد الثلاثة الباقين فلما جلد عشرى اخرى
قال عفوت عن باقي الحد لم يسقط حق الاثنين الباقين من
تتمتع الحد فلو طلبها احد هما فلما جلد عشرى قال عفوت
عن تتمتع لم يسقط حق الواحد الباقي فلو طلب جلد العشرة
الباقية من الثمانية ولهذا لا يسقط بالمصالح عليه ولا
عن بعضه بماله وهذا بخلاف عفو مستحقي بعض القود
عن حقه فانه يسقط بذلك حق باقيهم **او تبصد بقره اي**
المقتوف والقاذف **او باقامة البينة** بما قذف به **او باللعان**
وتقدم والقذف جرم واجب ومباح فيمن ذمها تقدم
وهو من الكبائر ويوجب القذف على من يري زوجته تزني
ثم تلد ولذا يقولون في ظنهم من الزاني شبهه به اي لكونه
يشبه الراعي ويباح قذفها اذا لها تزني ولم تملك ما يلزمه نفسه
او يستفيضي زناها في الناس او اخبره بزناها ثقة او يري
الزوج

الزوج رجلا يعرف بالجنس يدخل عليها زاد في الترفيع
وفراقها اول من قذفها لا بد استمرولان قذفها يلزم منه
ان يحلف احدهما كاذبا او تقر فتفصح **فصل** والقذف
تنقسم الفاظها الى صريح وكناية **وصريح القذف** للمرأة
يا منيوك ان لم يفسد القاذف بفعل الزوج او السيد و
للمهر **يا منيوك يا زاني يا عاهر** او قذف زنت او زني
فرجك ونحوه او قال له **يا لوطي** فان قال اردت زاني العبي
او عاهر اليد او انك من قوم لوط او انك تعمل عملهم غير
ايتان المذكور لم يقبل لان القذف بما تقدم صريح **ولست**
ولذلك او لست لملك **فقد فلامه** اي ام المقتول
ذلك لان اوله على فراش انشأ ونفى ان يكون
منه فقله اثبت لغيره والغير لا يكثر ان يحبلها في زوجية
ابيه الذي زنا فيكون قاذف لها لذلك **وكنايته زنت**
يلك او زنت رجلك او زنت يده او زنت رجلك او زني
بدنك لان زني هذه الاعضاء لا يوجب الحد ومنى الكنا
يات يا نضيف يا عفيف **يا مخنت يا قبحر يا فاجر يا خبيث**
او يقول لزوجته شخص قد ففحت زجلك وخطيت
لهم او نكستهم **وجعلت لزوجتي او علقته عليه**
او لادامي غيره وفسدت فراشه ولعربي يا بنطي يا فاجر
رسي يا رومي وقوله لاحدهم يا عزمي وبنخي احمد يا
خلال ابني الحلال وما يعرفك الناس بالزنا او بالانحراف

لو ما ابي برائيه او يسمع من يقف في شخصه فيقول له صدقت
او صدقت فيما قلت او اخبرني فلان انك زنيته او اشهد
في فلان انك زنيته وكذب فلان **فان اراد به هذه الا**
لفاظ حقيقة الزنا احد للقذف والابان قال اردت
بالبنطى بنطى للسان وبالفارسي فارسي الطبع وتبوي
يارومي رومي الخلقه وتبوي لها افسدت فراشه
اي حرقته او اطلقته وتبوي علفت عليه اولداهي
غيره اي التقطعت ولدان كبرت اندولده وتبوي مخنث
اي في طباع التانيث وهو التشبه بالنساء ونحو ذلك
قبل وعزر **تقله ضل وهي قذف اهل بيته او قذف جماعة**
لا يتصور الزنا منهم عادة عذر لان الزنا على القذف
بذلك القطع بكذب القاذف **واحد عليه** ومن قال القذف
اقذفني فقد فسد لم يجد له عذر حق له وعزر لان ذلك
محرم وان كان يتصور الزنا منهم عادة **وقد وكل واحد**
بكله فعلى لكل واحد حله لان قد تعدد القذف وتعد
محله فتعدد الحد بتعدده **وان كان اجمالا** اي بكلمة واحدة
بان قال هو لاء زناة جميعهم او طلبة احدهم **فعليه حد**
واحد لقوله تبارك وتعالى والذي يرمون المحصنات
ثم لم ياتوا بربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا
تقبلوا لهم شهادة تا ابلا ولم يفرق بين القذف لواحد
او لجماعة ولا فرق في واحد فلم يجب فيه الا حلا واحدا

باب حد المسكر يعني الذي ينشأ عن المسكر
والسكرا اختلاط العقل كل مسكر خمر يحرم شربه قليله
وكثيره مطلقا ولو لمعطش بخلاف ما يحسن من شربه **مسكرا**
ما يباعا وشربه ما خلط به ولم يسترلك فيه **او اسقط به** اي
بالمسكرا **واصطفى به** او اكل عجينا ملطونا به **او لم يسكر**
حد ثمانين جلدة ان كان حرا قال في الاضافه هذا للذهب
وعليه جماهير الاصحاب انتهى روي ان عليا قال في المشورة
ان اذا اسكر هذا واذا هذا فترى فحد وحد المفترى روي
ذلك الجوز جاني والدارقطني وغيرهما **حد اربعين**
ان كان ذوقا بيان ويستوي في ذلك العبد والامه
فيقام الحد على كل من الحمر والرقيق ولو الذي جعل حبوب
الحد **بشرط كونه** اي الشارب ونحوه **مسكرا** اي يخرج
الصغير والمجنون حال كونه مستعملا **بختار الشرب** لان
اذا لم يكن يختار الشرب لادام عليه الحله والمكره عليه سوا
اكره بالضرر او بالحي الى شربه بان فتح فحد فصب فيه **عالم**
ان كثيره يسكر ويصدق ان قال لم اعلم **ومن تشبه بشرب**
الخمر جمع شارب في مجلسه وان يشرب وحاضره حاضره
بحاضره الشارب **حرم وعزر** قاله في الرعاية **ويحرم العصير**
اذا انى عليه ثلاثة ايام بلياليه وان لم يغسل قال
في الفروع والمصنوع يحرم ما تم له ثلاثة ايام انتهى **ولم**
يلج قبل ذلك قال في المنتهى وان طبخ قبل تحميم

حل ان ذهاب ثلثاه ويحرم العصير ايضاً ان غلا كغليان
القدر بان قد فبذة **قال** في شرح المنتهى وطاهر
ولو لم يستكر **باب التعزير** واصله المنع ومن التعزير
معنى النضرة وفي عرف الفقهاء التاديب **يجب** التعزير
على كل مكلف على الاصح نقل الميموني فيمى زنى صغيراً
لم يركب عليه شيئاً ونقل ابن منصور في صبي قال الرجل
يا زاني ليس قوله شيئاً في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة
كمباشر دون فرج وامرأة لمرأة وسقط لا قطع فيها وخباية
لا قود فيها الصغرة وكلفتة وليس على من ردها على من لعنه
وهو التعزير **بى حقوق الله تعالى لا يحتاج في اقامته**
اي التعزير **ال مطالبته** لانه شرع للتاديب فللامام التوق
اذا رآه واما سقوط التعزير بعفو المجنى عليه ففيه خلاف
قال القاضي في الاحكام السلطانية ويسقط بعفو ادبي
حقه وحق السلطنة وفيه احتمال لا للتهذيب والتقوم
وفي الانتصار في فقه مسلم كما في التعزير لله تعالى ولا
يسقط باسقاطه انتهى **الاداء قسم الولد والاولاد**
يعزى ال عطا ليه والاولاد يعزى ال والوالد بحقوقه وله
قال في الاقناع قال في الاحكام السلطانية اذا تشاتم والد
وولده لم يعزى روالد بحق وله ويعزى الولد لمقبول
يجوز تعزيره الا بمطالبة الوالد ولا يحتاج التعزير
الى مطالبة في غير هذه وان تشاتم غيرهما عزى راقال

الشيخ

الشيخ ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان ارا ددم نفسه لضعف
دينه فلا حرج فيه ولا عقوبة انتهى **ولا يزاد في جلد التعزير**
على عشرة اسواط وهو قول اسحاق الا اذا وطئ امته لم فيها
شرك فيعزى بمائة سوطا الاسوطا لما روى الاثر عن
سعيد ابن المسيب ان عمر رضي الله عنه قال في امير يجر جلي
وطاها احد هما بجلد الحد الاسوطا واجتمع به احمد رضي الله
تعالى عنه **والا اذا شرب مسكراً انهار** رمضان فيعزى **بمئة**
مع الحد لما روى احمد باسناده ان علياً رضي الله تعالى عنه
اتى بالنجاشي قد شرب خمراني رمضان فجلد ثمانية كالي
وعشر في سوطا الفطرة في رمضان **ولا بأس بتسوية**
من يستحق التعزير والمناذات عليه بدنه ويطاق به
مع ضرب قال الامام احمد في شاهد الزور فيه عن عمر بن
ظهوره ويحلق راسه ويسخم وجهه ويطاق به ويطلق حبسه
ويحرم حلق الحية وقطع طرفه وجرحه **واخذ ماله** ولا فقه
قال في الانصاف قال الاصحاب ولا يجوز قطع شيء من زوا
جرحه ولا اخذ شيء من ماله قال في الفروع فيتوجه ان
اتلافه اولاً مع ان ظاهر كلامهم لا يجوز انتهى **فصل**
ومنى الفاظ الموجه للتعزير قوله لغيره يا كافر يا فاسق
يا فاجر يا شقي يا كلب يا حمار يا نقيس يا افضي يا خبيث
البطن او يا خبيث الفرج او يا عدو الله او يا ظالم يا كذاب
يا خاني يا شارب الخمر يا مخنث منى على ذلك **يا قزاة يا قزاة**



يا ديوث قال ابراهيم الحري الديوث الذي يدخل الرجال
على امراته **يا علق** وعند الشيخ تقي الدين ان قوله يا علق
تقر بين انتهى وما يوفى كخنت عفا **يعرب من قال الذي**
يا حاج لانه فيه تشبه قاصد الكنايس بقاصد بيت الله
وتعالى وفيه تعظيم لذلك بمنزلة من يشبه اعيادهم بعياد
المسلمين وتعظيمهم **اوله عن بغير موجب** قال في الفروع
اد باخفي لا منه ليس له ان يلحقه بغير موجب الا ان يكون
صدر من النص في ما يقتضي ذلك انتهى **باب القطع**
في السرقة ويجب القطع في السرقة بثمانية شروط
احدها السرقة لانه تعالى وجب القطع على السارق
فاذا لم توجد السرقة لم يكن العاقل سارقا **وهي** اي السرقة
اخذ ماله الغير اي غير سرقة بشرط كون المال محترما
من ماله او من ثاب اي ثاب مالك المال ومنه ذلك استرق
السمع وسارقة النظر اذا كان يستخفي بذلك **على وجه**
الاختفاء ولا قطع على منتهب وهو الذي اخذ المال
على وجه الغنمة **ولا يختطف** وهو الذي يختطف
الشيء ويمر به **ولا خائفي** في دية وهو الذي يوثق
على الشيء فيخفيه او يحمله واصله من التحويل وهو
التقصير من مودع ونحوه من الامانة **لكن يقطع جاحه**
العارية ان كانت قيمتها مضابا بشرط الثاني كون
السارق مكفلا لا غير المكلف لانه لا الاحكام مختارا

لان الكره

لان الكره مرفوع عن القلم ومعذور **عالمها بان ماسه قد يساوي**
نصابا قال في المنتهى وشرا حاشا بغير وقاي بان لفظ السرقة
وعالمها بغيره فلا قطع على صغير لم يبلغ ولا على مجنون ولا
على مكروه ولا بغير قه منه بل بغير قه مضابا مشكوكا عليه
ولا بجوهره يظن قيمته دون نصاب ولا على جاهل في السرقة
الشرط **الثالث كون السرقة مالا** لان ما ليس بمال لا يؤخذ
له فلم يجب به قطع والحاديث جاله على ذلك مع ان غير
المال لا يساوي المال فلا يلحق به لا يقال الاية مطلقة لان
الاخير مقيدة لها فعلى هذا لا يقطع بسرقة كلب وان
كان معلما لانه ليس بمال ولا بغير قه حر **لكن لا قطع بسرقة**
المال لانه لا يقول عادة ولا بغير قه السرقة الجسدية **ولا**
قطع بسرقة انا فيه خبر او فيه ما لانها متصلة بالقطع
فيه فاشبه ما لو سرق شيئا مشتركا بينه وبين غيره قال
ابن شاذان لو سرق اداة بينهما لم يقطع لانهما بالمال
قطع فيه **ولا بغير قه مصحف** لان المقصود منه ما فيه
من كلام الله تعالى وهو ما لا يجوز اخذ العوض عنه
ولا بسرقة ما عليه من حلي فكيف لان ذلك تابع
لما لا يقطع بسرقة **ولا قطع بسرقة كتب يدع وكتب**
نصابا لانها واجبة الاختلاف **ولا بسرقة الزهرو**
كطهور والمزمار ولو بلغت قيمته مكسورا مضابا لانه
للمقصية فلم يقطع بسرقة كالحمل **ولا بسرقة صليب**

من ذهب او فضة تبعا للصناعة اشبه الدار التي بالطيور
الشرط **الرابع** من شروط وجوب القطع في السرقة **كون**
المسروق نصبا وهو اي والنصاب الموجب للقطع في السرقة
ثلاثة دراهم خاصة او ثلاثة دراهم تخلص من دراهم
فضة مغشوشة **او ربع دينار** من الذهب فيمكن الوزن
من الفضة الخاصة او القبر الخالص ولو لم يضر باكمل
احدهما بالآخر **وسرق ما يساوي احد هاهما** اي احد
نصابي الفضة او الذهب من غيرهما **وتعتبر القيمة** اي
تقويم المسروق اذا لم يكن ذهبا او فضة باحدهما **مال**
الاخراج من الحرم لان الاعتبار بحال السرقة وهو قوة
الوجوب لوجود السبب فيه وهو السرقة ولا يعتبر
ما حدث بعده فلو نقصت بعد اخراج قطع لان الفهر
بالكل او غيره فيه او نقصه بذكر ثم اخرج **الشرط الخامس**
من شروط وجوب القطع في السرقة **اخراج** اي اخرج النصاب
من حوز على الاصح في قول اكثر اهل العلم منهم مالك
والشافعي واصحاب الرأي وعنه لا يشترط **الحوز** **فله**
سرق انسان من غير حوز مثل ان يجد حوز متوكا
او بايا مفتوحا فياخذ منها ببلغ نصبا **بالاولى فلا**
قطع عليه لغواته شرطه كما لو ان لم يداخل الحرم بالكل او غيره
الا ان عليه ضمانه ومن اخرج بعض ثوب قيمة البعض المحتاج
نصبا باقطع بان قطع والافلا **وحوز كل مال** يقطع السارق

بسرقة

بسرقة من **ما حفظ فيه** ذلك المال **عادة** اي في العادة لان
الحوز معناه الحفظ ومنه قولك احترز اي تحفظ ولما
ثبت اعتبار الحوز بالشروع في موضع اعتبره فيه من غير
صفة له ولا فيه عرف لغوي يتقرر به علم ان المرجع فيه الى
العرف بين الناس **فحوز لكل رجل** اي رجل من كان له
وعامة على راس حوز وحوز جوهه ونقده ونماش في
العمان بنا وكدان وراة غلق وثيق والقلعة اسم للقلع
خشبا كان او حديد او صند وقابسوق وشم حارس حوز
وحوز بقل وقدر وبافلا وقد وربط بخ وحوز خنزف
وشم حارس وراة الشرابح وحوز خشب وخطب الخطا
وحوز ما يشبه الصير وفي مري براء يراها غالبا وسفن
في شط بر بطلها وابل باركة معقولة بحافظ ثم نائم وحوز
الابل الحاملة بتقطيرها مع قايك يراها ومع عدم تقطير
سائق يراها وحوز ثياب في حمام وحوز اعدال بسوق
بحافظ كنعون على متاع وتوسده وان فرط حافظ
الحمام او السوق فنام واشغل فلا قطع وضمن المسروق
حافظه مع الحفظ وان لم يستحفظ **ويختلف الحوز باختلاف**
البلد فان البلد اذا كان واسع الا قطار غلظت
احرازه لانه لا يؤمن عليه اه سرق منه احد انه لا يظن
لسعة وقعة البلد وكثر قسا اهلها وان كان صغيرا لم
يحتج الى ذلك لان السارق يعرف فيه فلا يحتاج الى زيادة

كافرتي منعني السرقة ويختلف باختلاف عدد **السلامة**
وقوتهم وضدها ولو اشترك جماعة في هتك الحرم
اشتركو في اخراج النصاب قطعوا جميعا لانهم اشتركوا
في هتك الحرم واخراج منه وان هتك الحرم واحد
فقط ودخل الاخر فخرج للال فلا قطع عليهم اي على واحد
بهم لان الاول لم يسرق والثاني لم يرتك الحرم ولو
تواطى على ذلك في الاصح لان التواطى على السرقة
لا اثر له لانه لا فعل لواحد منهما في الذي فعل الاخر
فلم يبق الا المقصد والمقصد ان لم يقارنه الفعل لا يرتب
عليه حكم فيكوه وجود المقصد في ذلك كعدمه الشرط
السادس من شروط وجوب القطع في السرقة **انتفا**
الشبهة فلا قطع بسرقته من مال غيره واصل له لاسرقة
من مال ولد فلقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يسلك
وامس قتر من مال ابير او حبه او من مال امرأ وحده
او من مال ابنت ابنه او ابنته على الابا او نزل الابنا
فلا نيلهم قراية تمنع شهادة احد هم لواحد منهم
فلم يقطع بالسرقته من كلاب بالسرقته من مال ابنه ولان
النقمة لا تجب للابن في مال ابيه حفظا له فلا يجوز للاب
حفظا للمال **وزوجهم** قال في المنتهى ولا بسرقته زوج او زوجة
من مال الاخر ولو اضرز عنه ولا قطع على انسا
بسرقة من مال له فيمنه **ك اولاد** من ذكره عمودي

نسب

نسب السارق ولا قطع بسرقته مكاتب من مكاتبه وعكسه
كقصة الشرط **السابع** من شروط وجوب القطع في السرقة
ثبوتها اي ثبوت السرقة **اما بشهادة** **عدي** لقوله تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم وكان القياس قبول
الاثنين في كل شهادة لكن خولف فيما عدا ذلك للنهي
فيه فبقي فيما عداه على عمومهم **ويصفا** **بها** ولا تسمع شهادتها
دفعها قبل **الدعوى** من مالك المسروق او من يقوم مقامه
او باقرار السارق **مؤتمنا** لانه يتضمن اتلافا فكان من شرطه
التكرار كحد الزنا ويقال ان الاقرار احد حجتي القطع
فيعتبر فيها التكرار ويصنف السارق السرقة في كل مرة
ولا يرجع حتى يقطع ولا بأس بتلقينه الاقرار الشرط
الثامن من شروط وجوب القطع السارق **مطالبه المسروق**
منه **بماله** او مطالبته وكيله او وليه **ولا قطع** بسرقته **عام**
جماعة **غلا** ان لم يجد السارق ما يشتريه او لم يجد ما
يشترى به نفى عليه قال جماعة ما لم يملك له ولو بثمى
مثل غالا وفي الترمذ ما يحمي به نفسه **فمن توفرت الشرط**
الموجب لقطع السارق **قطعتم** **بيده اليمنى** لانه في قراءة عبد
الله اي مسعود فافطعوا اي انهما وهذا انما يكون
قراءة وتفسير اسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فانه
لا يطق بمثله ان يثبت في القراءة ما لم يسمع من النبي صلى
عليه وسلم ولانه قول اي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

ولا يخالف لهما من الصحابة فيكون اجماعا والاغالب من الناس
انما يعمل بيمينه وكان الانسب قطعها لان السر قد جبايتها
في الغالب دون اليسر ويكون القطع **من مفصل كفه** لان
ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قال تقطع يمين السارق
من الكرع ولا يخالف لهما فكان اجماعا **وغست وجوبا**
في زيت مغلي والحكمة في الغمس ان العضو اذا قطع ففسد
في ذلك الزيت المغلي استئذ افواه العروق فينقطع
الدم اذ لو ترك يلدغخس لترى الدم فادى الى موته
وسن تعليقها اي تعليق يد السارق المقطوعة **وعنفه**
زاد في البلغة والروايتين والحاوي **ثلاثة ايام ان ترد**
الامام لتعفى بذلك اللصوص **فان عاد الى السرقة**
من قطعت يده اليمنى **رجله اليسرى من مفصل كفه** **تترك**
عقبه ينفى عليه ليمشي عليها وحسنت ايضا لحكمة المذكرة
في قطع اليد **فان عاد فسرق** بعد قطع يده ورجله **ام قطع**
منه شيء **وطبى حتى يموت او يتوب** لانه جناية
يوجب الحد فوجب حبسه كفالته عن السرقة وتغزير
اله لانه القدر المملوك في ذلك **ويجتمع على السارق القلع**
والظمان اي ضمان ما سرقه نقله الجماعة عن احمد لانها
حقان يحسبان المستحقين فجاز اجتماعهما كما يجوز القيمة
في الصيد المحرم اذ كان مملوكا لا دمي **فرد ما خله**
لما ملكه ان كان باقيا لانه عيب ماله وان تلف فعلى سارق مثل شئ

وقية

وقية غيره **ويصيد ما خرب من الحرز** لتعديده **وعليه** اي على
السارق الذي وجب عليه القطع **اجرة القاطع وغن الزينة**
للجسم في ماله في الاصح اما اجرة القاطع فلان القطع حق وجب
عليه الخوج منه وكان موثرا عليه كسائر الحقوق واما غنى
زيت الجسم فلا نه يلزمه حفظ نفسه وهذا منه فان اذا لم
يحسم لم يامى على نفسه التلف فوجب لذلك **بان**
حد قطاع الطريق وهم المكفون الملتزمون ولو انشئ
او دمي او اوراقا **الذي يخرجون على الناس** بسلاح
ولو عصي او حجر في صحرا او بستان او بحر **فياخذون**
اموالهم بجاهرة والاصل في حد هم قول الله تبارك
وتعالى انما جزاؤ الذي يجر بون الرسول ولرسول
في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قال ابن عباس
واكثر المفسرين نزلت في قطاع الطريق من المسلمين
لقوله تعالى بعد ذلك الا الذي تابوا من قبل ان تقتلوا
عليهم وال كفار تقبل توبتهم بعد القدرة كما تقبل قبلها
فلما خص الحكم بما قبل القدرة علم ان اراد المجازيبي قاله
في شرح المتهى **ويقتل** لوجوب الحد على المجازيبي **ثلاثة**
شروط الاول **ثبوت** اي ثبوت كونه مجازيا **بليته** او
اقراره **ثبوت** كما يقتل ذلك في السرقة ذكره القاضي
وغیره **والثاني الحرز** بان يغصب المال من يد مستحقه

فلو وجد مطروحا ليس بيد أحد أو أخذه من يده من
غصب لم يكن محاربا **الثالث النصاب** وهو القدر
الذي يقطع به السارق وقدره في الباب الذي قبله
ولهم أربعة أحكام أشار للاول بقوله **ان قتلوا** يعني بقصد
المال ولم يأخذوا **واما لا تحتم قتلهم جميعا** قال في المنتهى وان
قتل فقط لعقد المال ولم يأخذوا قتلوا واحدا ولم يصلحوا
على الاصح انتهى وأشار الثاني بقوله **وان قتلوا** **واخذ**
ولما تحتم قتلهم وصلبهم حتى يشتهر قال في المنتهى فمن
قد ر عليه وقد قتلوا من لا يقاد به كولد وقن ودي
لقصد ماله واخذ مالا قتل ثم صلب قاتل يقاد به حتى يشتهر
ولا يقطع مع ذلك انتهى وأشار الثالث بقوله **وان اخذ**
واما الاول يقتلوا قطعت ايدهم **وجعلهم في ظرف**
حما قال في المنتهى وان لم يقتل واخذ مالا يشتهر
له فيه لا من مفرد عن قاتله قطعت يده اليمنى ثم رجله
اليسرى **في مقام واحد** حتما وحسما وخلى انتهى وأشار
للمرابع بقوله **وان الخافوا الناس** ولم يأخذوا **ولما لا ينفوا**
من الارض فلا يتركوا يا و **ان يلبس حتى تظهر ثوبهم**
قال في المنتهى وان لم يقتل ولا اخذ مالا نفى وشرد ولو
منا فلا يتركوا ويأبى الى يلبس حتى تظهر ثوبه وتنفي الحاجة
منفرقة انتهى **ومن تاب منهم** اي من المحاربين **قبل القلعة**
عليهم سقطت حرمات **حقوق الله** تبارك وتعالى من صلب

وقطع

111
وقطع ونفي وتحتم قتل وكذا خارجي وباغ وسرتك ومحارب
واخذ بحق في الدمي ونما وجب عليه حد سرقة او
زنا او شرب فتأب منه قتل توبة عنه الحاكم سقط عنه
بجود توبته قبل اصلاح عمل على الاصح **فصل**
ومن اراد ان يذبح في نفسه او اربك ماله او اربك
حرمته ولو قتل الماله الذي اخذه ولم يكاف من اربك
نفسه او حرمته او ماله **فله دفعه** عن نفسه وحرمته وماله
بالاسهل قال سهل اي بالاسهل شي مطلقا فاعلم فان
لم يندفع الا بالقتل **قتله ولا شيء عليه** اي على قاتله
وان قتل كافا شهيدا او مع مزج في قتل بجرح قتل
ويقاد به ولا يضمن بهيمة صالت عليه اذا قتلها
لصغير وبجنون لا شتر اكهم في الجوز للدفع وهو
الصول لكي لا يلبس ثوب صياله عليه ولا يكتفي قوله
في ذلك هنا ظاهر الفقير وصرح به في الرعية فقال
وانا اذ عاصيالة بلا يلبس ولا قرار لم يصدق ولم يذ
كروا لك في الفروع **ويجب** على من اربك حرمته
ان يذفع عن حرمته فمن راع مع امراته او بنة او اخته
او نحوهم رجلا يربى بها او رجلا يلو ط بانه ونحوه
وجب عليه قتله ان لم يندفع بك ونه لا يجمع فيه حق
الاسجانه ونحوه وهو منفع من الفاحشة وحق نفسه
بالمنع عن اهله فل يسهر اضاعة اهله المحقوق **ويجب**

على كل مكلف ان يدفع عن حرم غيره وكذا يجب على الانسان
الدفع في غير النفس عن نفسه ونفس غيره على الاصح لقوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تهلكتهم ولا تهلكتهم ولا تهلكتهم
ابا حرة قتل نفس ولا تهلكتهم ولا تهلكتهم ولا تهلكتهم
ما ينبغي مع الحياة كالمضطر اذا وجد الميتة وكذا ما
يجب عليه الدفع عن ماله اي وماله غيره لثلاثة اقسام
باب انما يجب الدفع عن حرمته غيره او ماله غيره مع
ظني سلامة الدافع والمدفوع عن حرمته او ماله والا حرم
باب دفع مال نفسه يعني انه لا يجب على الانسان دفع
اراد ماله على الاصح لانه ليس فيه من المحل وما في النفس
فان المال لا حرمته له كحرمته النفس فلا يجب عليه ان يفعل
بسبب المال ما فيه الخطر على نفسه لانه لا يمكن دفع
الصايل به وذا القتال ولا يامر ان يقتله الصايل فلاب
ذلك عدم وجوبه عليه **باب** لا يلزم اي لا يلزم رب مال
حفظه عن الضياع والهلاك قال في الفروع ولا يلزم
الدفع عن ماله على الاصح كما لا يلزم من حفظه عن الضياع
والهلاك ذكره القاضى وغيره وفي التبصرة في الثلاثة
يلزم في الاصح انتهى ولم يبد له ماله لمن اراده من على وجه
الظلم وذكر القاضى ان يبد له افضل من الدفع عنه
وان صلبه نقله عن احمد **باب** قتال البغاة
البنى الظلم والجور والعدول عن الحق وسعوا بغاة
لانهم

لانهم يعدلون عن الحق والاصل في قتالهم قوله تعالى
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصحوا بينهما فان
بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيت
الى امر الله فان فات فاصحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان
الله يجب المقسطين ففي الآية خسر فوايل احدها انه
لم ينج جهنم بالبنى عن الايمان وحماهم المؤمنين الثاني
انه اوجب قتالهم لانه امر به الثالثة اسقط قتالهم اذا
فا الى امر الله الوا بغيره انه اسقط عنهم التبعة فيما اتلفوا
في قتالهم الخامسة انها افادت جواز قتال كل من منع
حقا عليه **باب** اي البغاة الخارجون على الامام ولو
غير عدل **باب** تباول سابع لهم شركة ولم يكن فيهم مطلق
على الاصح فان اخل شرط من ذلك بان لم يكن خرو
جهنم تباول او تباول غير سابع او كانوا جميعا يسيرا
لاشركتهم فقط **باب** طريق يعني فتحكمهم حكم قطاع الطريق
ونصب الامام على المسلمين فرض كفاية بخاطب
بذلك طائفتان من الناس احدهما اهل الاجتهاد
وحق يختاروا والثاني من توجب فيه شرايط الامام
حتى ينتصب احدهم للامامة اما اهل الاختيار فيشترط
فيهم ثلاثة شروط واحد هو العدالة والثاني العلم الذي
يتوصل به الى معرفة الحق يستحق الامامة والثالث يكون
من اهل الراعي والتدبير المودعين الى اختياره هو

للامامة اصيل وكونه نصب الامام فرض كفاية لان للناس
حاجة الى ذلك لحاية البيضة والذب عن الحدة واقامة الحدود
واسياف الحقوق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
ويقتضي في الامام كونه قريشيا اي من قريش وهم
النظر الى كفاية الحد يث الائمة من قريش ولقول احد في
رواية مهنا لا يكون من غير قريش خليفة **بالعلماء** اطلاق
لان غير البالغ والعافل يحتاج لمن يلي امره فلا يلي امره
سعيما بصيرا اطلاق لان غير المتصف بهذه الصفة
لا يصلح للسياسة **ولا عبدا** ومعنا لان الامام هو
الولاية العامة لا يكونا وليا عليه غيره وحديث اسمعوا
واطيعوا ولولولي عليكم عبد اسود كان راسه ربه يحمل
على نحو امير سرية **ذكر** الحديث خاب قوم ولجأهم امرأة
عذرا لا شتر اطا ذلك في ولادة الفضا وهي دون الامة
العظمى فان فخر الناس غير عدل فهو امام **عالم بالاحكام**
الشرعية لا احتياجه الى مراعاة في امره ونهيه **ابصيرة**
اي مع فتر وفطنة **كفيا ابتداء** **ودا** ما للحروب والسياسة
واقامة الحدود ولا يلحقه رافعة في ذلك ولا في الذب عن
الامام واما قوله الشيم والذوق وتتمة اللسان مع ادراك
السوط اذا علا وقطع الذكر والا نثيبى فلا يمنع ولا استلا
متها وزد هاب اليد والرجلين يمنع ابتداء وهما واستلها
ولا يلحق **لنفسه** بخلاف القاضي لما فيه من الفسدة **ولم**

مرحلة

١١٣
مراسلة البغاة لان المراسلة طريق الى الصلح ومرسلة
الى رجوعهم الى الحق وقوله روي ان علي ابن ابي طالب
سل اهل البصرة قبل وقعت الجمل ولما اعتزلت الحروب
بعث اليهم عبد الله بن عباس وتلزمه ايضا **ان الله شبيههم** لان
في كشف شبهتهم رجوع الى الحق وذلك المطلوب منهم
ولم ايضا **ان الله ما يدعونهم** من المضام لان ذلك واجب
مع افضاء الامر الى القتل والحجج فلو لم يجب في حال
يؤدي الى ذلك بطريق الاولى وذلك لان الله تعالى
امر بالاصلاح اولى في قوله تعالى صلحوا بينهما والاصلاح
انما يكون بمراسلتهم وكشف شبهتهم وازالة ما يدعونهم
من مظنة **فان رجعوا** عن ما هم فيه من البغي وظلم القتال
والا **لزم** اي الامام ان كان قادرا **قتالهم** لقوله تعالى
فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي
الى امر الله **ويجب على رعيته** موثقة على قتالهم لقوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم **وان اترك البغاة القتال** **احرم قتلهم**
لقول علي رضي الله تعالى عنه ومن القى السلاح فهو مني
ويجوز ايضا قتل مدبرهم **قتلهم** **ولا يغنم مالهم**
لان امر الله كمال غيرهم من المسلمين **ولا سبي ذل**
رجعهم **ويجب رد ذلك اليهم** فمن وجد ماله بيد غيره
من اهل العدل او البغي اخذه منهم ومن اسر منهم ولو صبيا

اوراثنى حبس حتى تنكسر شوكتهم ويتقضي حرمهم لان في
اطلاقهم قبل ذلك ضرر على اهل العدل **ولا يفتن البغاة**
ما تلفوه على اهل العدل حال البغاة على الاصل كما انه لا
ضمان على اهل العدل فيما تلفوه على اهل البغي **وهي اهل**
البغي في شهادتهم وفي استباحة حكمهم كاهل العدل
لان التأويل الذي لم يسلخ في الشرع لا يوجب تنسيقا
بيله والذهب اليه اشبه المخطي من الفقهاء في فرع من الاحكام
باب حكم المرتد وهو لغة الراجع قال الله سبحانه
وتعالى ولا ترتدوا على ادباركم فتقلبوا اخر ما هو
شرعاً **كفر بعد اسلامه** ولو مما يراى بنطق او اعتقاد او فعل
طوعاً او لوها زلاً **ويحصل الكفر باحد اربع امور** اشار
للادول بقوله **بالقول كسب الله قبارك** **وتعالى اوسب رسول**
اي رسول كان **اوسب ملائكة كفن** لان لا يسب واحدهم
الا وهو جاحد به وحده ربوبية الله تعالى او وحده ائنته
او كناية او صفة من صفاته اللازمة كالحياة والعلم او
جحد رسوله او ملكه من الرسل او الملائكة الذي ثبت
انهم رسل او ملائكة كفن لثبوت ذلك في القرآن ولان
جحد شيئاً من ذلك كجده كلف لا يشتركه في كونه الملك
عنه الله تعالى وجده وجوب عبادة من العبادة المحض
وسنها الطهارة **او الاله النبوة** او صدق من السعاه
كفن لا شك كذب الله تعالى في قوله ولكي رسول الله خاتم النبيين

ولقوله

ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون
كذابون كلهم نبي عم اندرسولا **والدعا الشريعة له سبحانه وتعالى**
واشار للثاني بقوله **وبالفعل كالسجود للصنم ونحوه** كالشمس
والقمر لان ذلك اشراك وقد قال تعالى ان الله لا يهدي
القوم لشيء كبه ويعنف مادون ذلك لمن يشاء **وكاللقا الصحن**
في نادره قال في المنتهى او انتهى القرآن واشار للثالث
بقوله **وبالاعتقاد كاعتقاد الشريك له سبحانه وتعالى**
اعتقده **ان الزنا حلال كقوله واعتقده ان الحق حلال كقوله**
اعتقده ان الخمر حرام ونحو ذلك كاللحم والمما اجمع عليه
اجماعاً قطعياً كفن واشار للرابع بقوله **وبالشك في شيء**
من ذلك ومثله لا يجهله كالناشي في قر الاسلام كفن لانه
مكذب الله سبحانه وتعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم وسائر
الامة **فمن ارتد وهو مكلن مختار** دعي الى الاسلام و
استتيب ثلاثة ايام وجوباً لانه امكن استصلاحه فلم يكن
اثلاثه قبل استصلاحه وانما كانت ثلاثة ايام لان الردة
انما تكون لشبهة فلا تزول في الحال فوجب ان ينظر مدة ينز
وي فيها واولى ذلك ثلاثة ايام للخبر ويلبغ ان يضيّق
عليه ويجبس **فان تاب** في مدة الاستتابة برجوعه الى الاسلام
سلام **فلا شيء عليه من قتل ولا تعزير ولا يحبط عمله**
الذي عمله في حال اسلامه قبل ردته من صلاة وجم وغيرها
اذا عاد الى الاسلام **وان اصر** على ردته **قتل بالسيف** لانه

القتل ولا يحرق بالنار **ولا يقتل الا الامام او نائبه** سواء كان
المرتد حرا او عبدا لانه قتل لعن الله تعالى فكان الى الامام كرحم
الزاني وقيل لحد **فان قتل** اي قتل المرتد **غيره** اي غير الامام
امام او نائبه **بل اذا** واحد منهما **سأ وعمر** لا يقتل
على ولي الامر **ولا ضمانا على قاتله ولو كان قتل قبل استئنا**
به لانه متهمة الدم في الجماعة وردته مبيحة لدمه وهي
موجودة قبل الاستئابة كما هي موجودة بعد ها لان
يلحق به حرب فكل واحد قتله واخذ ماله معني المال
لانه صار حربيا **تم** من اطلق الشرح كفه كدعواه
لغيره **اي** من اتى غدا فافصد قد فهو شك لا يخرج
به عن الاسلام **ويجوز** اسلام المميز الذي يعقل الاسلام
من ذكر وانثى ومعني عقله الاسلام ان يعلم ان الله سبحانه
وتعالى ربه لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله الى الناس
كافة لان عليا رضي عنه اسلم وهو ابن ثمان سنين لخير
البحاري **وتصح** اي يظرد **تم** على الاصح لان الردة هي
الكفر بعبه الاسلام **فكن** لا يقتل الصغير الذي ارتد
ولا سكران **حتى يستأب كل واحد منهما بعد بلوغه**
اي بلوغ الصغير وصحو السكران **ثلاثة ايام** وان مات
وهو سكران في سكره او مات الصغير قبل بلوغ
وقبل توبة مات كافرا **فصل** **وتوبة المرتد**
توبة كل كافر اتي بالشهادتين وهو قول استشهد ان لا اله

الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لقوله صلى الله عليه
وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان
محمدا عبده ورسوله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا
ذلك عصمو امنى دما نفوسهم واموالهم الا بالحق الاسلام
وحسابهم على الله عز وجل يتفق عليه من رواية ابن عمر
وهذا يدل على ان العصمة تثبت بمجرد الايمان بالشهادتين
دائمي **مع رجوعه عن ما كتب به** اي مع اقرار جاحد لفرض
او تحريم او تحليل او نهى او كتاب او رسالة محمد صلى الله عليه
وسلم الى غير العرب بما جده **ولا يعني قوله** اي قول الكافر
محمد رسول الله عن كلمة التوحيد وهي اشهد ان لا اله
الا الله ولومني مقربا للتوحيد **وقوله انا مسلم توبة** وان
لم يلفظ بالشهادتين لانه اذا اخبر عن نفسه بما يقتضي الشها
دتين كان مخبرا بهما **وان كتب كافر الشهادتين** بما يبني
صار مسلما لان الخط كاللفظ فاذا تلفظ كافر بالشهادتين
او كتبهما ثم قال لم ارد الاسلام فقد صار مسلما ويجوز
على الاسلام **وان قال كافر اسلمت او انا مسلم او انا مومني**
صار مسلما بهذا القول وان لم يلفظ بالشهادتين فلو
قال لم ارد الاسلام او قال لم اعتنقه لم يقبل منه ذلك
واجب على الاسلام قد علم ما يراد منه وان قال انا مسلم
ولا انطق بالشهادتين لا يحكم باسلامه حتى ياتي بالشهادتين
دائمي **ولا يقبل في الدنيا محمد بن الطاهر** بحيث يترك

قتلهم وثبتت احكام الاسلام في حقهم **تقبل توبته** **وقد**
وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر لقوله
تعالى **والذين تابوا واصلحوا وبنوا والزناديق لا يظهر**
منه على ما يقين به رجوعه وتوبته لان الزناديق لا يظهر
منه بالتوبة خلا في ما كان عليه فان كان ينبغي الكفر عن نفسه
قبل ذلك وقلبه لا يطلع عليه فله يكون لما قاله حكم لانه
الظاهر من حكمه انه انما يستك في القتل باظهار التوبة
في ذلك والمشهور على السنة الناس ان الزناديق هو
الذي لا يمسك بشر يستر ويقول به وام الدهر والعرب
تغير عن هذا بقولهم ملحد طاعني في الايمان ولا
تقبل توبته المولوية والمباحية ولم يفضل مسبوهم على
النبي صلى الله عليه وسلم او يعتقد انه اذا حصلت له
المعافاة والتحقيق سقط عنه الامر والنهي او يعتقد
ان العارف المحقق يجوز له ان يتكلم في بدعي اليهود
والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة
وامثال هؤلاء الطوائف المارقين من الدين فلا تقبل توبته
بنهم في الظاهر كالمنافق ولا تقبل توبته من تكررت توبته
لقوله تعالى ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا
ثم ارداد وكفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا
ولان تكرار الردة منه يدل على فساد عقده وقلت
عما لا تدله بالاسلام **وسب الله سبحانه وتعالى سبام يحا**

انه لا تقبل

117
انه لا تقبل توبته من سب الله تعالى على الاصح لان ذنبه
عظيم جدا يدل منه على فساد عقيدته واستخفافه بالله
الواحد القهار **وسب رسول الله** اي رسول كان **او ملكا**
يعني انه لا تقبل توبته من سب رسول او ملكا سبحانه
وتعالى او تنقصه ومن اظهر الخيرون او بطى الفسق كزندق
يق في توبته **وكذا** لا تقبل توبته **من قذف نبيا** من الانبياء
عليهم الصلاة والسلام **او قذف امته** كقذف ما في ذلك من
التعرض للقدح للنبوة الموجب للكفر **ويقتل حتى ولو كان**
كافرا ملتزما **فاسلم** لا قتله حذو قذفه فلا يسقط بالتوبة
كقذف غيرها ومن قذف عايشة رضي الله عنها وعن
ابنها بما برها الله تعالى كفره فلا خلا في ومن سب غيرها
من ازواجهم صلى الله عليه وسلم ففيه قولان احدهما انه كسب
احد من الصحابة والثاني وهو الصحيح انه كقذف عايشة
رضي الله تعالى عنها لانه صلى الله عليه وسلم ومن كفر
صحبة ابي بكر رضي الله تعالى عنه فقد كفر لقوله تعالى **اذ يقول**
لصاحبه **كتاب الاطعمة واحد اطعام وهو**
ما يؤكل ويشرب واصله الحل يباح كل طعام طاهر لا يفرق
فيه احترازا عن المسموم حتى المسك ونحوه مما لا يؤكل
عادة كقشر البيض وقرن الحيوان اذا صار بصفة يسوخ
اكلها كالورد قان ونحو ذلك وقد سأل الشافعي عن الامام
احمد عن المسك يجعل في الدوا ويشرب قال لا بأس به **ويحرم**

النجس كاليتة والدم لان اكل الميتة اقبح من ان يشدهن
 به ههنا او يستقيم وها حل ما فلان يحرم ما هو قبح بطر
 بق الاول **ولم يختر** بل اخلف بين المسلمين لقوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير **وكذا يحرم البول**
والبروث ولو كانا طاهرين لا يستفاد رهما بلاضرة ورة فان
 اليها او الى احد هما جاز **ويحرم من حيوان البر الحمار**
 قال ابن عبد البر لا خلاف بين اهل العلم اليوم في تحريمها
 الا صاحب ما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن اكل لحوم الحمير الا هليمة وافن في لحوم الخيل
 متفق عليه **ويحرم ايضا ما ينبت من نبات** اي ينبت من
ومن زبيب وفند وكمب لما روى ابو الحسن قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من
 السباع متفق عليه **وقد قال ابن عبد البر** لا علم خلاف بين
 المسلمين في ان الفرد لا ياكل له ناب فيه خل في عموم النجس
 وهو سح ايضا فيكون من الخبائث **ودب ونفس وبني**
او هرشب الطير ورا يحتر كريمة **وابي عرس** بالكسر قال
 في الحاشية **وسنور ووكاه برياء** ثعلب على الاصح
ويحرم سنجاب وسنور وقيل ويحرم من الطير ما
يمسك بمخالبه كعقاب وباز وصق وباشق وشاهين
وحللات على وزن غفير **ويحرم** وهذا قول اكثر اهل العلم
 منهم الشافعي رضي الله عنه واصحاب الراية وقال مالك

والليث

والليث والذواعي لا يحرم من الطير واحتجوا بعموم
 الايات البليغة وقول ابي الدرداء وابي عباس رضي الله
 تعالى عنهما ما سكت الله تعالى عنه فهو مما عفي عنه ولنا ما روى
 ابن عباس رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 من كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير فيدخل
 في هذا كل ما له مخالب يحد ويد ويحرم ايضا **ما ياكل الجيف**
 من الطير **كنسر وخمونا** ويسمى العتق بوزن جعفر
 طير نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو
 نوع من الغبان ينشام به العرب قاله في الحاشية ويحرم
 ايضا للقلق طائر نحو الاذن طويل العنق ياكل الحياة
وعراب بي وخفاش قال احمد رضي الله عنه ومن ياكل
 الجيف الخفاش **وفاريت** بالهمزة **وزنبور ونمل ودباب**
وقراش وطبايع وقمل وبراغيث **وبه هذ** **وظف**
 طائر اسود معوف **وقنف ونيس** وهو عظيم القنا
 فة قلد الصخرة على ظهره شوك طويل نحو فر راع
وحية وقال مالك ان اذ كيت **وحشرات** يعني وباق
 الحشرات كالدبلة والحجلان وبنات وردان والحنا
 فس والاوزع والحها والعقارب والحجراتي ويحرم كل
 ما امر الشرع بقتله كالجمل دية او نهى عن قتله كالنمل
 والنمل ويحرم ما نزل به ما كوله وغيره كبعول وما تجمله
 العرب وما ذكر في الشرع يرد الى اقرب الاشياء شبهها



في الجواز فان لم يشبه شيء بالجواز فهو مباح ولو اشبه بمباح
وبعض ما غلب التيميم **ويؤكل ما تركه من طاهرين كذب باب**
الباقلا ودود الخمل ودود الجرب فبعض ما تركه من طاهرين
وقال ابن عقيل يحل بموته قال احمد في الباقلا المدودة و
يجتنبها احب الي وان لم يتغذ به وقال من تغتشي التيميم
المدودة لا بأس به اذا علمه وكره احمد جعل النوع مع التيميم
في شيء واحد **قاعدة** ما احدا بويه المأكولي من الحيوا
نات مفسوب فكامر لا كاسير فان كانت الام مفسوبة
لم تحل ولاد شيء من اولادها للغاصب وان كان الاب
مفسوبا لم يحرم على الغاصب شيء من اولاده **فصل**
وبياح ما عدا هذا الذي ذكرنا انه حرام لعموم النص
الدال على الاباحة والذي عدا كبهيمة الانعام وهي
الابل والبقر والغنم لقوله تعالى واحلت لكم بهيمة الانعام
والخيل كلها حرام بها وبرادينها منى عليه احمد **وباني**
الوحش كضبع وان عرف باكل الميتة فكله لقوله تعالى
ضرة **وزرافة** وهي دابة تشبه البعير لان عنقها اطول
من عنقه وجسمها الطيف من جسمه ويكها اطول من
رجليها سئل احمد عنها هل تؤكل قال نعم هي مباحة
لعموم النص المبيح ولا فيها مستطابة اشبه
الابل **وارنب** قال في المغني كلها سعة ابن ابي وقام
ورخص فيها ابو سعيد وعطاء وابن المسيب والليث

ومالك

ومالك والشافعي وابو ثور وابن المنذر ولا يعلم شيئا
قابل يتيمها الا شياروي عن عمرو بن العاص **ورب**
يسكون البالا نذ طيب ويعتلف النيات يقول فكان
مباحا كالارنب **وربوع** فمن عليه ويجله قال عروة
وعطاء والشافعي وابو ثور وابن المنذر وروى عن ابو حنيفة
لان شبيه الفار **وربوع وحش** على اختلاف انواعها
من الابل واليثل والوعل والمهار **وربوع** اي حر الوحش
وربوع يروي عليه عن عمرو بن الخطاب وابن عباس
وابن سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم قال ابو سعيد
كنا عشرة اصحاب لمحمد صلى الله عليه وسلم لان يهدي
الي احد منا ضب احب اليه من دجاجة قال في الحاشية
وهي دابة تشبه الحرذون من عجيب خلقها ان الذكر
له ذكران والانثى لها فرجان تبيض منهما **وطيار** يجمع
انواعها لانها كلها تقوى في الاحرام والحرم **وطيار**
كنعام ودجاجة يفتح الدال وكسر ها لغة الواحدة دجاجة
لأن ذكرها والانثى **وطاوس** **وبعنا** يشبه يد البالمو حلة
وهي الدوة وسحرور **وزاغ** طائر صغير غير **وطراب**
نارغ وهو اسود كبير ياكل الرزق بطير مع الزاغ
ولان من عاينها الرزق والصوب يشبه الخجل وكما لحام
بانواعه من الفواخت والقارري والجرار والرقطي
والكلبي وتقدم **ويحل كل ما في البحر** لقوله تعالى حل لكم صيد

البحر وطعامه متاعا لكم ولاسيارة **غير مضطرب** لانها متخثرة قد
خل في قوله تعالى ويحيى عليهم الخبايا **وغير ميتة** لانها ميتة الخبايا
وغير متساج نص عليه لانه يغرس بنابه وقال ابن حاتم القاضى
وغير اللوع وهي حكة وتسمى الغرشي لها خرطوم كالمنشار والا
شهرانه مباح كخزير الماء والسنانه وكلية **وتحريم الجلالة التي**
اكثر علفها اي علفها النجاسة ويحرم لبنها **وبعضها على الاصح**
ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن اكل الجلالة والباها قال القاضى هي التي تاكل
العذرة فان كان اكثر علفها النجاسة صرم لحمها ولبنها وان
كان اكثر علفها الطاهر لم تحرم قال الموفق وتحدد الجلالة
يكون اكثر علفها النجاسة لم نسمع عن احد ولا هو كلام
لكن تحديده بما يكون كثيرا في ما كوله ويعنى عن اليسير
حتى تحل ثلثه اي ثلثة ليال بايامه من نص عليه لان ابن
عمر كان اذا اراد اكلها حبسها ثلثا **وتطعم الطاهر** وتمنع
من النجاسة طير كانت او بهيمة ومثله خروف ارتفع
من كلبه ثم شربه لبنا طاهرا او اكل شيئا طاهرا ثلثة ايام
ويكره ركوب الجلالة **ويكره اكل تراب** **وفحم** قال في الانصاف
جرم به في الرعايتي والحايي وغيرهم **وطيئ** لضره ايضا
وقيل بعضهم ان الكلب عيب في المبيع فقله ان عيبه لانه لا
يطلبه الا من به مرض ويكره ايضا اكل اذن قلب وغده **وميل**
وتحريم ونحوها كالكرات **ما لم يطبخ** ويكره اكل كل ذي راحة

كريمة

كريمة ولو لم يرد دخول المسجد فان الكلبة كره له ودخول المسجد
حتى يله هب ويكره ويكره للرجل ديس بجى او مغال ويطلب
ان يغسل ويكره ملء او مة اكل لحم واكل لحم ميتة وفي قوله في
الاقتناع وخالفه فيهما في المنتهى **فصل ومن اضطر**
بان خاف التلف ان لم ياكل جاز له ان ياكل من المني **سما يسهل**
رخصة فقط قال في الاقتناع ومن اضطر الى صوم مما ذكرنا
حضر او سفر اسوى السم ونحوه بان يخاف التلف اما من
جوع او يخاف ان ترك اكل لحمه عن المشي وانقطع عن
الرفقة فيهلك او يعجز عن الركوب فيهلك ولا يفتيد
ذلك بزمي مخصوص وجب عليه ان ياكل ما يسهل رخصة
ويامن مع الموت وليس له الشبع وقيد في المنتهى السفر
المباح فان كان في محرم ولم يلب فلا **ومن لم يجد من المضطر**
الا ديسا مباح الدم كحري وزان **محصن فله قتل الكلبة**
لانه لا حرمة له بمنزلة السباع وكذا ان وجد ميتا فانه يجوز له اكله
لان الكلبة بعد قتلها ككله بعد لاكل معصوم ميت **ومن اضطر**
الى شبع مال الغير مع بقائه اما لدفع برد كشياب وكلمها
يندثر به والمفد حة ونحوها او استقاما كالدلو والحبل ونحو
ذلك **وجب على** **وبه** **له** **اي لمن اضطر اليه مجانا**
اي من غير عوض عن انتفاع المضطر في الاصح **ومن مر**
بقره بستان على شجرة او ساقط تحته **لا حايط عليه ولا نا**
ظرا **يما قظ** ولا غير مسافر ومضطر **فله** ان ياكل من بجانا

ولو لم يكن حاجة ولو غنى غصونه **من غير ان يصعد على الشجرة**
او يربط بحبل لان كل من الضرب والرمي يفسد الثمر
ولا يحمل شيئا من الثمر ولا ياكل منه ثم يجني مجموع الاضرار و
وكذلك الشجر الباقل والحصى الا خضر نجا وكذا زرع قاي
وشرب لبن ما شية على الاصح اما الزرع فلو ان العادة جارية
باكل الفيلك اشبه الثمر واما شرب لبن الماشية فلما روى
الحسن عن سمع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي احكم
على ماشية فان كان فيها صاحبها فليست اذن وان لم يجبه
احد فليجلب ويشرب ولا يحمل رواه الترمذي **تبليغ**
ما لم تجر العادة باكل مرطب يحوز الاكل منه لعدم الاذن
فيه شرعا وعادة كالشعير ونحوه **وتجب ضيافة المسلم**
المسافر المحتاج على المسلم اذا انزل به في القرية **واضيافة**
في الاضمار لانه يكون فيها السوق والمساكن فلا يحتاج
مع ذلك الى اضيافة وضيافة قدر كفايته مع ادم وفي
الواضح المفهرسة تبرلا شعير قال في الفروع ويتوجه وجه
كاديه فان ابي فليضيف طلبه به عند حاكم فان تعذر جاز
الاخذ من ماله بقدر ما وجب له ولا تجب لذي الذئبة
بالمسلم **وتستحب ضيافة ثلاثا** اي ثلاثة ايام بليا اليه
والمراد يومان مع اليوم الاول فما زاد على الثلاث فهو
صلة ولا يجب عليه انزاله في بيته الا ان لا يجد مسجدا او مالا
ونحوها يبست فيه ولا يخاف ضررا **باب الذكاة قال النجاشي**

اصل

15
اصل الذكاة تمام الشيء في الذكاة في السن وهو تمام السن
وسمي الذبح ذكاة لانه اتمام الزهوق **وهي اي الذكاة شرعا**
ذبح الحيوان او نحر الحيوان المقيد **وعليه المباح** الكله الذي
يعيش في البر لا جراد ونحوه **وشه** **وعليه اي الذكاة** فذلك
النحر **ربحة احد هاكل الناعل للذكاة او النحر ما قلا**
يصح منه قصد التذكية فلا يباح ما ذكاه مجنونا او سكران
ممن لا يملك ما ذكاه طفل لم يميز قاصدا للذكاة فلو اضحك
حيوانا ما كوله بحد يد انسان لم يقتله بحد فانقطع
بأنه كالهكقومه ومريه لم يملك لعدم قصده التذكية **فيل**
ذبح الدابة ولو جابضا والقن والجذب على الاصح والكتا
في ولو صرنا قال في شرح المنفع اجمع اهل العلم على اباحة
ذبح اهل الكتاب لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا
الكتاب حل لكم ويعني ذبايحهم قال البخاري قال ابن عباس
طعامهم ذبايحهم وكذلك قال مجاهد وقتادة وروى
معناه عن ابي مسعود وهذا قول مالك والشافعي وصحاب
الراي ولا فرق بين العدل والفاسق من المسلمين واهل
الكتاب انتهى **لا تحل ذبيحة المرتك** وان كانت رحمة الى دين
اهل الكتاب **ولا تحل ذبيحة المجوسي والنوشة والنسي**
والنصيري واليماني ويوكل من طعامهم غير اللحم والسمك
والكوارع ونحوها الشرط **الثاني** من شروط صحة الذكاة
الدلة وهو ان يذبح بمجدد يقطع بان ينهر الدم يجره اذا

تقرر هذا **فصل الذبح على كل واحد حتى من جحر وخشب و**
قصة من قطع من السرة والقلب ففي على ذلك من طيلى او من فضيلة
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم فكل ليس السرى
 والظفر متفق عليه من حد يثنا في ابن خديج قال قلت لارسول
 الله انا نلقى العدو وغدا وليس معنا مدى قال رسول الله صلى
 عليه وسلم ما انهر الدم وذكروا اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا
 او ظفرا او ساجد ثم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر
 فلهي الحبش وعنى كعب بن مالك عن ابي ابي انه كان لهم غنم
 ترعى بسلع فاجبرت جارية لنا بشاة من غنمها موافقة
 جوارف ذبحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى اسئل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم او اسئل اليه من يثلمه وانه سال النبي صلى
 عليه وسلم عن ذلك او اسئل اليه فامر بالكلها وانه احد
 والتجاري وقال عبد الله يعجبني اهلالة وانها ذبحة
 قال في شرح المقنع وفي هذا الحد يث فوايد سبع احدا
 اباحة ذبيحة المرأة والثانية اباحة ذبيحة الامه والثالثة
 اباحة ذبيحة الحامض للنبي صلى الله عليه وسلم يفصل
 والرابعة اباحة الذبح بالحجر والخامسة اباحة ذبح ما
 خيف عليه الموت والسادسة رجل ما يذبح غير مالك
 والسابعة اباحة ذبح غير مالك بغير ان يثلمه الخوف
 عليه الشرط **الثالث** من شروط صحة الذكاة **قطع الحلق**
 وهو مجرى النفس **والرابع** بالمد وهو مجرى الطعام والشراب
 وهو

151
 وهو تحت الحلقوم ولا يشترط قطع الوريدين وهما فان
 محيطان بالحلقوم والاولى قطعها خروجا من الحلق **والثاني قطع**
البعض اي من الحلقوم والوريد **فقط** **والثالث** **الرباعي** **الرباعي**
 انت الالة على محل الذبح وفي حياة مستقرة او لا على الصحيح
 وما ذبح من قفاه ولو عمدا ان انت الت على محل الذبح وفي حياة
 مستقرة حل بذه لك والا فلا **ويحل ذبح ما لا يذبح بسبب الموت**
 من الحيوان المأكول **من الخنقة** اي التي تخنق في حلقها **ومر**
والرباعي وهو ما اكل منها ذبيبة او غرا وسبع **وما صيد**
بشبكة وشرك **او ذبح** فاصابه شيء من ذلك ولم يفصل
 حده ما نقيش معه **او انقذه** اي انقذه ان كان حيوانا **من**
ملكته ان كان كاه **وفي حياة مستقرة** يمكن زيادتها على حرة
 مذبح سوى انتهت المخنقة ونحوها الى حال يعلم انها لا
 نقيش معه او نقيش حلة **كقوله** **كقوله** **كقوله** **كقوله**
 او مصوغ من نيران حركه وضرب به الارض **وما قطع** **الطعن**
او ابلت **حشوته** ونحوه مما لا يبقى الحياة معه **فوجود**
حياته كحد ما على الاصح **لكن لو قطع الذابح الحلق**
ثم رفع يده قبل قطع المريء لم يضر ان عاد فتم الذكاة
على القوي قال في الاقناع والمنتهى ولا يضر رفع يده
 ان اتم الذكاة على القوي انتهى **وما عرفت** **من كراهة**
ذبحه **او من كراهة** مثل ان يذبح البعير او يتردى
 على علو فلا يقدر المذكي على ذبحه **فلا يذبح** **في اي**

حل كان اي في موضع امكنه جرحه فيه من يد هذا قول اكثر
الفقهاء روي عن الحسن بن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس
وعائشة رضي الله تعالى عنهما وعنهما قال ابو حنيفة والسلفي
وقال مالك لا يجوز اكله الا ان يد في الشرط **الرابع** لصحة
الذكاة **قول بسم الله لا يجزئ غيرها** اي لا يقيم ببيع ولا
غيره مقامها **عند حركة يله** اي يد الذابح **بالذبح** ذكره جماعة
منهم الموفق والشارح تكون التسمية بغير العربية ولو
احسنها اي احسن العربية لان المقصود كرايم الله
تبارك وتعالى وقوله حصل بخلاف التكبير في الصلاة
والسلام فان المقصود لفظه فان كان اخرين او ما برأ
وليس التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله اكبر ولا
تستحب الصلاة والسلام على النبي لعله وردده ولا
بها لتناسب المقام كزيادة الرحمن الرحيم **وتسقط**
سهو الذبح قال في الافناع فان ترك التسمية عمدا
او جهلا لم ينجح وسهوا تباح ويشترط قصد التسمية
على ما يذبح فلو سمي على شاة وذبح غيرها ابتلك
التسمية لم ينجح انتهى اما اذا ضجع شاة لذبحها وسعى
ثم اتى السكينة واخذ سكينة اخرى او رد سلة ما اكل
انسانا واستقى ماء ثم ذبح حل انتهى **تبسيلة** مضمي
اجبر ترك التسمية عمدا او جهلا لانه تلفها على بها ومن
ذكر عند الذبح مع الله تعالى اسم غيره لم يحل الذبيحة روي

ذلك

152
ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه وعن بقية الصحابة **فصل**
وتحصل ذكاة الجنيين المأكول خرج ميتا او متحركا كالحمار
من ذبح اشوا ولا **ذكاة استر** ويستحب ذبحه وان كان
ميتا يخرج الذي في جوفه وان خرج الجنيين المباح **مباحية**
مستقرة لم ينجح **الذبح** بجم او غيره لانه نفس اخرى وهو
مستقل بحياته ولو وجي بطن ام جنين مسميا فاصاب
مذبح الجنيين المباح فهو منكى والاميتة فان كان نادة
حلا **ويكون الذبح بالذكاة** لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله
لست الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتله
وان اذ بجم فاحسنوا الذبح والجملة احدكم شفرته واليحي
في بطنه رواه احمد ولان الحيوان يحصل له تعذيب بجم
بالذكاة فلهذا فلهذا ذلك **وكره سلع الحيوان وكسر**
فتنة او كسر عضوا منه وتنفذ ريشه قبل زهوق روحه
فان فعل اسأ والكس وكسرة نفع لحم يباح **وسعى ترجيده**
اي توجيه المذكي **للقبلة** ويجوز لغيرها ولو تعذرها على الا
صح وسعى كونه على جنبه **الايسر** ويسعى رفقا به وحمل
على الالة بقوه **والاسراع في الذبح** اي الاسراع في الشطح
وما ذبح ففوق عقبيه بجم او تردي **من علو اي** يحل
قال يقتل التردي مثله او **وطئ عليه شيء يقتل مثله** لم يحل
على الاصح لان ذلك بسبب يعيد على زهوق الروح فيحصل
الزهوق من سبب ينجح وسبب محرم فغلب التحريم

كتاب الصيد وهو ان يريد بالعمل اقتناص حيوان
 حلال متوحش طبعاً غير مقتدر عليه والمراد بلفظ الصيد
 هنا المصيد وهو حيوان مقتنص حلال متوحش طبعاً غير
 مقتدر عليه **بإباح** الصيد **لقائله** على الاصح واستحجج ابي
 ابي موسى **وبكره** حالة كونه **لهما** لانه عيش وان كان في
 الصيد ظلم للناس بالعدوان على ذروهم واموالهم
 فهو حرام **وهو** اي الحيوان المغيوب **افضل ما كره** قال في
 التبصرة ويعد ذلك من اكتساب المباح الذي لا شبهة
 فيه والزراعة افضل مكتسب وافضل التجارة في بر
 وعطرو وزرع وعرض وما شئتوا بفضلهما في رقيق
 وصرف وافضل الصناعة خا طرة ونفى ان كل ما نفع فيه
 فهو حلال قال المروذي حثني ابو عبد الله على لزوم الصفة
 وادنى الصناعة صياكة وجأمة وزبالا وقمامة ودباغ
 واشكها كراهة صبغ وصياغة وحدادة وجزاراة
فمن ادرك صيد بحري وجامتي كاحركة فوق قنطرة
وانتسح الوقت لتذكية لم يبع الا بها اي بتذكية لانه
 مقتدر عليه اشبه ساير ما قد رعى ذكاته ولانها كان
 كذلك فهو في حكم الحي حتى ولو خشى موته ولم يجه
 ما يذكيه **وان لم يبع الوقت** لتذكية بل مات في
الحال حل باربعة شروط **احد** ها كونه الصايد اهلا
 للذكاة اي تحل ذبيحته ولو اعمى ومرادهم باشتراط كون
 الصايد

الصايد اهلا للذكاة اذا كان المصيد لا يحل الا بالذكاة
 اما صيد ما لا يفتقر الى ذكاته كالسمك اذا صاده من الاشجار
 ذبيحته انه مباح لانه لا ذكاة له اشبه ما لو وجد ميتا **قال**
ارساله الدالة فان رماه وهو اهل ثم ارتد بعد رميه
 او مات بعد رميه وقيل الاصابة حل اعتبارا بحال الرمي
 وعكسه بان رماه مرتك او مجوسيا ثم سلم قبل الاصابة
 لم يحل **ومثله رمي** وهو مسلم **سبيلنا** فاشتبته ثم رماه **ثانيا**
 او رماه **آخر مقتله** او حاه الثاني بعد ايجال الاول **لم يحل**
 لانه صار مقتله ورا عليه با ثباته فلم يبع الا به بحمد واشتبته
 قيمته مجروح على رايهم الثاني لانه اطلقه عليه حتى ولو
 ادرك الاول ذكاته فلم يذكركه الا ان يصيب الطير
 الاول مقتله او يصيب الثاني منه بحمد فيحل وعلى الثاني
 ارش خرق جلده لانه لم يذكك سوى ذلك **الشرط الثاني**
 لحل ما وجد من الصيد ميتا **الدالة وهي** نوعان **احد** الفوعة
بالتحدي يجب به فيشترط ما يشترط لدلة الذكاة **كيفية**
وسكنها **وسم النوع الثاني** من الدالة **الصيد جازية معلمه**
 سواء كان ما يصيد بمخلبه من الطير او بنايه من الفهود
 والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين
 يعلمون نهيهم ما علمكم الله **كذب غير اسود** **تفصيله** اما الكلب
 الاسود البهيم الذي لا يبيض فيه فيحرم صيده واقتناؤه
 ريباح قتله ويجب قتل كل عقور قال في الغيبة يجب تركه

قولا واحدا لان عقبة كلبه من قرب منوله ها او خرقت بتوبه بل
تقتل **وفيه بيان وصق وعقاب وشاهدين فتعليم الكلب**
يكون **فلا تترك امره بان يستترسل اذا ارسل وينزجر اذا امر**
قال في المغني لا في وقت روية الصيد وقال في الوحي لا في حال
مشاهدته للصيد **واذا اسكت صيدا لم يأكل منه لقوله صلى الله**
عليه وسلم فان اكل فلا تأكل فاني اخاف انما اسكت على نفسه متفق
عليه ولان العادة في المعلم ترك الاكل لان عادة المعلم ان ينظر
صاحبه ليطعمه فكان شرطه ان لا يجاروا وان اذ جروا لا تترك الاكل
فلو اكل بعد لم يخرج من كونه معلما ولم يحرم ما تقدم من صيده
ولم يبع ما اكله من غير محرم ما شرب من ممر ويجب غسل
ما اصابه من الكلب **وتعليم الطير الذي يصيد بمخلبه كبان**
وصقر وعقاب يكون **بامر يبان يستترسل اذا ارسل ويرجع**
اذا ادعي لا يترك الاكل لقول ابى عباس رضي الله تعالى عنه
اذا اكل الكلب فلا تأكل واذا اكل الصقر فكل ولا تعليمه بالاكل
ويتعدى تعليمه به ونزله فليقتل في تعليمه بخلاف ما يصيد
بنابه **ويشترط لحل ما يصيده ذوالناب اذا والمخلب**
ان يخرج الصيد اذا قتله فلو قتله اي قتل الجارح الصيد
يصيد ما اؤخفق لم يبع لانه قتله بغير جرح اشبه ما اؤقتله
بجرح او بنشق او ضرب شاة بعضا حتى ماتت وكل هذا
قيد الشرط **الثالث** لحل ما وجد من الصيد ميتا **فصل**
الفعل وهو رمي السهم قاصدا للصيد او ينصب ما ينصب

105
من يخل او سكين قاصدا للصيد لان قتل الصيد امر يعتبر
له الدين فاعتبر له القصد كالطهارة من الحدث **وهو ان يرسل**
الدالة لقصد الصيد لان ارسال الجارح جعل بمنزلة الذبح ولهذا
اعتبرت التسمية معه **فلو رمي وارسلها اي الدالة لا لقصد**
الصيد فقتل صيدا لم يحل او ارسلها ولم يرده او استرسل
الجارح بنفسه فقتل صيدا لم يحل ولو زجر الجارح ربه
ما لم يزد الجارح في طلب الصيد يزجره وسمى عند جرحه
فيقتل صيدا فانه يحل على الاصح الشرط **الرابع** لحل ما
وجد من الصيد ميتا **فول بسم الله عند ارسال جارحه**
او عند رمي سلاحه ولو بغير عربية من يحسنها ولا يضر
تقدم التسمية بالزمن اليسير كالعبادة وكذا تاخر اذا
كثر في جارح اذا رجه فارتجروا **ولا تسقط هنا في الصيد**
سروا على الاصح لان في الصيد خصوصا خاصته ولان
الذي يحرم تكثير فيكثر السهم فيها ويفرق بين الذبيحة و
الصيد بان الذبيحة يقع في محله فجاء وان يباح فيه بخلاف
الصيد **وما رمي من صيد فوقع في ما او تروى من**
علو او وطى عليه شيء وكل من ذلك اي من النوع في
الماء والتردي من علو او الوطى عليه يقتل مثله
لم يحل ولو مع ايجاد جرح وان فر قوقع في ما وروى
خارج المافباح او كان من طير الماء او كان التردي لا يقتل
مثله ذلك الحيوان **ومثله** اي مثل ما عدم الحل **او رماه**

بجده فيه **بسم** اذا احتمل ان السمع اعان على قتله صرح به في
الاقناع والمنتهى وذلك لان اجتماع بسم وبحرم فطلب
كسهم مسلم وبحرم **وان رماه** اي رما ان فاصلا **بالهوا**
او على شجرة او على حائط فسقط ميتا حل لان الموت انما
كان باصابة للجراح له فلا يعتبر ما حصل بعد ذلك لان
وقوعه الى الارض لابد منه فلو حرم به لادى الى ان لا يحل
طيرا ابدا **كتاب الايمان** واحد هاء ياء وهو القسم
بفتح السين المهملة فاليمين توكيد حكم بذكر معظم على
وجه مخصوص وهي وجوبها كشرط وجبوا والحلف على
مستقبل ارادة تحقيق خفيه ممكن بقول يقصد فيه الحث
على فعل الممكن او تركه والحلف على امر ماض او مابر
هو الصادق او مخوس وهو الكاذب او لغو وهو مالا
اخر فيه ولا اثم ولا كفارة **لا تتعقد اليمين الا بما نطق به**
تعاخر والله وبالله وتالله او باسم من اسمائه او بصفاته
كفره الله وقدرته او مائته والروحى الرحيم والتقديم الاولي
وخالق الخلق ورائق العالمين ورب العالمين والعالم بكل شي
والحي الذي لا يموت والاول الذي ليس قبله شي والآخر
الذي ليس بعده شي ونحوه مما لا يسمى به غيره او بما يسمى
به غيره تعاقد ينصرف الى الله تعالى كالعظيم والرحيم والرازق
والرزاق والمولى فان نوى به الله تبارك وتعالى اطلق
كان يمينا وان نوى به غيره فليس يمين لان لا يستعمل في غيره
قال الله

150
قال الله تعاقد ارجع الى ربك فارضوههم بالمومنين روف
رحيم والمولى المعتق ولها عرش عظيم **وان قال يمينا بالله**
او قسما بالله او شهادة بالله لا تتعقد بيمينه **وتعقد**
اليمين بالقول وبكلام الله سبحانه وتعالى **والمصحف** وسورة
من القرآنة او آية منه **والتوراة ونحوها من الكتب المنزلة**
كالجيل والزبور قال الله في حواشيه لو حلف بالتوراة
والانجيل ونحوهما من كتب الله تعاقد فلا نقل فيها والظاهر
انها يمين اسقى وجزم بكونها يمينا في المنتهى والاقناع
لان اطلاق اليمين ينصرف للتوراة والانجيل والزبور
المنزلة الى عند الله تعالى دون المبدل ولا تسقط جرمته
شي من ذلك كونه منسوخ الحكم بالقرآن فغابت ذلك
ان يكون كالآية المنسوخ حكمها من القرآن ولا يخرج بذلك
عن كونها كلام الله تعالى وان كانت كلمة فهي صفة
من صفاته كالقرآن **ومن حلف بمخلوق كالاوليا والانبيا**
عليهم الصلاة والسلام او حلف بالكعبة حرمها الله تبارك
وتعالى **ونحوها حرم ولا كفارة** عليه ان خبث قال في
المنتهى وشرح ويحرم بغير ذات الله تعالى وصفته لما
روى ان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما راى رجلا يقول
لا والكعبة فقال ابن عمر لا يحلف بغير الله فاني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد كفر واشرك
رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن وسواد اضافه

الى الله تعالى ويخلفه ويقلده ومعلومه وكعبته وسوره
او لا تقول والكعبة ولا كفارة في الحلف بغير الله **فصل**
وشروط وجوب الكفارة خمسة اشياء فلا كفارة مع فقد
واحد منهما **احدها كون الحالف مكلفا** فلا تجب على نائم وصغير
ومجنون ومنه عليه ومعتوه **الثاني كون الحالف مختارا**
للحلف ذكره الاصحاب فلا تنعقله من مكروه عليها **الثالث**
كونه قاصدا لليمين لقوله تعالى ولكي يواظبكم بما عقدتم
الايمان فلا تنعقل اليمين من سبق اليه **على لسانه بلفظ**
فقد منه لا يجاب بها لقوله لا والله وبلد والله في عرض
حد يشر فلا تجب فيها كفارة على الاصح وتسمى لغو قال
البيضاوي اللغو الساقط الذي لا يعتد به من كلام غيره
ولغو اليمين ما لا يعتد معه كسابقه الله او تكلم بجاهل
بمعناه او كقول العرب لا والله وبلد والله لمجرد التاكيد
انتهى **الرابع كونها اي اليمين على امر مستقبلي** ممكن
لان شرط الايقان امكانه به وحتمه وذلك لماضي
غير ممكن **فلا كفارة على ما مضى** كان بابه وهو الغوى بل ان
تعد الكذب فحرام **والا بان لم يتعمد الكذب فلا شيء عليه**
تنبيه ان قال والله يفعل فلان كذا او لا يفعل فلان
كذا فلم يطعم او حلف حاضرا فقال والله لتفعلن يا فلان كذا
او لا تفعلن كذا فلم يطعم حنث الحالف لعدم وجود المحلوف
عليه والكفارة عليه لا على من احنث وان قال اسألك الله

لتفعلن

لتفعلن كذا او اراد اليمين فكالتي قبلها وان اراد الشفاعة اليه
بالله تعالى فليست يمينه الابرار القسم اجابة لسؤال ولا
يلزم **الخامس** لوجوب الكفارة بالحلف **الحنث** في يمينه لان من
لم يحنث للكفارة عليه لانه لم يهتك حرمة القسم ويكون الحنث
بفعل ما حلف على تركه او ترك ما حلف على فعله ولو كان
فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله صريحا لانه
لا وجود للحنث الا بما ذكره لان حنث مكرها بفعل الحالف او فعل
ما حلف عليه او حنث جاهلا كما لو قال والله لا دخلت دار
فلان ثم دخلها جاهلا انها دار فلان يعني انه لا يجب عليه
كفارة **فان كان الحالف عييا وقتا لفعله نفي** ذلك الوقت
لان لك الفعل لان النية تصرف ظاهر اللفظ الى غير ظاهره
فلان تصرفه الى طريق اخر بطريق الاول **والا** اي وان لم
يعي للفعل وقتا لم يحنث **ففي يمين من فعله الذي حلف**
عليه بلفظ المحلوف عليه او موت الحالف او نحوهما مما يحصل
ما يحصل مما يحصل الياس من اليمين ومن حلف بالله تعالى
لا يفعل كذا ان شاء الله تعالى او ان حلف بالله تعالى ليفعل
كذا ان شاء الله تعالى او قال والله لا افعل كذا ان اراد الله
تعالى **والا ان يشاء الله تعالى والتصل الاستثناء لفظا**
او حكما لا تقطع بيقين او سعال او عطاس او عي او
تشاوب لان الاستثناء في تمام الكلام فاعتبر اتصاله بالشروط
وجوابه لم يحنث فعل المحلوف عليه وترك فعله بشرط ان

يقصد الاستثناء قبل تمام الاستثنى منه فلو حلف غير قاصد
الاستثناء ثم عرض له الاستثناء بعد فراغه من اليمين فاستثنى
لم ينفع لعدم قصده لم اولاد ولو اراد الجزم بيمينه فسبق
لسانه الى الاستثناء غير قصد لم يصح وان ضحك في الاستثناء
فلا يصلح عليه **فصل ومن قال طعاني** وهذا
الطعام **علي حرام** او كالميتة والدم ونحوه او على التخييم
لبشر ط مثل **ان اكلت كذا فحرام** او ان فعلت كذا فحرام **لم يحرم**
لان الله تعالى سماه يمينا بقوله جل وعليا بها النبي لم يحرم
ما احل الله لك الى قوله قد فرضي الله لكم تحلة ايها انكم
يعني التكفير وعن ابني عباس وابني عمران النبي صلى الله
عليه وسلم جعل تحريم الحلال يمينا **ومن قال هو يهودي**
او نصراني او مجوسي **او هو يعبد الصليب** او يعبد
غير الله **او يعبد الشجر** **وان فعل كذا** او لا يراه الله في موضع
كذا او قال هو يستحل الزنا والخمر وترك الصلاة والصوم
او الزكاة او الحج او الطهارة **او هو يري من الاسلام**
او القرآن **او من النبي صلى الله عليه وسلم** او قال هو كافر
بالله تعالى ان لم يفعل كذا فقد ارتكب محرما وعليه
كفارة يمين ان فعل ما نفاه او انقما ما اثبت له حديث زيد
ابي ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يقول
هو يهودي او نصراني او مجوسي او يري من الاسلام
في اليمين يحلف بها فيحتمل في هذه الاشياء فقال عليه كفارة

يمين

يمين رواه ابو بكر واختر الموفق والناظم لكفاية عليه
تبيينه ان قال عصيت الله تعالى او انا اعصى الله تعالى
كلما امرني به او محوت المصحف او دخلت النار وهوزان
او شارب خمر او قطع اليد يد ورجليه ليفعل كذا او ان فعل
كذا افعل زيد حرا وما لزيد صدق قد بخودك فلغو
ومن اخبر عن نفسه بان حلف بالله سبحانه وتعالى **او بكي**
حلف فلكذب **او كفارة** فيزها على الاصح الذي مشى عليه في
المنتهى والاقناع وان قال على نذر او يمين ان فعلت
كذا او على عهد الله وميثاقه ان فعلت كذا وفعله كف
كفارة يمين وكذا على نذر او يمين فقط **فصل**
وكفارة اليمين على التحجير اي يمين الاطعام والكسوة
والعتق فقط والد فهي تجمع تحجير او تر تيبا والاصل
في ذلك قوله تعالى لا يواخذكم الله باللفظ في ايمانكم وتكفي
يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارة نذر اطعام عشرة مسا
كيا من او وسط ما تطعمون اهلكم او كسوتهم او تحرير
رقية فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا
حلفتم في تحجير من لم يمتد اليه يمين يمين ثلاثة اشياء **اطعام عشرة**
ساكنين مسلمين احرا راى جنس واحد كتم او ماعنا
من كاطعام خمسة تمم والبعض شعيرا والبعض زيبا
او كسوتهم وهي للرجل ثوب يجزيه صلاته المفروضة
فيه وللمرأة درع وخمار تجزيها صلاتها فيها **او تحرير رقية**

مؤنة وتجوز ان تكسوهم من اي صنف شأسوا كان من
القطي او الكتان او الصوف او الشعر او العبر او الخرا او ليسوا
النساء الحرير من السجل وعلدا من بكسوتهم ولم يبين
جنس كساهم من خرج به عن العردة لوجود الكسوة المأمور
بها ولو عتيقا ما لم تنه هب قوتها فان اطعم المسكين بعض
الطعام وكساه بعض الكسوة واعتق بعض عبد واطعم
خسة او كساه او اطعم وصام او صام وكسا البعض المحرم
كبقي الكفارات **فان لم يجد** بان عجز عن العتق والاطعام
والكسوة كعجز عن فطرة **صام ثلاثة ايام** لقوله تعالى
فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام **متابعة** وجوب الاذني
قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متابعه والمظاهر
انها سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون خبر
اول انه صوم في كفارة لا يلتقل اليه الا بعد العجز عن العتق
فوجب فيه التتابع كمصوم المظاهر ومحل وجوب التتابع
ان لم يكن له عذر في ترك التتابع من مرض او غيره **ولا**
يصح ان يكف الرقيق بغير الصوم لان ذلك فرض العسر
من الاحرار وهو احسن حال من العبد وليس لسيده
منعه من ولا من صوم نذر **وعكس الكافر** يعني ان الكافر
ان وجبت عليه كفارة يكف بغير الصوم لان الصوم عبادة
وهي لا تصح من الكافر **واخراج الكفارة قبل الحنث** **بعده**
سوى في الفضيلة حتى ولو كان التكفير بالصوم لانه

بعد

بعد وجود السبب فاجزأ ما لو كفر كفارة القتل بعد المجرم
وقبل الزهوق والسبب هو اليقين لقوله تعالى ذلك كفارة
ايما تكلم اذا حلفت وقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ولا
تجزي الكفارة قبل الحلف اجماعا كتحريم الزكاة قبل ملك
النصاب **ومن حنث ولو في النية** **بما لم يتعاو ولم يكفر**
كفارة واحدة ولو على افعال مختلفة لقوله والله لا اكلت
والله لا شربت والله لا لبست **باب جامع الايمان**
وبناها ابد على النية يرجع في الايمان الى نية الحالف ان كان
الحالف غير ظالم بها وكان لفظه يحتمل النية فيتعلم بيمينه
ما نواه دون ما لفظه **من دعي لغلافه لا يتعدى لم**
يحنث اذا تعدى **بعده** **غيره ان قصده** لا اختصاص
الحلف ومن حلف على ان لا يشرب له الماء ومن عطش
ونقير او السبب قطع منقربا كل خبره او استعاره دبر
وكل ما فيه من لا اقل كفقوده في ضوئانه **او حلف لا يد**
خل دار فلان وقال نويت اليوم قبل شدة كذا حكما اي
في الحكم لانه ذلك لا يعلم الا من جهرته ولفظه يحتمل **فلا**
يحنث بالدخول اي دخوله الدار **في غيره** اي غير ذلك
اليوم الذي نواه لان قصده يتعلق به فاختص الحنث
بالدخول فيه ومن حلف على امراته ان لا يرباها قال الله
لا عدتها **لا تيك تد خليس دار فلان** **ينوي منعها** **فلا**
خلها حنث ولو لم يرها لما لفتها لانه بعد امتناعها

ومن حلف لا يا كل تمر الحلاوة حنث بكل حلو بخلاف اعتقته
لان اسود فيعتق وحده **فصل فان لم يشو شيئا**
اي فان لم يكن للتحالف ينتر رجوع الى سبب اليمين وما يوجبها
لذلك لانه ذلك على النية **فمن حلف ليقضي زيد حقه غدا**
فقضاه قبله لم يحنث اذا قصد عدم تجاوزته واقتضاه
السبب لان مقتضى اليمين تعجيل القضاء قبل خروج الغد
فاذا قضاه قبله فقد قضاه قبل خروج الغد فتعلق
بيمينه لهذا المعنى كما لو صرح به وكف الكل شي وبسبب ونظم
عنا **ولا يبيع كنا الاجابة فباعه باكثر** فلا يحنث الا ان
باعه باقل من مائة ولا يبيعه بمائة فباعه او باقل حنث
او حلف لا يدخل بلد كذا الظلم اي في البلد فرال
الظلم ودخلها **او حلف لا يكلم زيد الشر** اي المحرم فكله اي
فكلم زيد **وقد تركه** اي ترك شرب الخمر لم يحنث في الجميع
اي في جميع ما ذكر من المسائل **فصل وان علم النية**
والسبب اي سبب اليمين وما يوجبها **رجع الى التعيين**
وهو الاشارة لان التعيين ابلغ من دلالة الاسم على الشيء
لان نفي الابهام بالكلية بخلاف الاسم ولهذا لو شهد
عبد لان عليه شخصي وجب على الحاكم الحكم عليه بخلاف
ما لو شهد على مسمى باسم لم يحكم متى يعلم انه المسمى
بذلك فيقدم التعيين على الاسم والصفة والاضافة
فمن حلف لا يدخل دار فلان هذه قد دخلها وقد باعها او
دخلها

دخلها **وهي فضا** او دخلها وهي مسجد او وهي حمام
او حلف لا لبست هذا القميص فلبسه وهو رد الاول بسببه
وهو عمامة او وهو سطر ويل **او حلف لا كلمت هذا الصبي**
فصار شيخا وكلمه او لكلمت امرأة فلان هذا او عبده
هذا او صد يقره هذا فزال ذلك ثم كلمهم **او حلف لا كلمت**
هذا الرطب فصار تمرا او صار دلسا او صار خلد او هذا
الذي فصار جينا ثم **الكلم** ولا نيت له ولا سبب **حنث في الجميع**
لان عيني المحلوف عليه با قيم كحلته لا لبست هذا الغزاق فصار
ثوبا **فصل فان عدم النية والسبب** اي سبب اليمين
وما يوجبها **والتعين** **رجع الى ما تناول له الاسم** لان ذلك
دليل على ارادة المسمى ولا معارضة له هنا فوجب ان
يرجع اليه عملا به لسلا متعة عن المعارضة **وهو اي الاسم**
ثلاثة شرعي فعرفني **فلغوي** فاليمين المطلقة على فعل شيء
من ذلك او على تركه **تنصرف الى الموضوع الشرعي** لان
ذلك هو المتبادر الى الفهم عند الاطلاق لان الشارع
اذا قال صل نفي عليه الصلوة المشتملة على الافعال المطلوبة
الا ان يقتصرنا ذلك بكلام يكاد على ارادة الموضوع
اللغوي فكذلك ايمان الحالف **وتناول المصباح** من ابي
الموضوع الشرعي لانه ممنوع من الناسك باصل الشرعي
فلا حاجة الى المنع من فعله باليمين **فمن حلف لا يبيع او حلف**
لا يبيع او حلف لا يشتري والشركة شر والتولية شر والسلم



وكلمة وكثرة معدن وطعام وقلب والية ودمغ وقائمة
وكوارع ولحم راس ولسان لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا
من ذلك ولا يباع الروس يسمى روسا لا لحامه لان كل
من ذكرنا مقرر دامن اللحم بالاسم والصفة **ومن حلف لا ياكل**
لبن فاكله ولو من لبن ادمية او حبيبة حنث لان الاسم يتناول
حقيقته وعرفا وسوا كان حليبا او رايبا او ما يما او مجعدا
لان الجميع لبن لان الكل زبد او سمن او كشكا او مصفا قال
في القاموس الفصل والمصاله ما سال من الاقط اذا طبخ
ثم عصر انتهى **ولا ياكل را سا ولا بيضا حنث باكل كل**
راس والكل كل بيض حتى براس الجراد وبيضه لان ذلك
يكحل تحت مسمى الراس والبيضة فيحنت به **ومن حلف**
لا ياكل فاكله حنث بكل ما يتفكر به حتى بالبطخ **من يبيع**
ويجلى او يتفكر به وكان داخلا في مسمى الفاكهة وباكل
ثم شجر غير بري كبلح وعنب ودرمان وسفرجل ونحو
وكثيرى وضوخ ومشمش وزعرور ابيض وارجح
وتوت ونيم وموز وجيز ولو يابس كصنوبر او
وجوز ولوز وبلدق وفستق وقمح وزبيب واجاص
ونحوها لان يابس ذلك لا يخرج عن اسم الفاكهة **لا ياكل**
العشا والخيار لان ذلك فلفظة فلا يحنت به ما من حلف
لا ياكل فاكهة **ولا ياكل الزيتون** لانه لا يتفكر بالكله وانما
المقصود منه بستر **والزعرور الاحمر** والاس وسائر شجر

بري

بري لا يستطاب كشم القيقب والعصف وبان بخان وكزنب
ولا ياكل ما يلقى بالارض كجوز ولفت وفجل وقلناس ونحوه
ونحوه **ومن حلف لا يتعدى فاكل بعث الزوال او حلف لا يتعدى**
فاكل بعث نصف الليل او حلف لا يتعدى فاكل قبله اي قبل نصف
الليل لم يحنت ما لم تكن له نية لان المعدا ما خوذ من الغلوة
وهي من طلوع النجى الى الزوال والعشى ما خوذ من العشى
وهو من زوال الشمس الى مضي نصف الليل الاول والآخر
ما خوذ من السحر وهو من مضي نصف الليل الى طلوع الفجر **ومن حلف**
لا ياكل من هذه الشجرة حنث باكل ثم ثمارها اي باكله من ثمر
ثمها فقط يعني فلا يحنت باكل ورقها ونحوه لان الثمرة الباردة
الى الذهن فيحنت باكل الثمرة ولو لقطها من تحتها او اكلها
من اقلادها من الشجرة **ومن حلف لا ياكل من هذه البقرة**
حنث باكل شيء منها لا يحنت باكله من لبنها ولاها لا نهما
ليسا من اجزاها **لا يشرب من هذا النهر او حلف لا يشرب**
من هذا البير فاعتز بانامى النهر او من البير وشرب
من حنث لان النهر والبير ليسا بالشراب والشراب
منهما في العادة انما يكون بالاعتزاف اما بيله او بانماخها
فيحل على ما جرت به العادة في الشراب فيحنت بوجوده **لان**
حلف لا يشرب من هذا الا فاعتزف منه وشرب فانه لا
يحنت اذن الكوز الذي للشراب تحقيقه الشراب منه ان يكوى منه
واذا صب منه في اناوشرب منه لم يكن شاربيا **فصل**

ومن حلف لا يدخل دار فلان او حلف لا يركب داره حلف
لا يلبي ثوبه **حنت بما جعله فلان لعبته** من دار و دابة و ثوب
لان دار العبد و دابته و ثوبه ملك لسيده **او بما اجره** فلان
او استاجره فلان لان الدار قضاف الى ساكنها كما قضاف الى
مالكها لقوله سبحانه و تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن و قولا
و قوله في بيوتكن و لان الاضافة للاختصاص و ساكن الدار
يختص بها فكانت اضافتها اليه صحيحة و هي مستعملة في العرف
ولا يحنت بما استعاره اي و لا يحنت بك خوله دار استعار
فلان لان فلانا لا يملك منافع ما استعاره و من حلف لا يدخل
مسكني زيد حنت بما استاجره و معار و معصوب يسكنه
زيد لانه مسكنه لا يملكه الذي لا يسكنه و ان قال ملكه لم يحنت
بمستاجره و من حلف **لا يكلم انسانا حنت بكلام كل انسان**
لان ذلك تكلف في سياق النفي فتعم و لفعله المحلوف عليه
حتى يقول لم تنح او اسكت و بزرجه بكل لفظ في الاصح
لان ذلك كلام فيدخل فيما حلف على علمه لا بداهة في صلاة
صلاها اما ما مضى عليه و من حلف **لا كلمت فلانا** فكاتبه
او اسلمه حنت على الاصح ما لم يتوعد مشافهته لانه اذا ربح
عليه في صلاة كان فيها اما ما للجان فتصح على الجاف فانه
لا يحنت و من حلف **لا بدلت فلانا بكلام** فكلامه حنت
لان تقتضي يمينه ان لا يوجد كلامه لفلان قبل كلام فلان
فاذا تكلم معاه لم يوجد كلامه قبله فلا يحنت و من حلف لا

ملك

125
ملك له لم يحنت بيمينه لان الملك يختص الا عيانا من الاموال
فلدعم اليمين لان اليمين انما يتعين للملك فيما يقبضه من و من
حلف **لا مال له او حلف لا يملك ما لا حنت بالدين** و بما لا غير
زكوي و يفتايع لم يمس من ماله و موصوب من روات
المال ما تناوله الناس عادة لا طلب الربح ما خروجه من
الميل من يده الى يد و من جانب الى جانب فيعمل ذلك
غير ما تجب فيه الزكاة من النقود و غيرها لان غير
النقود اموال و قال عمر رضي الله تعالى عنه اصبت ارضا
بغير لم اصب مالا قط هو انفسى عندي من و من
حلف **ليضرب فلانا بما يترفع بها و ضرب به بها ضربته واحدة**
بر في يمينه لا يضر به بالمائة كما حلف **لا ان حلف ليضرب**
مائة فجعها و ضرب به بها ضربته واحدة ولو المربها لان الظاهر
من هذا اليمين ان يضر به بالسوط مائة ضربته
ليكره المهر بتكرار الضرب و من حلف **لا يسكن هذه**
الدار او حلف ليخرج من هذه الدار لزمه الخروج بنفسه
واهلها و متاعه المقصود بان اقام فوق زمي يملكه الخروج
فيه عادة و لم يخرج حنت فان لم يجد مسكنا ينتقل اليه
او لم يجد ما ينتقل متاعه او ابت زوجته الخروج معه و لا
يملك اجبارها فخرج و حله لم يحنت و كذا حاكم البلد
اذا حلف ليخرج من هذا البلد و لم يجره لان له ان يخرج
و حله اذا حلف ليخرج من هذا البلد اذا حلف ليخرج من هذه

البلد تنازلت بمينه المخرج بنفسه لهذا الدار يخرج منها
صاحبها في اليوم مرات في العادة فظلم حاله ان لم يرد المخرج
المعتاد وانما اراد الخروج الذي هو لنقله والمخرج من البلد
فلا فذلك **ولا يحث في الحج** اي فيما اذا حلف ليخرجني او ليحطني
من الدار او من البلد وخرج نعم اراد العود **بالعود** لان يمينه على
المخرج وقد خرج وانحلت يمينه بفعل ما حلف على فعله وكل
ذلك **ما لم تكن له ذية او يكي هناك سلب** يقتضي هجران
ما حلف على الرجل من في حث بعوده **والسفر القصير سفر يومين**
من حلف ليسافرنا ويحث به من حلف لا يسافر قال في الفروع
والسفر القصير سفر ويتوجه بحالف ليسافر به وله انقل
الاثر من اقل من يوم يكون سفر الا انه لا تقصر فيه الصلاة وفي
الارشاد ان بقية احكام السفر تجوز فيه **وكذا النوم اليسير**
يعني انه يبرأ من حلف ليلته من يحث به من حلف لا ينام
ومن حلف لا يستخدم فلا نار جلا او امرأة عملة كان او حرا
فخذ من الذي حلف انه لا يستخدم وهو اي الحالف ساكت
حث لان اقراره على خد من استخدام له وله انقل فلان
يستخدم عبده اذا خدم وان لم يامره **ومن حلف لا يباين يملك**
كذا مشق مثلا **وحلف لا ياكل يملك كذا لبنات او اكل خارج بنية**
اي بنية البلد لا يحث **وفعل الوكيل كالمرسل** فمن حلف لا يفعل
كذا فوكيل يمينه يفعل حث لان الفعل يضاف الى من فعل عنده
قال سحانه وثقافه في رؤسكم وتصرى وقال تعا ولا تخلوا

روكم

روكم حتى يبلغ الهدي محله وانما الحالف غيرهم وانما الضيف
فعل الوكيل الى المرسل حث لوجود الحلف عليه وكذا اذا حلف
لا يضرب عبده فضر بامره فانه يحث **تلييه** ان طلق انه
لا يبيع ذلك فباع من يعلم انه يشرع له حث **بار النذر**
وهو لغة الايجاب يقال فلان نذر فلان اي واجب قتله
وهو اي النذر مكروه ولو عبادة لنهيهم على السلام منه
وقال انه لم يات بخيره وانما يستخرج من التحيل متفق عليه
والنهي عن الكراهة لانه لو كان حراما مباح الوافي به
لان ذنهم بار تكاب المحرم اسفه من طاعتهم في وفايه ولو
كان مستحبا لفعله النبي صلى الله عليه وسلم **لا يات بخير** اي
النذر **ولا يرد قسنا ولا عليك به** شيئا محمدنا قاله ابن حامد **ولا**
يصح النذر الا بالقول الدال عليه من مكلف مختار ولو كان المكلف
المختار كافرا **وانواع المنعك مسترة احكامها مختلفة احدها**
النذر المطلق لقوله اي قول من يصح منه عطف اليمين لله على
نذر فيلزم كفارة عينية وهذا قول اكثر اهل العلم كارد
عقبة ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة
النذر اذا لم يسم كفارة عينية رواه ابن ماجه والترمذي
وكذا ان قال علي نذر ان فعلت كذا ثم يفعل في لزوم الكفارة
الشرع **الثاني نذر الحاج وغضب** وهو تعلية بشرط يقصد
المنع من شيء او العمل عليه **كان كلفك** فعلى الحج او العتق او صوم
سنة او مال صدقة او ان اعطيت او ان كان هذا كذا **افعل الحج او**

العتق او صوم سنة او مالي صدقة فيجوز من صدقة من ذلك
بيد الفعل او كفارة عيني اي يبي ان لا يكفر في صورة المنع ويكفر
ويكفر كفارة عيني لانها عيني فيجوز فيها بيدي الله عز وجل
تعالى ولا يضرب قوله على من ذهب من يلزم بذلك او قوله لا يخل
من يري الكفارة ونحوه النوع الثالث من انواع النذر الستة
نذر فعل سباح كقوله الله على ان البس ثوبي او الله على ان اركب
دايتي فيجوز اي يبي ان يلبس او يركب دابته ولا يكفر بيدي
ان لا يفعل شيئا من ذلك ويكفر كفارة بما في النوع الرابع
من انواع النذر الستة نذر شي مكره كطلاق قوله من
اكل ثوم وبصل وترك سنة فليس ان يكفر ليخرج من عهده
النذر ولا يفعل لان ترك المكروه او لم يفعله فلا
كفارة عليه لاندون في بنذره النوع الخامس من انواع النذر
الستة نذر فعل معصية وينعقد على الاصح وهي من
فردات المنهيب ومثل المعصية بقوله كشر الخمر وصوم يوم
العيد ونحوه كصوم يوم حيض او نفاس او ايام التثنية
فيجوز الوقا بهذا النذر لان معصية الله لا تباح بحال في الا
حوال ويكفر من لم يفعل كفارة عيني وينقض الصوم غير
صوم يوم حيض في نذر صوم يوم العيد ولا ايام التثنية
لان عقاد نذره فنقض من القرية ويلغو تعيينه لكونه معصية
كنذر مريض صوم يوم نجا ف عليه فيه ينقض نذره ويحكم بصوم
وكذا الصلاة في ثوب حرير والطلاقة من الحيض والنذر صوم

ليلة

ليلة العيد لا ينقضه ولا كفارة لانها ليست من الصوم النوع
السادس من انواع النذر الستة نذر تبرع كصلاة وصيام
ولو واجبي واقتكاف وصدقة ومع وعبادة
مريض وشهود جنازة بعقد القرب من غير ان يعلق ذلك
بشرط او يعلق ذلك بشرط حصول نعمة يرجوها او دفع نعمة
يخافها كقوله ان شفى الله مريضني او سلم مالي ففعل كذا فلهذا
القسم يجب الوفا به قال في شرح المنتهى بعد سياق عبارة
المتن وعلم مما تقدم ان نذر الشر ينقض ثلاثة احدها
اذا كان في مقابلة نعمة استحلها ونعمة استند فيها كقوله ان
شفى الله مريضني فانه على صوم لشره قال في المبدع وكذا ان
لم يكن كذلك كطلوع الشمس وقد وم الحاج قال في المستوعب
قال الشيخ تقي الدين فيمن قال ان فلهم فلان اصوم كذا او
نذر يجب الوفا به مع الفدية ولا اعلم فيه نزاعا انتهى
باختصار الثاني التزام طاعة من غير شرط كقوله
ابتداء لله على صوم شهر فيلزم الوفا به في قوله اكثر
اهل العلم النوع الثالث نذر طاعة لا اصل لها في الوجوه
كالاقتكاف وعبادة الموحى فيلزم الوفا به عند عامة
اهل العلم لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطع الله
فليطعم رواه البخاري انتهى باختصار تبينه يجوز
اخراج ما نذره من الصدقة وفعل ما نذره من الطاعة
قبل وجود الشرط المتعلق عليه لوجود سببه وهو النذر

كفارة اليمين **فائدة** قال الشيخ النذر للقبول اول
 صحاب القبور كالنذر لابراهيم الخليل عليه السلام والشيخ
 فلان نذر معصية لا يجوز الوفا به وان قصدت بما نذره
 من ذلك على من يستحقه من الفجار والصالحين كان خيرا له
 عند الله وانفع وقال من نذر اسراج بيرا ومغبرة او جبل
 او شجرة او نذر له اولسكانه او المضافين الى ذلك المكان
 لم يجر ولا يجوز الوفا به اجلاء ومصر في المصالح ما لم يضر
 ربه ومن الحكي صرنا الى نظيره في المشروع وفي لزوم
 الكفارة خلافا انتهى **فصل** ومن نذر صوم شهر
 معين كشعبان **لزمه صومه متتابعا** فان افطر لغير عذر
 حرم عليه الافطار **ولزمه استيناف الصوم مع كفارة**
يعني لغوات المحل وان صام قبل مجي الشهر المعين لم يجزه
 كما لو صام شعبانا عن رمضان الذي بعده وان افطر منه
 يوما فاكثر **لعذر ربي** على ما مضى من صيامه **وكيف لغوات**
التابع ولو نذر شهرا اي صوم شهرا مطلقا يعني لم يفل
 شهر كذا **لزمه التابع** او نذر صوما متتابعا غير متعبد
 بزمن **لزمه التابع** في صومه فان افطر لغير عذر **لزمه**
استينافه اي استيناف الصوم من اوله **بلد كفارة** لا يفعل
 المنذور وان افطر **لعذر خير ربي** استينافه اي الصوم
 ولا شيء عليه اي لكفارة عليه **وتبيي البناء** وكيف لغوات التابع
 كفارة يمين وان نذر صلاة **فكفان** قايما لقادر **ولم ينفذ**

صلاة جالسا ان يصليها قايما لا نراحي بافضل مما نذره
كتاب القضاء والفتيا الفيتا تبين الحكم الشرعي
 ولا يلزم جواب ما لم يقع ولما لا يحتمل سائل ولما لا يقع فيه
 والقضاء بتيسير الحكم ولا لزوم به وفعل الخصومات **وهي**
فرض كفاية لانه امر الناس لا يستقيم به ونذره كما نواجيا
 كالامانة والجهاد **فيجب على الامام ان ينصب اوليهم**
 بكسر الهمزة احد الائمة السبعة اولها الهند الثاني
 النجاشي الثالث مصر الرابع بابل الخامس الروم والشم
 السادس ملاد الترك السابع الصين كذا رايته بخط
 سيدي الشيخ عبد الباقي المنبلي **قاضيا** لان الامام لا
 يمكن ان يتولى الخصومات والنظر فيها في جميع البلدان
 والخصومات بين الناس فوجب ان يوتب في كل اقليم من
 يتولى فصل الخصومات لئلا يتوقف ذلك على السفر
 الى الامام فتضيع الخصوض في السفر الى الامام في المشقة
 وكلفة النفقة **وعلى الامام ايضا ان يختار لذلك** اي لنصب
 القضاء **فضل من يجد علما وورا** اي في العلم والورع
 لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح لهم
 فيختار افضلهم علما لانه انما يمكنه القضاء بين المترافعين مع
 العلم لان القضاء لشئ فرع على العلم والا فضل اولي من
 الفضول لانه ائمت واملى وكذا كل مكان ورعة اكثر كان
 سلوك النفس فيما يحكم به اعظم وكان من ترك التمرير الى اليل

في جانب امجد **ويا مروه** عند ولايته **بالفتوى** لانا الفتوى
راية النبي **ويا مروه** ايض **بمخري العدل** اعطا
الحق لستحقة من غير ميل وهذا هو المقصود من القضا
ويا مروه ان يستخلف في كل ناحية من نواحي علمه افضل من
يجد لهم **وتنصح ولاية القضاء** **الا مارة** كما مروجها
ووكيل ببيت المال **منجزة** كوكلتك الحكم الان **ومعلمة**
بشرط كما مات فلان القاضي فمك وليت فلانا عوضه
وان مات امير جيشه كذا افلاذ نعوذ من فوات التعيين المولى
باسم **وشرط الصحة التولية** كونها من امام او نائبه فيه
اي في القضاء ولاية القضاء من المصالح العامة لا تجوز الا
من جهة الامام كعقل الذمة ولان الامام صاحب الامر
والنهي وهو واجب الطاعة وسموع الكلمة وان يعف الامام
او نائبه في القضاء ان المولى صالح للقضا لان الاصل العلم
فلا تجوز تولية مع العلم بصلاحية **ويشترط الصحة** تولية
القضا ايض **ان يعين له ما يولي فيه الحكم من عمل** وهو ملحق
بلاننا وقرعة منقرقة كالعراق ونواحيه **وبلد حكمه** والتا
هذه ليعلم محل ولايته فيحكم فيه ولا يحكم في غيره ومشا
فرته بها او مكاتبته واشهاد عدلي عليها واستفانها
اذا كان ببلد الامام من البلد الذي ولي فيه خمسة ايام
فما دونها لعدا المولى بكسر اللام **والفاظ التولية**
الصريح **سبعة** الاول **وليتك** الحكم الثاني ما اشار اليه

بقوله

بقوله **او قل** **تكم** اي الحكم **والثالث** **فوضت** اليك الحكم والرابع
ما اشار اليه بقوله **او رددت** اليك الحكم والخامس ما اشار اليه
بقوله **او جعلت اليك الحكم** والسادس ما اشار اليه بقوله
او استخلفتك في الحكم والسابع ما اشار اليه بقوله **او استخلفتك**
في الحكم فاذا وجد احد هذه الالفاظ السبعة وقبل مواعظ
في المجلس او غايب عن المجلس او شرع الغائب في العمل
لفقده **والكناية** من الفاظ التولية نحو **اعتمدت عليك**
ارعوت عليك او **وكلت** او **استخلفتك** **اليك**
لا تنعتك **الولاية** بها اي بالفاظ الكناية **الا بقرينة** نحو
فاحكم او **فتول** **ما عولت عليك فيه** لان هذه الالفاظ
يحمل التولية وغيرها من كونها ياخذ برأيه وغير ذلك
فلا تنصرف الى التولية الا بقرينة تنفي الاحتمال **فصل**
وتفصيل ولاية الحكم العامة وهي التي لم تخص بمجال
دونها حال النظر في اشياء والالزام بها وهي **فصل**
المختصة **ما اخذ الحق** مني يجب عليه **ودفعه المستحق**
والنظر في مال اليتيم الذي لم يقيم له وصي **ومال المحزون**
ومال السفير **ومال الغائب** ما لم يكن له وكيل **والنخب**
لصغير **وفلس** **والنظر في الدوافع** التي في عمله **لتجرب**
على شرطها **والنظر في مصالح عمله** واقبته ونفقه الوصايا
وتربح من دولي لها من النساء يتصفح حال شهوده
وامنايه واقامته واقامة جمعة وعيسا لم

يخصا بامام وجيا خراج وزكاة ما لم يخصا بعامل **ولا يستفيد**
الاحتساب على الباعة والمشتريين ولا الزامهم بالشريع
وله طلب من ق من بليت المال لنفسه وامنايم وخلفايم حتى
مع عدم حاجة واذا ولده في محل خاص **لا يتفك حكمه في غير**
محل عمله فاذا اذنت له امراة في تزويجها وهي في عمله فلم
يزوجها حتى خرجت من عمله لم يصح **فصل ويشترط**
في القاضي عشر خصال الاولى والثانية **كونه بالغ**
عاقلا لان غير البالغ والعامل تحت ولايته غيره فلا يكون
وليا على غيره الثالث **كونه ذكرا** لان القاضي يحضر محافل
الحضرة والرجال ويحتاج فيه الى كمال الراي وتعام العقل
والفطنة والمرأة ناقصة العقل ضعيفة الراي ليست
اهلا للحضرة في محافل الرجال ولا تقبل شهادتها
ولو كان معها الف امراة ما لم يكن معها رجل الرابعة **كونه**
حرا لان غير كامل الحرية منقوص بما فيه من الرق شغل
بحقوق سيده فلم يكن اهلا للقضا كالملة الخامسة **كونه**
مسلم لان الاسلام شرط العدالة فاولي ان يكون شرطا
للقضا السادسة **كونه عدا** ولو تباين قلنا فلا يجوز
تولية الفاسق ولا من فيه نقص يمنع قبول شهادته
السابعة **كونه سمعا** لان الاصم لا يسمع كلام الخصم
الثامنة **كونه بصيرا** لان الاعمي لا يعرف المدعي من المدي
عليه ولا يعرف المقر من المقر له التاسعة **كونه متكلما** لان
الاخرى

الاخرى لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته
العاشرة **يجتهد** قال في العزوع اجماعا ذكره ابني حزم وافهم
اجمعوا انه لا يحل لحاكم ولا مفت تغليب رجل فلا يحكم ولا يفتي
الا بقوله وفي الافصاح ان الاجماع انعقد على تغليب كل من
الملاهب الاربعة وان الحق لا يخرج عنهم ولو كان اجتهاده
في ملاهب امامه للضرورة واختاره في الترغيب واختار
في الافصاح والرعاية او مقلدا قال في الانصاف قلت عليه
العمل من مدة طويلة والاعتطلت احكام الناس انتهى
وبراي الفاظ امامه ومتاخرها وبقيل كبار من هه في ذلك
ويحكم به **فلرحكم** بتشديد الكاف **اثنان** فالكثر بينهما **اختصا**
صالحا للقضي يعني منتصفا بصل حيث للقضا في حكم بينهما
تفك حكمه في كل ما يتفك فيه حكمه ولده الامام او نائبه
لكن لكل من المتحاكين الرجوع عن تحكيمه قبل شر وعنه الحكم
لان ذلك يكوزم حكمه الا برضى الخصم في اشر رجوع الموكل
عن التوكيل قبل التصرف فيما وكل فيه **وحكمه يرفع حكمه**
الخلاف فلا يحل لاحد نقضه حيث اصاب الحق وقال
الشيخ لا تشترط العشر صفات فيمن يحكم الخصيمان
فصل ويسى كون الحاكم قريبا بلدا عنف وهو
ضد الرفق وذلك لئلا يطمع فيه الظالم **لينا بلا ضعف**
لئلا يهايه صاحب الحق **جليما** لئلا يغضى من كلام الخصم
فيمنع ذلك من الحكم بينهم **تانيا** اسم فاعل من الثاني وهو



ضد العجلة لئلا تؤدي عجلة الى ما لا ينبغي **تفطنا** للثلا
يحدث من بعض الخصوم لغة قال في شرح المقنع عالم بلغات
اهل ولايته **عنفنا** وهو الذي يكف نفسه عن المحرم لانه
لا يطمع في ميله باطباعه **بغير باحكام الحكم** قبله لقول
علي رضي الله تعالى عنه وعن بقية الصحابة عنهم لا
يلبغ للقاضي ان يكون قاضيا حتى تكون فيه خمس خصال
عفيف حليم عالم بما كان قبله ليستشير ذوي الالباب
لا يخاف في الله لومة لائم **ويجب عليه** اي على القاضي
العدل بين الخصمين في المحظرة ونظره ومجلسه والعدل
عليه الا اذا سلم احدهما فيرد عليه ولا ينتظر سلام
الثاني **الدالمسلم** اذا اتخاض مع الكافر فيقتل المسلم
اي في الدخول على القاضي **ويرفع جلوسا** اي في الجلوس
الحديث لمدة الاسلام قال الله تعالى افمن كان مؤمنا
كمن كان فاستقلا يستوون **ويجب عليه** اي على القاضي
اخذ الرشوة بتثليث الراو كذا هدية **ويجب ان يسار**
حد الخصم اي او **ضيفه** دون الاخر او يلتزم حجة
لما في ذلك من الاعانة على خصمه وكسر قلبه **او يقوم**
له دون الاخر ويعلم كيف يدعي الا ان يترك ما يلزمه
ذكره كشرط عقد وسبب ونحوه فله ان يسأله عنه لانه
لا ضرر على صاحبه في ذلك **ويجب عليه الحكم** وهو غضبان
كثيرا لانه ربما حمله الغضب على الجور في الحكم او يقضي

وهو

وهو حاقن او في شدة جوع او عطش او هو ملل او كسل
او نفاس او سرد موت او حر من غير ذلك كله يشغل الفكر
الذي يتوصل به الى اصابة الحق في الغالب ويمنع حضور القلب
فهو في معنى الغضب المنصوص عليه فيجري به **فان**
خالف وحكم في حاله لا يحل له الحكم فيها كالحكم وهو غضبان
وهو ذلك **مع ان اصاب الحق** ذكره القاضي والمجرب وكان
للنبي صلى الله عليه وسلم القضاء مع ذلك **ويجب عليه ان يحكم**
بالجبر لما فيه من الوعيد الشديد **او يحكم** وهو متردد في حكم
الله تعالى الواقعة **فان خالف وحكم** لم يصح حكمه ولو اصاب
بالحكم **الحق ويوصي القاضي** وجوبا بالوكلاء والاعوان
الذين يباب بالرفق بالخصوم وقلة السمع لانه في ضد ذلك
ضرر بالناس فيجب عليه ان يوصيهم بما ينول به الضرر
عن الناس **ويجهد القاضي ان يكونوا شيوخا او كهولا** من
اهل الدين والعفة والصيانة لانه كونهم كذلك اقل شر
فات الشباب شعبة من الجنون ولان الحاكم قايمة النساء
وفي اجتماع الشباب بهيضة عظيمة **ويباح له** اي للقاضي
قال في المبدع والاشهر انه **يسأل** ان يتخذ كتابا
لان الحاكم كثيرا اشتغاله ونظره في امر الناس فلا يمكنه
ان يتولى الكتابة بنفسه وان امكنه الكتابة بنفسه جاز له
اتخاذ الكاتب والاستئابة في الكتابة او ان يتولى بنفسه
ليكتب الوقايع ويشرط كونه اي الكاتب مسلما مكافعا له لا

ويسري كونه حافظا لما لا بد في ذلك امانة على امره
وكونه حرا للشيخ من الخلاف وكونه جديدا لكونه اكل كونه
عارفا قال في الكافي لا بد ان لم يكن عارفا لنفسه ما يكتب بحوله
باب طريق الحكم وصفت طريق كل شيء ما يتوصل به الى ذلك
الشيء والحكم فضل الخصومات اذا حضر عند الحكم خصمات
فله ان يسكت حتى يتدبر اي حتى تكون البداية بالظلم من
جهتها وله ان يقول ايها المدعي لان سؤالي عن المدعي منهما
لا تخصيص فيه لواحد منهما فيجوز لذلك فان الذي احدهما
اي احد الخصمين اشترط كونه الدعوى معلومة اي كونه
الدعوى بشي معلوم لان المدعي عليه اذا اعترف بما ادعى
به عليه وطلب المدعي الترامد به وجب على الحاكم التوامد والا
لزام بالجهول لا يصح فلذلك اعتبر كونه معلومة الا في
وصية بجهول واقرار وخلع على بجهول ويشترط كونها
منفكة فلا تصح على ان ان قتل او سرق من عشرين
سنة وسنة دونها او الدعوى ثبتت ان لا يمكن كونه
من ثم ان كانت الدعوى بدعي اشترط كونه اي الذي قال
قال في الترمذي الصحيح شتمت فثبت اصل الحق للزوم
في المستقبل كدعوى تدبير انتهي وان كانت الدعوى بدعي
كفسي ونحوها اشترط حضورها المجلس الحكم تعيينها
شارة لا تنافي اليه تعيينها فان كانت العي المدعي بها
غائبة عن البلد او كانت تالفة او في الكثرة وصرف المدعي

كصفات

كصفات السلم وذلك بان يستقصي في الدعوى ما يشترط
ذكره في السلم فاذا اتهم المدعي دعواه محررة فان اقر خصمه
بما ادعاه عليه واعترف بسبب الحق ثم ادعى الهبة لم يثبت
لقوله بل يخلف المدعي على نفي ما ادعاه المدعي عليه من الا
بر او الادى ويلزمه بالحق الا ان يقيم المدعي عليه بينة ببراهنه
فيصره فالحاكم من طلب المدعي عليه قال في الرضا ع فانه قال
لي بينة بالوفاء او الا بر او قاله بعد بترت الحق بينة او اقرار
اهل ثلاثة ايام والمدعي ملزم بمتنها حتى يقيمها فان
عجز خلف المدعي بقا حتر وانما انكر الخصم ان يثبت بان قال المدعي
عليه قرضا او شتما عن مسمى ما اقرضني او قال المدعي عليه
شتما ما باعني او قال لاحق له على صبح الجواب فيقول الحاكم للمدعي
عليه هل لك بينة بالذي ادعى عليه فان قال نعم لي عليه بينة
قال له ان شئت فاحضرها اي احضر بينتك فاذا احضرها
المدعي بين يدي الحاكم وشهدت عنه سمعها وحرم عليه
تدبيرها وفي الرعاية ان طوى الصلح اخر الحكم وفي الفصول
حينئذ امرها بالصلح ويؤخر فان ابا حكم وفي المفتي
ويقول له قد شهد عليك فان كان قادح فبينته عندي
يعني يستحب ذكره غير صاحب المغني وذكره في المن
هب والمستوعب فيما اذا ارباب فيهما ويكره ان تارها
وطلب لثما فصل ويعتبر في البينة العلة

ظاهر قاله الشافعي والافناع **وكذا باطنا** قوله تعالى شهدوا
 ذؤيب عدل منكم ولو لم يطع فيها خصم فلدين من العلم بها
 ولو قيل ان الاصل في المسلمي العدالة قال الزركشي لان
 الغالب الخوج عنها وقال الشيخ ومن قال الاصل في الانسان
 العدالة فقد اخطا وانما الاصل فيه الظلم والجور لقوله تعالى
 انه كان ظلوما جهولا انتهى ولا تشتربا باطنا في عقله
 كالحاكم **ان يعمل بعلمه فيما اقر به في مجلس حكم** ولو لم يسمع
 غيره لانه اذا جاز الحكم بشهادة غيره فبسماعه هو اولى
 ولانه لو لم يعمل بما اقر به منه افضى ذلك الى ضياع
 الحقوق لانه قد يقر عنه ولا يحضره احد من الشهود
 فاذا لم يحكم بضماع حتى المقتله **ويعمل بعلمه في عدالة البيعة**
ونسقمها لان التهمة لا تلحقه في ذلك لان صفات الشهود
 معني طاولا يحكم بعلمه في غير ما ذكر ولو في غير حد فان
 ارتاب الحاكم من ما يمي البيعة فلا بد من التزكية الى البيعة
 فان طلب المدعي من الحاكم ان يجلسي غريمه حتى ياتي بمس
 يركي بيعة اجابه اى اجاب المدعي لما سال واستظهر ثلاثة
 ايام فاذا اتى المدعي عليه بالزكية اعتبر معرفتهم لمن
 يركونه بالصحة والمعاملة والجوار ويكفي في تزكية الشا
 هدا عدلان يقول كل واحد منهما الشهادة انه عدل وليست
 جرح مقدمة ومن ثبتت عدالة مرة لزمت البحت عنهما طول

المد

لما بين الاخبار والمعلق على شرط مستقبل من التاني ويستثنى من
 ذلك صوره اشار اليها بقوله **الا انه قال له علي كذا اذا جاء**
وقت كذا فيلزمه في الحال لانه قد يد بالاقرب فعمل به وقوله
 اذا جاء راس الشهود يحتمل ان اراد الحكم فلا يبطل الاقرار باسم
 محتمل **فان فسر** اى فسر قوله اذا جاء وقت كذا باجل او وصية
 قبل ذلك منه **بهم** لانه لا يعلم من يحتمل لفظه ومن اد
 على علمه يد ينار فقال انه شهد زيد فهو صادق لمن يكي مقرر
 لان ذلك وعلا بالتصدق يق على الشهادة لا تصدق في الاصح
فصل فيما اذا وصل باقراره ما يغيره ومن ذلك اذا قال
 انسان عن اخيه **علي من ثمن خمر الف لم يلزمه شيء** لانه اقر بشئ
 خمر وقدره بالف فلا يلزمه لان ثمن الخمر لا يجبر ان قال له علي
الف من ثمن خمر او له علي الف من ثمن مبيع لم يقبضه لزمه
 الالف لان ما يذكركه بعد قوله له علي الف رفع الجميع ما اقر به
 فلا يقبل كاستثنا الكل **ويصح استثنا النصف** فاقول من النصف
فيلزمه اى يلزم الا ان المقرر لثان عشرة في قوله
 له علي عشرة **الا ستة ويلزم خمسة** في قوله ليس لك عشرة **والخمس**
 قال في المنقضى ويشترط لصحة الاستثنا ما اشار اليه بقوله
 بشرط **الا يسكت المستثنى** بين ذكره المستثنى والمستثنى
 من اى زمانا **يكنه الكلام فيه** وان لا ياتي بينهما بكلام اجنبي
 ويشترط لصحة الاستثنا ايضا **ان يكون المستثنى من المجلس**
والنوع اى من جنس المستثنى منه لانه الاستثنا خارج بعض



ما يتناول اللفظ بموضوعه وغير ذلك لا يتناول اللفظ لانه
ليس بموضوع له **فله على هؤلاء العبيد الا واحدا**
فاستثناه **صحيح** لانه ما تناوله اللفظ بموضوعه **ولزم**
ويرجع في تعين المستثنى لانه الحكم بقوله وهو علم مراده فانه
ما تواتر او قتلوا او غصبوا الا واحدا فقال هو المستثنى قبل ذلك
منه بيمينه ولا يصح الاستثناء من غير الجنس ولو كان عينا من
فضة او فضة من مئة او فلو سامي مئة او فضة ولا من غير
النوع الذي اقرب **واذا قال له على مائة درهم الا دينار**
او الا ثوبا **لزمه المائة** وان قال له **هذه الدار الا هذه البيت**
قبل من ذلك حيث لا يثبت بما يخالف ذلك **ولو كان البيت**
اكثرها اي اكثر الدار لان قال الا ثلثها ونحوه كما لو قال
الا ثلثه ارباعها لان المقرب شائع وهو اكثر من النصف
فوجب ان لا يقبل **وان قال له الدار ثلثاها او قال له الدار عشرين**
او قال له الدار هبة على الثاني وهو قول ثلثاها او قوله
عارية او قوله هبة الذي هو بدل من الثاني ولا يكون اوقاف
لدار لانه رفع باخر كلامه ما دخل في اوله وهو بدل اشتغال
لان الاول مشتمل على الثاني بقوله له الدار اقرار بالملك
وقوله هبة بدل اشتغال من الملك فقله بدل من الملك
بعض ما اشتمل عليه وهو الهبة وكان قد قال له ثلث الدار
هبة ويعتبر شرط هبة قال في المنتهى **فصل في ما**
شئنا او وسهبه او اعتق عبدا ثم اقرب اي بما باعه او وسهبه او
اعتق

اعتقه **لغيره لم يقبل** قوله على المشتري ولا على الموهوب
له وعلى العبد الذي اعتقه لانه اقر على غيره ولا يفسخ البيع
ولا الهبة ولا يبطل العتق **وبغيره** يعني وتلزمه غرامته
للمنفق له لان قوته عليه بالبيع او الهبة او العتق **وان قال شخصي**
غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو ولزمه دفعه
الى زيد لا قراره له به ولم يقبل رجوعه عن اقراره به لاول
لان الحق لادمي وبغيره قيمته لعمرو لانه حال بينه وبين ملكه
لا قراره به لغيره فله لزمه ضمانه كما لو اقلعه ولانه اضرب
عنه الاول واثبت للثاني فلا يقبل اضربه بالنسبة الى الاول لانه
انكار بعد اقراره ويقبل بالنسبة الى الثاني لانه لا ما دفع
له فاذا اعتذر تسليم اليه من اجل تعلق حق الاول به تعي
دفع القيمة اليه او قال **ملكه لعمرو وغصبت من زيد فهو**
لزيم لا قراره له باليد وبغيره قيمته لعمرو لا قراره له
بالمالك له وجود الخيلولة بالقرار باليد لزيد وان قال
غصبت من زيد وملكه لعمرو **فهو لزيد** لانه قد اقر بالغصب
منه ولا يغرم لعمرو شيئا لانه انما شهد به بالملك اشبه
ما لو شهد له بماله في يده غيره وان قال غصبت من لعمرو
لزمه تعيينه ويخلف للاخروا ان قال لا اعلم فصد قاه
انترع من يده وكانا خصيمين فيه وان كذبا به خلف لهما مينا
واحد **ومن خلف ابينا ومياتين فادعي شخص مائة**
دينار فصدقه احد هما اي احد الابنين وانكر الابن الاخر

الا بنى **المق** **نفسه** اي نصف المائة المدعى بها انما يدعى على
الميت لانه مقر على ابيه بدعي ولا يلزم اكثر من نصف دين ابيه
ولانه مقر على نفسه واخيه فلا يقبل اقراره على اخيه ويقبل على
نفسه **الا ان يكون المقربا** **لدي** **علا** **ويشهد** **لرب الدين**
بالمائة **ويحلف** **مع المدعى** اي ربه الذي **ياخذ** **ها** اي ياخذ
المائة التي شهد له بها احد الانبياء **وتكون** **المائة** **الباقية** **بين**
الدينين وانما يلزم المقربا الذي نصف المائة لانه يرد نصف
التركة فيلزمه نصف الدين لانه بقدر ميراثه ولو لم يرد جميع
الدين لكونه ضامنا لاهله لا تقبل شهادته على اخيه لكونه
يدفع بشهادته عن نفسه ضارا **باب** **الاقرار** **بالمجهول**
بضم الميم الاولى وفتح الثانية وهو ما احتل امرئ على السوء
اذا قال له على شي اوله كذا او كذا **اوله** **شي شي** **اوله** **كذا** **كذا**
صح الاقرار **وقيل له** اي وقال له الحاكم **فسره** لانه يلزم تفسيره
لانه الحكم بالمجهول لا يصح **فان** **في** **التفسير** **حيث** **يفسر** **لان**
التفسير حق عليه فاذا امتنع منه حبس عليه كالمالك **ويقبل**
منه **تفسيره** **مجد** **قد** **ف** **عليه** **للمق** **له** **وبحق** **شفعة** **وباق** **قل** **محمول**
لانه الشيء لا يمتنع بحسنة ورد سلام وتسميت عاتق
وعيادة مريض واجابة دعوة ومحوذ لك ولا يغير محمول
كفخرجون وجبة برا وشعير او نواة **فان** **ما** **ما** **ما** **ما**
بالمجهول **قبل** **التفسير** **لم** **يواخذ** **وار** **ش** **بشي** **ولو** **خلف** **تركة**
قاله في المنتهى وفي الفروع وان مات ولم يفسر فوارثه كهلون
تركة

١٢٢
تركة تركه وحزم به في الاقناع **ومن** **قال** **من** **ان** **له** **علي**
مال **عظيم** **او** **قال** **مال** **خطير** **او** **قال** **مال** **كثير** **او** **قال** **مال** **الحليل**
او **قال** **مال** **نفيس** **او** **مال** **عزيز** **او** **را** **د** **عند** **الله** **بان** **قال**
عظيم عند الله وخطير عند الله او نفيس عند الله وعزيز
عند الله او قال عندي **قبل** **تفسيره** **باق** **قل** **محمول** **لان** **العظيم**
والخطير **والكثير** **والحليل** **والنفيس** **والعزيز** **لا** **احد** **له** **في**
الشرح ولا في اللغة ولا في العرف ويختلف الناس فيه فمنهم
من يعظم القليل ومنهم من يعظم الكثير فلم يثبت في ذلك
حد يرجع الى تفسيره ولا يملك ما مال الا وهو عظيم كبير
جليل نفيس فيقبل تفسيره باقل محمول لذلك **وله** **علي**
درهم **كثير** **قبل** **ثلاثة** **فاكثر** **من** **الدرهم** **وكذا** **لو** **قال**
درهم **عظيمة** **او** **وافرة** **لان** **الكثيرة** **والعظيمة** **والوافرة**
لا **احد** **لهما** **في** **الشرح** **ولا** **في** **اللغة** **ولا** **في** **العرف** **وتختلف**
احوال **لثلاثة** **الترهات** **وهي** **ما** **اقل** **مما** **فوقها** **لان** **الثلا**
ثة **اقل** **لجميع** **وهو** **البيعي** **وله** **كن** **كذا** **درهم** **بالرفع** **او**
بالنصب **لزم** **درهم** **امام** **الرفع** **فلا** **تأخذ** **درهم** **عند**
التكرير **شي** **وهو** **درهم** **فيجعل** **الدرهم** **والنكرير** **لثا**
ل **لا** **يقتضي** **الزيادة** **لانه** **قال** **شي** **شي** **درهم** **او** **شيئان**
هو **درهم** **لانه** **ذكر** **شيئين** **ثم** **ابدا** **منهما** **درهم** **وامام**
النصب **فانه** **يتميز** **لما** **قبله** **والتميز** **مفسر** **وقال** **بعض**
الحجاة **هو** **منسوب** **على** **القطع** **كانه** **قطع** **ما** **ابتدا** **به**

واقرب درهم وان قابا الجراي جرد درهم او وقف عليه **لزم**
بعض درهم وليس **لزم** لان الدرهم مخفوض بالاضافة فيكونه
المعنى على بعض درهم وان اكرر يحتمل انه اضاف جرا الى جبر
ثم اضاف الجرا الى خير الى الدرهم وان قال عن انسان له علي
الف درهم او قال له **علي الف ودينار** او قال له **علي الف وثوب**
او قال **الف وفسهما** او **الف وعبدا** او **الف ومدا** او **الف وثنا**
حتى يقال له درهم **والف** او **دينار** او **الف** او **ثوب** او **الف** او
له **الف** او **دينار** او **كانه الملبس** في جميع هذه الصور من جنس
المعنى الذي ذكره لان العرب تكفي بتفسير واحد للمثلين
عن الاخرى قال الله تبارك وتعالى لبشوا في كهفهم ثلاث
ماية سنين وارزادوا وتسعوا معلوم انه تبارك وتعالى
اراد تسع سنين فاكفي به سكرها في الاول **فصل**
ان اقال انسان عن اخر له **علي ما بي درهم وعشرة لزم**
له ثمانية اي ثمانية دراهم لان ذلك ما بينهما وكذا اذا
عرفها بان قال ما بي الدرهم والعشرة وان قال له علي **درهم**
الى عشرة لزم تسعة لانه جعل العشرة غاية وابتدأ الغاية
يدخل بخلاف ابتداء الغاية قال الله تعالى واتموا الصيام الى الليل
او قال له علي ما بي **درهم الى عشرة لزم تسعة** كما تقدم
من ان انتهاء الغاية لا يدخل وان اراد بمجموع الاعداد لزم له
خمسة وخمسون ومن قال من غيره له علي **درهم قبله وبعده**
درهم او قال له علي **درهم ودرهم ودرهم لزم ثلاثة** دراهم

وكذا

122
وكذا يلزم ثلاثة دراهم اذا قال له عندي **درهم درهم درهم**
فان اراد بقوله درهم درهم درهم التاكيد فعلى من اراد
اي قبل منه ذلك وان قال له علي **درهم بل دينار لزم** ما
لان الثاني غير الاول وكلهما مقربان والاضراب لا يصح لانه
رجوع عن اقرار بحق ادمي وله **درهم في دينار لزم**
درهم فان ارادت العطف اي اردت درهما ودينارا
او قال اردت **معنى مع** اي درهما مع دينار **لزم** ما اي
لزم الدرهم والدينار **معنى** قال عن انسان له علي **درهم**
في عشرة ولم يرد شيئا بل اطلق لفظه **لزم درهم** لان اقرار
بالدرهم وجعل العشرة محلا له فلا يلزم سواء ما لم
بخالفه عرف او عرف البلد التي بها المقر **فيلزم مقتضاه**
اي مقتضا عرف تلك البلد في الاصح او ما لم **يرد الحساب**
ولو كان **جاره** اي بالحساب في الاصح **فيلزم عشرة**
اي عشرة دراهم مضروب الدرهم في عشرة لان ذلك
هو المصطلح عليه عند الحساب **او لم يرد الجميع** بان يرد
درهما مع عشرة لان كثيرا من العوام يريدون بهذا اللفظ
هذا المعنى ولو كانا حاسبين في الاصح **فيلزم احد عشر**
درهما ومن قال عن انسان له عندي **تمري في جراب اوله**
عندي **سكيني في جراب اوله** عندي **ثوب في منديل اوله**
عندي **عبد علي عمامة** او **دابة عليا** اسرج او فصح في خاتم
او جراب فيه تم او قراب فيه سيف او منديل فيه ثوب او سرج

على دابة او عمارة على عبده او نيت في شقا ونحوه **ليس اقرار**
بالثاني والحاصل من ذلك ان من اقر بشي وجعله مضروفا
كقوله عندي تمر في جراب او جعله ضرا فاقوله عندي جراب
فيه تمر لا يكون مقرا بالثاني منه في الاصح لانها شيان
متغايران واقراره لم يتناول الثاني وانما جعله ضرا او مضروفا
وليلزم من ذلك ان يكون الطرف والمضرووف للمقر والغير
ومع الاحتمال لا يكون مقرا بهما لان الاقرار لا يثبت الا مع
التحقيق وان قال له عندي **خاتم فيه فصي** او قال له عندي
سيف بقراب فهو اقرار بهما والفرق بين هذه الصورة
وبين قوله له عندي جراب فيه تمر ونحو ذلك ان النص
جزء من اجزائ الخاتم فيكون مقرا بهما كما لو قال له عندي ثوب
فيه علم فاما الجواب ونحوه فانه غير الذي هو فيه واقراره
اي اقرار الانسان **بشجرة ليس اقرار** بارضها فيتفرغ
على هذا انه لا يملك غرس مكانها **لونه هبت** ولداجرة
على ربهما ما بقيت قال في الفروع وليس لرب الارض قلعها
وتمت نهال المقوله وفي الانتصار احتمال كالبيع قال احمد
فيمن اقر له بها فهي له باصلها فيحتمل انه اراد بارضها ويحتمل
لا وعلى الوجهين يخرج هل له اعادة غيرها والثاني
اختاره ابو اسحق قال ابو الوفاء والبيع مثله كذا قال رواية
مهناري له بارضها فان مات او سقطت لم تكن له موضعها
انتهى كلامه وصرح في المنتهى والاقناع بما في المتن ومن قال عني

انسان

انسان له علي درهم او دينار او له عندي عبدا واملة
يلزمه احد هما ويعينه يعني يلزمه تعيينه كسائر المجردة **خا**
قوله نسسا الله ثقا حسي الخاتمة اذا اتفقا على صدور عقد
والدعي احد هما فسادا وادعي الاخر صحة فالقول قول
مدعي الصحة بيمينه وان الدعي شيئا بيمينه غيرهما كما لو
شهدت بيمينهما بالسوية اي لكل واحد نصفه فاقرا المدعي عليه
لا حد هما اي لا حد المدعي بيمينه بنصفه فالمقر به بيمينهما بالسوية
ومن قال بمرضي موته هذا الالف لقطر فيصده قوا به اي بالا
لف والاحمال انه لا مال له غيره اي غير المقر به لزم الورثة الصد
قه بجميعه اي جميع الالف ولو كذبوه ويحكم باسلام من اقر ولو
كان المقر ميمنا او اقر قبيل موته بشهادة ان لا اله الا الله
واه محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلي من اقر
بها مخلصا في حياته وعند مماته واجعل اللهم هذا المختصر
خالصا مخلصا من الرضا والسمعة لوجهك الكريم وسببا
للقبول لك بك بجنات النعيم وصلى الله وسلم وشرف وعظم
على اشرف العالم وسيد بني ادم وصلى الله وسلم على سائر
اي باقي اخوانه من النبيين والمرسلين وعلى الكل منهم
ومحبهم اجمعين يا ارحم الراحمين وصلى وسلم على اهل طاعتك
اجمعين يا اهل السموات واهل الارضين والحمد لله
الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
فلله الحمد حتى يوفى وليه الحمد على كل حال ذو الجلال والا

او بعد وفاته مع

كرام والله اعلم بالصواب وعند علم الكتاب وهذا اخر ما
 ليس جمع من شرح هذا الكتاب جعله الله خالصا لوجه الكريم
 وسبيل الفوز لا يد في جنات النعيم ولطف بمن نظر فيه بعين الا
 عتبار واصلي ما حباه العلم وغاب عن الافكار وصلى الله وسلم
 على اشرف العالم وقامع كل ظالم وسيد ولد ادم وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين وعلى الكل وصحبه اجمعين قال مولانا
 سامع الله تعالى الشيخ عبد القادر ابن عمرا بن محمد ابن نقيب
 فرغت من تلييض ابيته الاربعة اثنا في شهر ربيع الثاني
 من شهر سنة احدى وتسعين والفا قاله بغمد وقر بقلبه
 افقر العباد عبد القادر التغلبي الحنبلي عفو الله له
 ولوالديه ولكل المسلمين اجمعين ثم كان الفراغ من هذه
 النسخة المباركة في يوم الجمعة قبل الصلاة سبع عشرة
 ذالحج سنة احدى وتسعين على مهاجرها افضل الصلاة واتم السلام ما
 انشرح الحجاب وامطر الغمام فعم الاكام والضراب ثم على اصحابه
 الكرام واصحاب الاعلام صلاة وسلاما ديمى مثلا ومثلى
 متصليين على الدوام والحمد لله رب العالمين كتب الفقير
 الى غنا الرحمن الراحمي من العفو والعفارة عبد الرحمن
 بن منصور ابن خنيس ابن دليم الحنبلي من شيوخ الديلمي
 سبار الزبير بن موطنا عفو الله له ولهم ولوالديه والبر اسم
 وكافة المسلمين اجمعين انه برهم روف رحيم وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليم كثيرا امين والحمد لله رب العالمين